



جامعة عمار ثليجي الأغواط



كلية العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم : علوم التسيير

مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص : إدارة مالية

دور البنوك التجارية في ظل الإصلاحات المصرفية

دراسة ميدانية في بنك (CNEP)

إشراف الأستاذ / الدكتور :

إعداد الطالب / الطالبين :

أ.د خنيش يوسف

- شداد محمد

- صفرائي إسماعيل

لجنة المناقشة

| الصفة  | الدرجة والجامعة            | الأستاذ               |
|--------|----------------------------|-----------------------|
| رئيسا  | أستاذ محاضر بجامعة الأغواط | أ.د بعداش الطاهر      |
| ممتحنا | أستاذ محاضر بجامعة الأغواط | أ.د عامري محمد الطاهر |
| مشرفا  | أستاذ محاضر بجامعة الأغواط | أ.د خنيش يوسف         |

السنة الدراسية: 2024/2023

# إهداء

إهداء

اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن

اللهم لك أسلمت وعليك توكلت.

باسم الله الذي لا تخيب ودائعه أهدي هذا العمل

المتواضع إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي

إلى كل العائلة.

إلى كل من يعرفني.





## شكر وعرفان

مصادقا لقوله تعالى: (لئن شكرتم لأزيدنكم)

الحمد و الشكر لله عزّ وجل الذي وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع

ولا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر للأستاذ المشرف أ.د خنيش يوسف

الذي وسعنا برحابة صدره وتوجيهاته المنهجية والعلمية السديدة و لم يكن هذا العمل ليرى النور

لولا تلك النصائح التي أسداها إلينا ومتابعته العمل من أوله إلى آخره.

و في الأخير نتقدّم بالشكر الجزيل إلى كل الأساتذة

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا البحث راجينا من المولى العزيز القدير أن

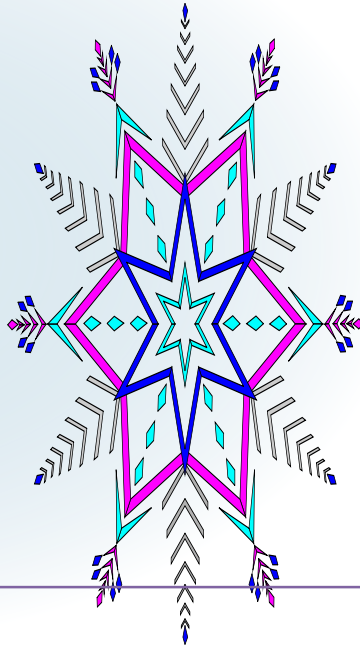
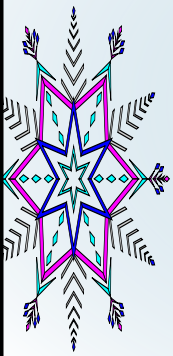
يمدّهم بموفور الصّحة والعافية وبارك في رسالتهم و يسدّد خطاهم.





# الفهرس

## فهرس المحتويات



## فهرس المحتويات

|    |                                                                       |
|----|-----------------------------------------------------------------------|
| 2  | اهداء.....                                                            |
| 3  | شكر وعرفان.....                                                       |
| 5  | فهرس المحتويات.....                                                   |
| 7  | ملخص الدراسة.....                                                     |
| 10 | مقدمة.....                                                            |
| 15 | الفصل الاول : ماهية البنوك التجارية و اهميتها.....                    |
| 15 | تمهيد.....                                                            |
| 16 | المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية.....                        |
| 16 | المطلب الأول: مفهوم و نشأت البنوك التجارية.....                       |
| 18 | المطلب الثاني : نشاه البنوك التجارية و تطورها.....                    |
| 19 | المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية.....                            |
| 21 | المبحث الثاني : وظائف , مميزات و خصائص البنوك التجارية.....           |
| 21 | المطلب الاول : وظائف البنوك التجارية.....                             |
| 24 | المطلب الثاني : مميزات البنوك التجارية.....                           |
| 26 | المطلب الثالث : خصائص النشاط المصرفي.....                             |
| 27 | المبحث الثالث: ادوار البنوك التجارية.....                             |
| 28 | المطلب الاول : دور البنوك التجارية.....                               |
| 29 | المطلب الثاني : اهداف البنوك التجارية.....                            |
| 30 | المطلب الثالث : اهمية البنوك التجارية.....                            |
| 32 | خلاصة الفصل.....                                                      |
| 34 | الفصل الثاني : الاصلاحات المصرفية للبنوك التجارية.....                |
| 34 | تمهيد.....                                                            |
| 35 | المبحث الاول : تطور البنوك التجارية و النظام المصرفي الجزائري.....    |
| 35 | المطلب الاول : لمحة عامة عن النظام المصرفي التجاري الجزائري.....      |
| 37 | المطلب الثاني : النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 66/62.....        |
| 40 | المطلب الثالث : النظام المصرفي الجزائري بين الفترة 1970 إلى 1986..... |
| 42 | المطلب الرابع : النظام المصرفي الجزائري في فترة الثمانينات 88/86..... |

|                                                                                                        |    |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------|----|
| المبحث الثالث : الإصلاحات و التحديات المصرفية الجزائرية على البنوك التجارية.....                       | 43 |
| المطلب الاول : الإصلاحات المصرفية على البنوك التجارية.....                                             | 43 |
| المطلب الثاني : الإنجازات المحققة في البنوك التجارية.....                                              | 45 |
| المطلب الثالث : التحديات المتبقية.....                                                                 | 47 |
| المطلب الرابع :القوانين الجديدة لعمل البنوك التجارية في الجزائر.....                                   | 49 |
| المبحث الثالث : دور البنوك الاقتصادية في ضل الاصلاحات المصرفية.....                                    | 53 |
| المطلب الاول : الائتمان المصرفي للبنوك التجارية.....                                                   | 54 |
| المطلب الثاني : دور البنوك المصرفية في تمويل التنمية المحلية.....                                      | 66 |
| المطلب الثالث : منظومة البنوك التجارية بنك الجزائر و علاقتها بالبنوك الخارجية.....                     | 67 |
| خلاصة الفصل.....                                                                                       | 68 |
| الفصل الثالث : الدراسة الميدانية.....                                                                  | 71 |
| تمهيد.....                                                                                             | 71 |
| المبحث الأول: تقديم بطاقة فنية عن الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP وكالة الاغواط.....             | 72 |
| المطلب الأول: لمحة عن الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط ودراسة الهيكل التنظيمي لوكالة CNEP الاغواط..... | 72 |
| المطلب الثاني : تعريف ونشأة وكالة الاغواط.....                                                         | 72 |
| المطلب الثالث : دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وكالة الاغواط.....       | 72 |
| المطلب الرابع: الخدمات البنكية التي يقدمها البنك CNEP الاغواط.....                                     | 76 |
| المبحث الثاني :تطور الخدمات البنكية الإلكترونية في CNEP Banque وكالة الاغواط.....                      | 79 |
| المطلب الأول: تطور بطاقة التوفير CE.....                                                               | 80 |
| المطلب الثاني: تطور بطاقة الدفع الإلكتروني العامة CIB.....                                             | 80 |
| المطلب الثالث: المقارنة بين بطاقة التوفير CE وبطاقة الدفع الإلكتروني العامة CIB.....                   | 81 |
| المطلب الرابع: تطور منافذ توزيع الخدمات البنكية CNEP وكالة الاغواط.....                                | 82 |
| الخاتمة.....                                                                                           | 88 |
| قائمة المصادر و المراجع.....                                                                           | 91 |

### ملخص الدراسة

تهدف الدراسة إلى إبراز دور البنوك التجارية في ظل الإصلاحات المصرفية لأن تحقيق التحول الرقمي في قطاع البنوك التجارية في الجزائر يعتبر أمرًا حيويًا في ظل التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة. تتركز الإصلاحات المصرفية على عدة جوانب، منها تعزيز الشمول المالي، وتحسين البنية التحتية التكنولوجية، وتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. تعمل البنوك التجارية على تعزيز الاستقرار المالي وتحسين الخدمات المالية المقدمة للعملاء، بما في ذلك توفير خدمات الدفع الإلكتروني والتطبيقات المصرفية الذكية.

ولقد تمت الدراسة الميدانية بتقييم واقع الخدمات الإلكترونية في مؤسسة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP Banque وكالة الاغواط.

### Résumé de l'étude

L'étude met en évidence le rôle des banques commerciales en Algérie dans le cadre des réformes bancaires, en mettant l'accent sur l'importance de réaliser la transition numérique dans ce secteur à la lumière des évolutions économiques et technologiques modernes. Les réformes bancaires comprennent plusieurs aspects, notamment renforcer l'inclusion financière, améliorer l'infrastructure technologique, et renforcer la transparence et lutter contre la corruption. Les banques commerciales travaillent à renforcer la stabilité financière et à améliorer les services financiers offerts aux clients, notamment en fournissant des services de paiement électronique et des applications bancaires intelligentes. L'étude de terrain a été réalisée en évaluant la réalité des services électroniques au sein de l'Agence CNEP Banque à Laghouat.

### Study Summary

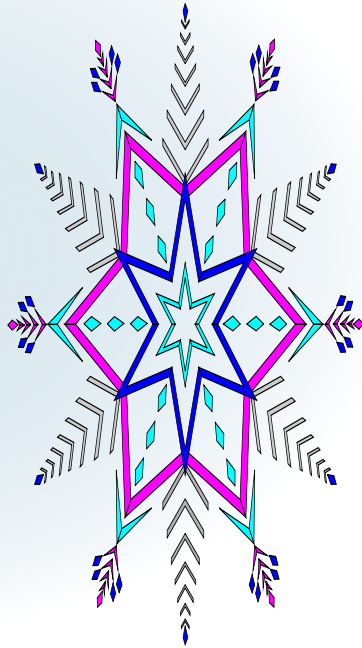
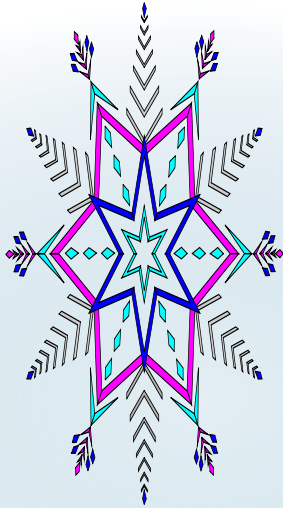
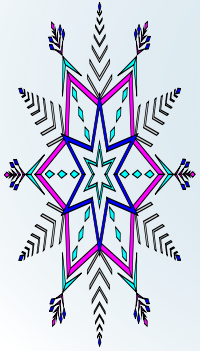
The study highlights the role of commercial banks in Algeria in the context of banking reforms, focusing on the importance of achieving digital transformation in this sector in light of modern economic and technological developments. Banking reforms encompass several

aspects, including enhancing financial inclusion, improving technological infrastructure, and enhancing transparency and combating corruption. Commercial banks work to enhance financial stability and improve financial services provided to customers, including providing electronic payment services and smart banking applications. The field study was conducted by assessing the reality of electronic services within the CNEP Banque Agency in Laghouat.



# مقدمة

## مقدمة



رجع أصل البنوك إلى تجار العالم في العصور القديمة، ولكن العديد من الأبحاث وضعت التطور التاريخي الحاسم للنظام المصرفي في العصور الوسطى وعصر النهضة في إيطاليا. فكلمة بنك ظهرت في مدينة البندقية وهي كلمة مشتقة من كلمة "بانكو" الإيطالية والتي تعني "المصطبة" ويقصد بها المنضدة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة ثم تطور معناها إلى المصرف.

وأسس أول بنك تجاري في عام 1517م بمدينة البندقية، ولاحقاً أسس بنك في مدينة أمستردام في عام 1609، ومن ثم انتشرت البنوك في كافة دول العالم. ومنذ القرن الثامن عشر للميلاد صار عدد البنوك يزداد بشكل تدريجي، وفي القرن التاسع عشر للميلاد مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا أدى ذلك إلى دخولها في عصر الإنتاج الذي احتاج إلى الكثير من المال، فظهرت الحاجة إلى وجود بنوك تشبه الشركات المساهمة التي انتشرت أعمالها بشكل كبير؛ مما دفعها إلى افتتاح فروع لها، كما شهدت هذه الفترة ظهور بنوك متخصصة في الائتمانات الصناعية، والزراعية، والعقارية.

و البنوك التجارية تعد عموداً أساسياً في النظام المالي لأي دولة، حيث تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المالية للعملاء الأفراد والشركات على حد سواء. تشمل هذه الخدمات تقديم القروض والتمويل لتلبية احتياجات العملاء في تنفيذ مشاريعهم وتحقيق أهدافهم المالية. بالإضافة إلى ذلك، توفر البنوك التجارية حسابات جارية وحسابات توفير للأفراد، مما يتيح لهم إدارة أموالهم بكفاءة وسهولة.

تتبع البنوك التجارية أيضاً سياسات تحويلات الأموال، وتقدم خدمات التحويل المحلية والدولية لتلبية احتياجات العملاء في نقل الأموال بأمان وفعالية. وبجانب ذلك، توفر البنوك خدمات مصرفية إلكترونية متقدمة، مثل الخدمات عبر الإنترنت والتطبيقات المصرفية، لتمكين العملاء من إدارة حساباتهم وإجراء المعاملات المالية بسهولة وسلاسة.

من بين الخدمات التي تقدمها البنوك التجارية أيضاً خدمات إدارة الثروات والاستثمار، حيث تقدم نصائح واستشارات مالية للعملاء الأفراد والشركات لتحقيق أهدافهم الاستثمارية وإدارة الثروات بفعالية. وتُعد الخدمات المصرفية المخصصة للشركات جزءاً مهماً من عمل البنوك التجارية، حيث تقدم خدمات تمويلية وإدارية لدعم أنشطة الشركات ونموها.

بالإضافة إلى تقديم الخدمات المالية، تلتزم البنوك التجارية بالتشريعات والقوانين المالية والمصرفية، وتخضع لرقابة ومراقبة من قبل السلطات المالية والمصرفية المختصة. يهدف ذلك إلى ضمان سلامة وأمان النظام المصرفي وحماية حقوق العملاء والمودعين.

## الاطار النظري للدراسة

تشكل الاصلاحات المصرفية جزءاً حيوياً من التحولات الاقتصادية في العديد من الدول، حيث تهدف إلى تحسين النظام المالي وزيادة فاعلية البنوك وتعزيز الاستقرار المالي. تعتبر هذه الاصلاحات إجراءات متعددة الأوجه تستهدف تحسين الهيكل والأداء والتنظيم في القطاع المصرفي.

تتمثل أهمية الاصلاحات المصرفية في تعزيز الثقة في النظام المالي، وتحسين الشفافية والمساءلة، وتعزيز قدرة البنوك على تقديم الخدمات المالية بشكل أكثر كفاءة وفاعلية. وفي سياق الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالتغيرات السريعة، تعتبر الاصلاحات المصرفية أداة أساسية لضمان تنافسية النظام المصرفي وتحقيق الاستقرار المالي.

تتضمن الاصلاحات المصرفية إجراءات متنوعة مثل تعزيز الرقابة والمراقبة المالية، وتطوير هياكل الإدارة والتنظيم في البنوك، وتعزيز الشفافية في العمليات المصرفية، وتطوير التكنولوجيا المالية، وتوسيع نطاق الخدمات المالية.

تعتبر الاصلاحات المصرفية عملية مستمرة ومتطورة، تتطلب التعاون بين الحكومات والبنوك والجهات الرقابية لضمان تنفيذها بشكل فعال ومستدام. ومن خلال هذه الاصلاحات، يمكن للنظام المصرفي تحسين أدائه وتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل، مما يساهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز الثقة في النظام المالي.

أثرت الاصلاحات المصرفية في الجزائر بشكل كبير على دور البنوك التجارية، حيث شهدت هذه البنوك تغييرات هامة في هياكلها وأساليب عملها والخدمات التي تقدمها. تهدف الاصلاحات المصرفية إلى تحسين الأداء المالي وتعزيز الاستقرار المالي في البلاد، وذلك من خلال تعزيز شفافية العمليات المصرفية، وتعزيز الرقابة والمراقبة المالية، وتعزيز قدرة البنوك على تلبية احتياجات العملاء ودعم النمو الاقتصادي.

على الصعيد الهيكلي، فقد أدت الاصلاحات المصرفية إلى تحسين هياكل الإدارة والتشريعات المصرفية، وتطوير البنية التحتية المصرفية لتحسين الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. وفي سياق الرقابة والمراقبة، فقد تم تعزيز الإطار القانوني والتنظيمي للبنوك التجارية، بما في ذلك تشديد القواعد واللوائح المالية والمصرفية.

من خلال هذه الاصلاحات، تمكنت البنوك التجارية من تعزيز استقرارها المالي وزيادة فاعليتها في تقديم الخدمات المصرفية. وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة، فقد شهد القطاع المصرفي في الجزائر تحسناً في جودة الخدمات وتوسع في نطاق الخدمات المتاحة، مما أدى إلى تحسين تجربة العملاء وزيادة رضاهم.

## الاطار النظري للدراسة

علاوة على ذلك، فإن الإصلاحات المصرفية ساهمت في تعزيز الثقة في النظام المصرفي الجزائري على الصعيدين المحلي والدولي، مما جعله أكثر جاذبية للمستثمرين والعملاء الدوليين.

بشكل عام، فإن دور الإصلاحات المصرفية في الجزائر على البنوك التجارية كان إيجابياً، حيث ساهمت في تعزيز قدرتها على تقديم خدمات مالية متطورة ومبتكرة، وتحسين الاستقرار المالي والاقتصادي في البلاد.

وفي ظل الإصلاحات المصرفية المستمرة، تلعب البنوك التجارية الجزائرية دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو المستدام. يتطلب فهم دور هذه البنوك، والتحديات التي تواجهها، والفرص التي تقدمها، دراسة متعمقة لتحليل الوضع الحالي وتوجيه السياسات المستقبلية.

### مشكلة الدراسة:

تعتبر مشكلة هذه الدراسة هي ضرورة فهم دور البنوك التجارية الجزائرية في سياق الإصلاحات المصرفية الحالية، وتحديد التحديات التي تواجهها في تحقيق أهدافها، وتحليل كيفية تعزيز دورها في دعم الاقتصاد المحلي وتحفيز النمو الاقتصادي.

و بالتالي التساؤل الرئيسي للدراسة يمكن صياغته على النحو التالي:

" كيف يمكن للبنوك التجارية في الجزائر تعزيز دورها في دعم الاقتصاد المحلي وتحفيز النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات المصرفية الحالية والتحديات التي تواجهها؟"

### الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الإصلاحات المصرفية الجزائرية الحالية وكيف أثرت على دور البنوك التجارية؟

2. ما هي التحديات التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية في تنفيذ الإصلاحات المصرفية؟

3. ما هي الفرص المتاحة أمام البنوك التجارية لتعزيز دورها في دعم النمو الاقتصادي؟

### أهداف الدراسة:

- تحليل دور البنوك التجارية الجزائرية في ظل الإصلاحات المصرفية.
- تحديد التحديات والفرص التي تواجه البنوك التجارية في الجزائر.

## الاطار النظري للدراسة

- تقديم توصيات لتعزيز دور البنوك التجارية في دعم النمو الاقتصادي.

### أسباب اختيار الموضوع:-

- الاهتمام المتزايد بتطور القطاع المصرفي في الجزائر.
- أهمية دور البنوك التجارية في تعزيز النمو الاقتصادي ودعم الشركات والأفراد.
- الحاجة إلى فهم أعمق للتحديات والفرص التي تواجه البنوك التجارية في الجزائر في ظل الإصلاحات المصرفية.

### أهمية الدراسة:

- تقديم رؤى مفصلة حول دور البنوك التجارية الجزائرية في تعزيز النمو الاقتصادي.
- توفير توجيهات سياسية واقتصادية لتعزيز الأداء المصرفي وتحسين بيئة الأعمال في الجزائر.
- تعزيز فهم السياسات المالية والاقتصادية التي يمكن أن تسهم في تعزيز دور البنوك التجارية في دعم النمو الاقتصادي.

### حدود الدراسة:

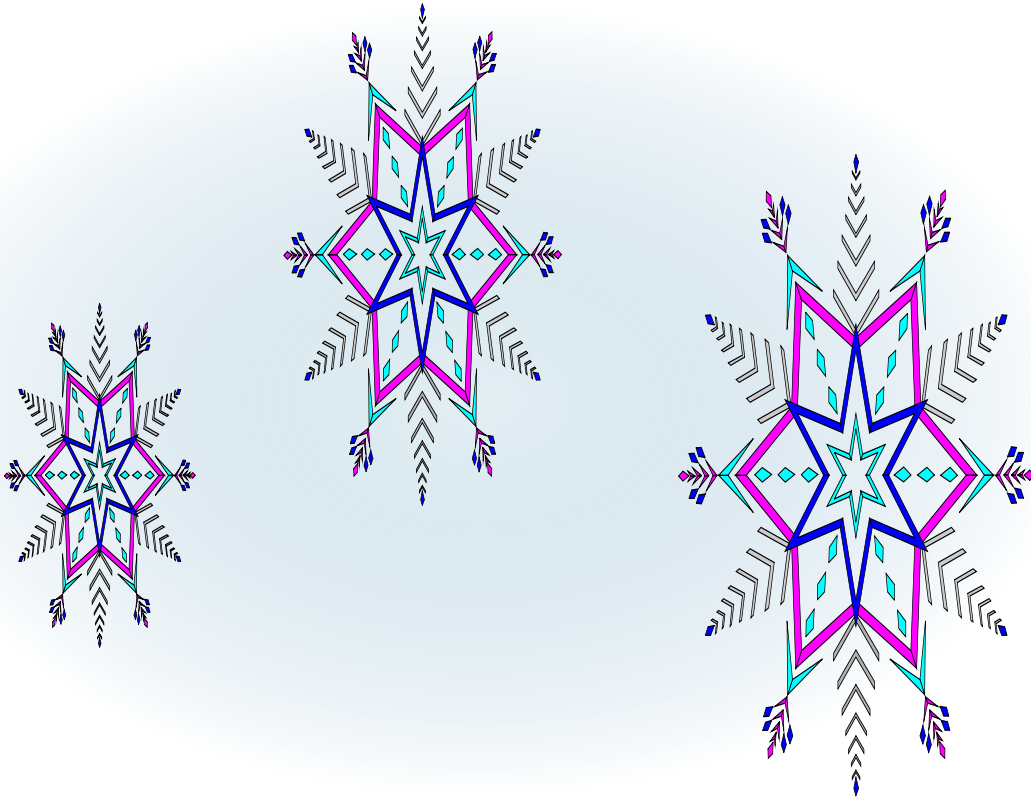
- تركز الدراسة على دور البنوك التجارية الجزائرية ولا تشمل البنوك الأخرى أو القطاعات المصرفية الأخرى.
- تقتصر الدراسة على الفترة الزمنية الحالية ولا تغطي السياق التاريخي للقطاع المصرفي الجزائري.

### منهج الدراسة:

- تحليل الأدبيات والبحوث السابقة حول دور البنوك التجارية في الجزائر.
- تحليل البيانات المالية والاقتصادية ذات الصلة بأداء البنوك التجارية في الجزائر.
- تطبيق نماذج وأطر نظرية لتقييم دور البنوك التجارية وتحليل تأثير السياسات المصرفية عليها.

## ماهية البنوك التجارية و

## اهميتها



## الفصل الأول : ماهية البنوك التجارية و أهميتها

## تمهيد

تعد البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي تقوم عليها التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال ما تقوم به من أعمال، وما تؤديه من وظائف وخدمات التي تؤدي إلى رفع كفاءة الاقتصاد، وتوفير التمويل الضروري لكل القطاعات للقيام بنشاطها على أكمل وجه...

و يرتبط ظهورها تاريخياً بتطور الصائغة و الصيارفة حيث كان التجار يقومون بحفظ نقودهم لديهم خوفاً من الضياع و السرقة مع تسلم المودع إيصالاً يتضمن مقدار وديعته ويحصل البنك مقابل ذلك على رسم ومع الزمن أصبح هناك قبولاً لتلك الإيصالات من قبل الأطراف الدائنة و المدينة والتي شكلت الصيغة الأولية للشيك ، ومن ثم توافرت لدى البنوك إمكانية خلق التزامات على نفسها تزيد عدة مرات عما هو متوفر لديها من ودائع عن طريق إقراضها والحصول مقابل ذلك على فوائد.

وبالتالي تحولت البنوك التجارية من كونها مؤسسات مالية وسيطة بين المدخرين و المستثمرين فقط ،إلى كونها مؤسسات مالية لديها القدرة على التأثير في عرض النقود من خلال قدراتها على خلق النقود ( منح الائتمان).

### المبحث الأول: عموميات حول البنوك التجارية

تقوم البنوك بدور أساسي في تطوير الاقتصاد الوطني ،حيث تقدم خدمات مالية لا يمكن للاقتصاد للاستغناء عنها ، و بالتالي فهي محرك الاقتصاد ، و كلمة مَصْرَفُ فهي مشتقة من كلمة صَرَفَ و صَارَفَ أي بَدَّلَ عملة بعملة أخرى، و الصَّرَافُ و الصَّيْرَفِي (جمعها صَيَارِفَة) و هو الشخص المبدل للعملات. و أما الصَّرَافَة أو الصَّيْرَفَة فهي مهنة (حرفة) أو وظيفة، و أما المَصْرَفُ فهي كلمة تعني المكان و يقابلها مصطلح بنك .

و البنك هو مؤسسة تقبل الأموال (ودائع و ادخارات)، و تكون مدينة (خصوم)، و تقدم للغير فتصبح دائنة (أصول)، فهي تقرر و تقرض، و تقوم بالوساطة المالية المصرفية (وساطة نقدية)

بصفة أخرى، البنك هو مؤسسة مالية تتاجر بالنقد و لها غرض رئيسي هو العمل كوسيط بين رؤوس الأموال التي تسعى للبحث عن مجالات الاستثمار التي تسعى للبحث عن رؤوس الأموال.

### المطلب الأول: مفهوم و نشأت البنوك التجارية

#### التعريف اللغوي للبنك

إن كلمة بنك (Banque, Bank ) أصلها هو الكلمة الإيطالية بانكو (Banko) و تعني مصطبة، ويقصد بها المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ، ثم تطور المعنى ليقصد بها: المنضدة التي يتم فوقها عد و تبادل العملات وأصبحت تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقد.<sup>1</sup>

أما باللغة العربية العربية فيقال صرف و صارف واصطurf الدنانير ؛ بدلها بدراهم أو دنانير سواها، و الصراف و الصيرف و الصيرفي و جمعها صيارفة، هو بياح النقود بالنقود بنقود غيرها و الصرافة أو الصيرفة هي حرفة الصراف، و المصرف كلمة محدثة و جمعها مصارف و تعني المؤسسة المالية التي تتعاطى الإقتراض أو الإقراض.<sup>2</sup>

#### التعريف الاصطلاحي للبنك

وردت عدة تعريفات للبنك منها الكلاسيكية ومنها الحديثة، من وجهة نظر الكلاسيكية تعريف البنك " : مؤسسة تعمل كوسيط مالي بين مجموعتين رئيسيتين من العملاء. الأولى لديها فائض من الأموال وتحتاج إلى الحفاظ عليه وتنميته، والثانية هي مجموعة من العملاء تحتاج إلى أموال لأغراض الاستثمار أو التشغيل أو كلاهما.<sup>3</sup>

1 - إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996 ، ط 1 ، ص 43.

2 - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالي. دار الجامعة الجديدة: جامعة الإسكندرية. 2002.ص109.

3 - محمد الصيرفي "إدارة" المصارف دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر الطبعة الأولى الإسكندرية مصر 2006 ص 7

ويمكن تعريف المصرف بأنه: مؤسسة مالية تقدم مجموعة متنوعة وواسعة من الخدمات المالية، خاصة الإقراض، التوفير، المدفوعات، كما توفر لمنشأة الأعمال مجموعة واسعة من الخدمات المالية.

و لقد عرفت البنوك التجارية بداية باسم بنوك الودائع تعمل في سوق النقد أي سوق الأصول المالية قصيرة الاجل وتتسم معاملاتها التقليدية بطابع الائتمان قصير الاجل و هذا الطابع

هو اهم ما يميزها و و يميز نشاطها عن المؤسسات المصرفية و المالية الأخرى <sup>1</sup>.

كما تعرف على انها تلك المنشآت المالية و التي تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع تدفع عند الطلب و الاجال المحددة، و تزال عمليات التمويل، كما تباشر عمليات تنمية الادخار و الاستثمار المالي والمساهمة في انشاء المشروعات و ما يتطلبه من عمليات مصرفية و

تجارية و مالية طبقا لما يقره البنك المركزي <sup>2</sup>.

كما تعرف على انها تلك البنوك التي تقوم بالأعمال التجارية المعتادة أي تلقي الودائع و توظيفها و خصم الوراق التجارية و منح القرض و اهم ما يميزها هو قبول الودائع تحت الطلب و الحسابات الجارية مما يجعلها على استعداد لدفع الأموال لأصحابها في أي وقت أثناء الدوام. <sup>3</sup>

و يقصد بالبنك التجاري:

أي مؤسسة أو شركة مساهمة مكونة لغرض التعامل في النقود والائتمان وهي المكان الذي يتم فيه حفظ الودائع النقدية وتقديم السلف النقدي وتيسير المدفوعات عن طريق القيود الدفترية ( نقل حساب لعميل آخر) بطرق مختلفة بحيث تقلل من الحاجة الفعلية للنقود، وعلى المدى التاريخي كانت البنوك التجارية عبارة عن نوعين معروفين باسم :

■ بنوك القبول وتشتغل بأعمال خاصة بقبول الائتمان.

■ بنوك الإصدار وتشتغل بالعمليات الخاصة بإصدارات رأس المال نيابة عن عملائها.

و هناك تعاريف عدة للبنوك التجارية أهمها ما يلي:

● البنك مؤسسة مالية تنصب عملياته الأساسية على تجمع النقود الفائضة عن حاجة الجمهورية أو مؤسسات الأعمال أو الدول بغرض اقراضها للآخرين وفق أسس معينة

<sup>1</sup> - عزة محمد غزلان ، اقتصاديات النقود و المصرف ، 2002، ص 109

<sup>2</sup> - فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاصر، 2008، ص 33.

<sup>3</sup> - أنس البكري، و وليد صافي ، الأسواق المالية و الدولية، 2010، ص 112.

و استثمارها في أوراق مالية محددة ، و هو يقترح جملة من الخدمات لزبائنه و يضمن تسيير وسائل الدفع لحسابهم ، فالبنك يلعب دورا اقتصاديا في غاية الاهمية ، حيث يضمن تمويل الاقتصاد بامتلاكه إمكانية توفير النقود.

• البنك عبارة عن مؤسسة مالية ،فهو المكان الذي يتلقى فيه عرض النقود بالطلب عليها.<sup>1</sup>

• هو مؤسسة مالية و بسيطة تتعامل بأدوات الائتمان المختلفة ،القصيرة ،المتوسطة ، و طويلة الاجل في كل من سوقي النقد و المال ، كما أنها تؤدي دور الوسيطين المقترضين يهدف إلى تحقيق الربح.<sup>2</sup>

• البنك التجاري هو المنشأة التي تقبل ديونها في تسوية الديون بين الافراد و المؤسسات ، مثل ذلك التعامل بالشيك .<sup>3</sup>

### المطلب الثاني : نشاه البنوك التجارية و تطورها

ارتبط نشوء البنك و تطوره بتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات, إذ أن أول شكل من أشكال البنوك ظهر في بلاد الرافدين عام 3500 ق. م . وتعتبر المبادئ التي وضعها حمورابي عام 1675 ق . م, في شريعته من أقدم النصوص المعروفة في التاريخ فيما يتعلق بتنظيم عمليات الإيداع والتسليف والفوائد والضمانات المرتبطة بها.<sup>4</sup>

لم تكن نشأة البنوك التجارية في صورتها الراهنة وإنما كانت بفعل التطور الطويل الذي قام على أنقاض مجموعة من النظم البدائية التي كانت تتولى عمليات الائتمان في صورتها الأولى حيث عرف العالم القديم مؤسسات الإيداع منذ أوائل العصور القديمة, وكان يتولى عملية الائتمان كبار التجار والمرابين والصاغة ولقد حلت محلها فيما بعد البنوك الحديثة".

وتشير بعض الأدبيات الاقتصادية إلى أن عهد ظهور الفن المصرفي يرجع إلى ما قبل الميلاد وتمتد جذوره إلى العهد البابلي الذي ظهرت فيه مجموعة من المؤسسات المصرفية التي تولت تنظيم عمليات السحب والإيداع، وهناك من يرى أن الفن المصرفي يرجع إلى عهد الإغريق الذين ينسب إليهم نشره بين سكان حوض البحر الأبيض المتوسط حيث أن الرومان أخذوا حرفة الصرافة من الإغريق.<sup>5</sup>

أما بالنسبة لنشأة البنوك التجارية فقد توافقت مع فكرة ظهور النقود الورقية، ومن ثم فإن الشكل الأول والبدائي للبنوك التجارية، هو الصراف أو الصيرفي الذي كان يتعامل ببيع

1 - محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية ،البورصة و البنوك العامة ،الدار الجامعية ،مصر 1998،ص 207

2 - حمد سويلم ،إدارة النوك و صناديق الاستثمار و بورصة الوراق المالية ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2008،ص 104.

3 - خالد أمين بن عبد ربه ، العمليات المصرفية -طرق المحاسبة الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان ،2000 ،ص 12.

4 - زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت. 2003،ص 97

5 - ابو عتروس عبد الحق . الوجيز " في البنوك التجارية " . جامعة منتوري قسنطينة . الجزائر . 2000 . ص 5

وشرء العملات الأجنبية ومبادلتها مع عملات . وطنية، حيث كان التعامل سابقا يتم بالنقود المعدنية التي تتطلب التأكد من وزنها و من عيارها.

ويعود الأصل الحديث للمصارف التجارية إلى عهد النهضة في إيطاليا حيث تأسست بعض المصارف في فينيسيا 1157م، جنوة 1407م ، في هذا السياق ظهر أول بنك حكومي في إيطاليا في مدينة البندقية Bano Della Pizzadi Riaalro عام 1587م ، وكان ثاني مصرف تم إنشاؤه هو مصرف أمستردام في هولندا عام (1609)، و بنك انجلترا 1694. وبعدها بدأت تنتشر البنوك في مختلف أنحاء العالم.<sup>1</sup>

وبعد الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر أصبح هناك نشاط في العمل المصرفي وإنشاء المزيد من البنوك التجارية حتى وصلت على ما نشاهده في يومنا هذا.<sup>2</sup>

ثم شهد القرن التاسع عشر تعديل في إنشاء البنوك وذلك بتكوين بنوك متخذة شكل شركات مساهمة وذلك راجع إلى الثورة الصناعية في الدول الأوروبية، والتي أدت إلى نمو الشركات التي كانت بحاجة إلى بنوك كبيرة بغرض عمليات التمويل ؛ إضافة إلى تأسيس بنوك متخصصة في الائتمان العقاري و الصناعي وكذلك الزراعي.

### المطلب الثالث : أنواع البنوك التجارية

#### 1- بنوك الفروع:

هي منشآت تتخذ غالبا شكل الشركات المساهمة ولها فروع في كافة أنحاء البلاد الهامة، بحيث تتبع اللامركزية في إدارتها ويتصف هذا النوع من البنوك بأنه: يخضع للقوانين العامة للدولة وليس القوانين الولاية التي يقام فلها الفرع.<sup>3</sup>

تقوم سياسة الإقراض في هذه البنوك على أساس التمييز بين أجل القروض فهي تمنح

قروض قصيرة الأجل تراوح مدة استحقاقها من 06 أشهر إلى سنة كاملة ويشارط أن تستخدم هذه القروض في التمويل رأس المال العامل وذلك لضمان السرعة في استمرار القروض.

#### 2- بنوك السلاسل:

هي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها البعض إداريا لكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة لها وتقوم هذه البنوك بنشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع ويوجد هذا النوع من البنوك في الو.م.أ.

<sup>1</sup> - أحمد زهير شامية، النقود والمصارف دار زهران للنشر، عمان، 1993 ، ص: 250

<sup>2</sup> - أبو عتروس عبد الحق، المرجع السابق ص 5.

<sup>3</sup> - محمد سعيد أنور سلطان إدارة البنوك كلية التجارة جامعة الإسكندرية ،الدار الجامعية، ص 18.

### 3- بنوك المجموعات:

هي أشبه بالشركات القابضة التي تتولى إنشاء عدة بنوك أو شركات مالية فتمتلك معظم رأسمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها حيث لهذا النوع من البنوك طابع احتكاري.

### 4- البنوك الفردية:

هي منشآت صغيرة يملكها أفراد أو شركات أشخاص إذ يقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة وتتميز على باقي أنواع البنوك بأنها:

- يقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة
- السيولة كالأوراق المالية والأوراق التجارية المخصوصة.
- وتعد هذه البنوك في نشاطها على ما يتمتع به أصحابها أو مديروها من خيارات مصرفية وعلى ما يصورونه من ثقة المتعاملين، ولا يوجد هذا النوع من البنوك إلا في الدول الرأسمالية.

### 5- البنوك المحلية

وهي عبارة عن بنوك تنشأ لتباشر نشاطها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة أو ولاية أو مدينة محددة.

## المبحث الثاني : وظائف , مميزات و خصائص البنوك التجارية

### المطلب الاول : وظائف البنوك التجارية

ان البنوك التجارية هي مؤسسات مالية وسيطة وظيفتها الأساسية قبول الودائع الادخارية واستخدامها في عملياتها المختلفة، مثل الخصم والإقراض، و تقوم بتقديم الخدمات المصرفية لجميع الزبائن دون تخصيص وانفرادها بميزة خلق نقود الودائع .

### الوظائف التقليدية للبنك التجارية :

تقوم البنوك التجارية بعدة وظائف أساسية بالإضافة إلى خدمات أخرى، تعتبر ثانوية نذكرها فيما يلي:

#### 1- قبول الودائع:

تتجسد هذه الوظيفة في الطرق والأساليب التي تقتض بها المصارف التجارية أموال المدخرين» ويقصد بالوديعة السيولة المسلمة للبنك من أشخاص معنويين أو طبيعيين.

حيث تمثل الوديعة التزاما على البنك بصفة المودع لديه لصالح المودع صاحب الحق في الوديعة، وتقبل البنوك التجارية الودائع بجميع أنواعها من الأفراد والمؤسسات والهيئات، وتنقسم إلى عدة أنواع هي:

أ. الودائع الجارية: وهي ودائع تحت الطلب يستطيع المودع أن يسحب في أي وقت يشاء ويحتفظ بها العملاء في البنوك لاستعمالها في معاملاتهم.

ب. ودائع لأجل: وهي ودائع لا يجوز سحبها إلا بعد مدة يتفق عليها المودع مع المصرف سلفا وتدفع عليها فوائد.

ج. ودائع التوفير: وتحصل هي الأخرى على فائدة وتحسب معظم البنوك الفائدة على الأشهر الكاملة التي تقضيها الوديعة في حساب التوفير.

وبعد التعرف على هذه الوظيفة يمكن القول أن قبول الوديعة من طرف البنك يوفر له موارد مالية يستخدمها في وظيفة أخرى وهي منح القروض.

#### 2- منح القروض والسلفيات:

وهي من أهم الوظائف التي يمارسها البنك التجاري منذ ظهوره ، وتعني هذه الوظيفة تقديم البنك التجاري مبالغ نقدية سواء ورقية أو كتابية إلى الأفراد ورجال الأعمال والمؤسسات على اختلاف أنواعها وأجلها، وذلك لتمكينهم من مباشرة أعمالهم وتوجيه نشاطاتهم على أن يقوموا برد هذه المبالغ عند حلول الأجل المتفق عليه، ويحصل على فوائد نظير ذلك.

وتتعدد وتتنوع الأشكال الخاصة للائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية ويتمثل أهمه :

- الدفع تحت الحساب.
- القرض النقدي
- فتح الاعتماد
- عمليات الخصم
- عمليات الائتمان بالمقابل.
- الائتمان الإيجاري.
- الائتمان المقدم للتجارة الدولية.

وهكذا فإن البنوك التجارية تقدم خدمات للاقتصاد وذلك من خلال تمويل العمليات الإنتاجية التنموية المختلفة وتطويرها وفقا لسياسة ائتمانية محكمة.

### 3- خلق النقود:

إن البنوك حاليا تقوم بعملية منح القروض من ودائع ليس لها وجود فعلي، أي أنها تقوم بخلق هذه الودائع حيث تعتبر أهم الوظائف التي تؤديها المصارف التجارية لما لها من تأثير على الاقتصاد القومي وما يترتب عليها من زيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع الاقتصادي.

وترتكز هذه الوظيفة على عاملين:

- توافر الثقة مقدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها بأي وقت.
- أما العامل الثاني فيتمثل في أن التسليم بصحة قانون الأعداد الكبيرة تجعلنا نتوقع وجود تدفق مستمر من إيداعات بعض العملاء يساوي على الأقل مسحوبات البعض الآخر من ودائعهم .
- وتقوم البنوك التجارية إلى جانب وظائفها الرئيسية المشار إليها مجموعة من الوظائف الأخرى والخدمات التي تعتبر ثانوية تتمثل أهمها فيما يلي:
- تحصيل مستحقات عملائها من مختلف مصادرها ودفع ديونهم لمستحقيها سواء كان ذلك داخل الدولة أو خارجها.

- إصدار الأوراق المالية في شكل أسهم أو سندات نيابة عن عملائها وتسويق هذه الأوراق في سوق المال.
- التعامل في العملات الأجنبية بيعا وشراء.
- تأجير الخزائن للعملاء ليحتفظوا فيها بمنقولاتهم.
- إصدار خطابات الضمان.
- القيام بوظيفة أمناء الاستثمار لحساب العملاء يحتاج لديهم الوقت والخبرة.

### الوظائف الحديثة للبنوك التجارية

لقد تغيرت وظيفة البنك من مجرد مكان لتجميع الأموال وإقراضها إلى مؤسسة تهدف أولاً وقبل كل شيء إلى تأدية خدمات ضرورية للمجتمع، حيث تسعى من وراء ذلك إلى إغراء المتعاملين بشتى الوسائل، باعتبار أن جذب متعامل واحد يعتبر ربحاً في حد ذاته، ولتحقيق هذه الأهداف أصبح البنك التجاري يقوم بالعديد من الخدمات الحديثة نذكر منها :

#### 1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين:

أصبحت البنوك التجارية تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين لمشروعاتهم، حيث على أساسها يتم تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكيفية السداد، ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والبيع والتحصيل، لأن ذلك من مصلحة البنك وعليه كلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل لهما.

#### 2- ادخار المناسبات:

تسعى البنوك التجارية إلى تشجيع المتعاملين معها ليقوموا بالادخار لمواجهة نفقات المناسبات مثل: الزواج، الدراسة، السياحة... إلخ، حيث يقدم لهم فوائد وتسهيلات ائتمانية

#### 3- خدمات البطاقة الائتمانية:

وهي عبارة عن بطاقة من البلاستيك، تتيح لمن أصدرت باسمه الحصول على الائتمان الذي يطلبه، وبموجبها يتمتع العميل بالحصول على شراء بضائع من المتاجر أو التمتع ببعض الخدمات الأخرى، على أن يقوم العميل بسداد قيمة ما يشتريه إلى البنك خلال أجل معين وبدون فوائد .

#### 4- خدمات الكمبيوتر:

تستخدم البنوك حالياً الكمبيوتر لتزويد المتعاملين معها بكشوف توضح أوضاعهم المالية، والضرائب المترتبة على إيراداتهم، تراقب الموجودات في مخازنهم وغير ذلك من الخدمات.

5- مساعدة الشركات على بيع إصداراتها الجديدة من الأسهم:

تقوم البنوك بمساعدة شركات المساهمة على استلام طلبات المكتتبين بأسهمها الجديدة عندما تطرحها للاكتتاب العام، وفي تلقي الدفعات الأولى من تلك الأسهم مقابل عمولة تأخذها من الشركة، فالبنوك بهذه الخدمة تصبح من مؤسسات سوق رأس المال الأولية، وذلك بتقديمها الخدمات لكل من المستثمر والشركة المصدرة، حيث تسهل الاكتتاب بينهما .إن تقديم هذه الأنواع الحديثة من الخدمات ينطلق من مبدأ رفع حجم عمليات البنك عن طريق تقديم خدمات نافعة، لتعود على البنك بمزايا نذكر منها:

- الدعاية والإعلان للبنك وتداول اسمه بين المتعاملين وبالتالي اجتذاب متعاملين جدد.
- زيادة موارد البنك عن طريق زيادة الثقة فيه، زيادة عدد المتعاملين.
- زيادة توظيفات البنك وبالتالي زيادة عوائده.

### المطلب الثاني : مميزات البنوك التجارية

تميزت البنوك التجارية عن غيرها من منشآت الأعمال الاقتصادية في أنها تتعامل بأموال الآخرين، باعتبارها وسيط مالي و تنشأ عن الوساطة حالة من الغموض حيث أن طبيعة المصارف { البنوك } التجارية، وما تتسم به من صغر في مقدار رأس المال قياساً بالأموال المتاحة للاستثمار إضافة إلى أن معظم أموالها تعود إلى الآخرين وهي ملزمة بإعادتها جعلت تحقيق أرباح البنك لا تتم إلا من خلال الاستخدام الأكبر لأموال الآخرين ( المودعين ) في مختلف عمليات التشغيل والاستثمار، ومن المؤكد أنه كلما توسعت اتجاهات البنك في استثمار الأموال المتاحة له ، كلما أدى ذلك إلى تعظيم أرباحه . لقد خلقت هذه الحقيقة مشكلة استراتيجية لإدارة البنك التجاري فالمصرف الوسيط لا بد وأن يضمن حقوق المودعين ، وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال توفير السيولة الكافية التي تجعله قادراً على تسديد قيم الودائع عند الطلب

كما أن البنك التجاري لا يمكن أن يحقق الأرباح إلا من خلال الاستثمار في موجودات تولد أكبر قدر ممكن من الربحية، والتي قد تحتاج إلى زمن طويل من جهة ثانية، الأمر الذي يعرض البنك إلى المخاطرة وأن يكون مستعداً لمواجهة أي خسائر محتملة وأن يكون قادراً على امتصاصها . وهذا لا يتحقق إلا من خلال ما يضمنه البنك كمن أمان للمودعين . هذه التداعيات ساعدت في توفير عدد من وهي : ( الربحية، والسيولة، والأمان )<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> - حمزة محمود الزبيدي إدارة المصارف ، استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان ، مؤسسة الوراق عام 2000 ، ص103.

### 1- الربحية :

يتكون الجانب الأكبر من مصروفات البنك من تكاليف ثابتة تتمثل في الفوائد على الودائع وهذا يعني - وفقاً لفكرة الرفع المالي - أن أرباح البنوك أكثر تأثراً بالتغير في إيراداتها, مقارنة مع منشآت الأعمال الأخرى . فإذا ما زادت إيرادات البنك بنسبة معينة ترتب على ذلك زيادة الأرباح بنسبة أكبر . والعكس صحيح . فقد تتحول أرباح البنك إلى خسائر قد تعرضه للإفلاس . وهذا يقتضي من البنك ضرورة السعي لزيادة الإيرادات وتجنب حدوث انخفاض فيها ويعتبر الاعتماد على الودائع كمصدر رئيسي لموارد البنك ميزة هامة في تحقيق الأرباح على الرغم من التزامه بدفع فوائد على استخدام هذه الأموال.<sup>1</sup>

### 2- السيولة :

يتمثل الجانب الأكبر من موارد البنك المالية في موارد تستحق عند الطلب ومن ثم يجب على البنك أن يكون مستعداً للوفاء بها عند الطلب عليها في أي لحظة . فمثلاً إشاعة عدم توافر سيولة كافية لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين ويدفعهم لسحب ودائعهم منه.<sup>2</sup>

### 3- الأمان :

يتسم رأس المال بصغر نسبته مقارنة بصافي الأصول المودعة لديه, وهذا يعني صغر حافة الأمان بالنسبة للمودعين . فالبنك لا يستطيع تحمل خسائر تزيد عن نسبة رأس ماله فإذا زادت الخسائر فقد تلتهم جزء من أموال المودعين لديه, والنتيجة هي إعلان البنك إفلاسه.<sup>3</sup>

مما سبق نجد أن البنك التجاري يسعى إلى ما يلي :

1. تحقيق أقصى ربحية ممكنة

2. تجنب التعرض لنقص شديد في السيولة 3. تحقيق أكبر قدر ممكن من الأمان للمودعين

إذا ما نظرنا إلى الأهداف الثلاثة السابقة نجد أن هناك تعارض فيما بينها, ويعود هذا التعارض إلى أن الملاك يأملون في تحقيق أقصى عائد, بغض النظر عن السيولة ودرجة الأمان, أما المودعين فيأملون في أن يحتفظ البنك بقدر كبير من السيولة وأن يوجه موارده المالية إلى استثمارات تنطوي على حد أدنى من المخاطر وهذا ينعكس سلباً على الربحية ونلاحظ أن المجتمع يأمل في أن يخصص البنك جزء من موارده للمساهمة في تنمية ورخاء المنطقة التي يمارس فيها نشاطه.

1 - أكرم حداد, و مشهور هذلول, النقود و المصارف: مدخل تحليلي و نظري, 2008, ص 147.

2 - أكرم حداد, و مشهور هذلول, النقود و المصارف: مدخل تحليلي و نظري, 2008, ص 148.

3 - أكرم حداد, و مشهور هذلول, النقود و المصارف: مدخل تحليلي و نظري, 2008, ص 149.

### المطلب الثالث : خصائص النشاط المصرفي

تعمل البنوك على تحقيق قدر كبير من الأرباح كغيرها من المؤسسات المالية التجارية و تتميز بعدة خصائص:

- تختص البنوك التجارية دون غيرها من المؤسسات و المشاريع التجارية بان معظم أصولها تشكل حقوق على مؤسسات و أشخاص في شكل ودائع مختلفة و تعتبر هي الوحيدة القادرة على خلق خصوم قابلة للتحويل من شخص لآخر أو حتى من مؤسسة إلى أخرى باستخدام شيك ، و تقوم بفتح حسابات جارية لعملائها و تحويلها إلى نقود ورقية أو العكس ، و يكون ذلك بناء على طلبهم و إجراء عمليات المقاصة لحسابهم و يكون ذلك بأدنى سرعة و بأدنى جهد فتقوم بذلك البنوك التجارية بأهم وظيفة و هي إدارة عرض النقود في المجتمع من خصائصها أيضا أنها تختص بالقدرة على الإقراض و هذا يتم بالوساطة بين المدخرين و المستثمرين.
- إيداع و إقراض- أو بخلق مصادر تمويل و إقراضها و لهذا السبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان و توزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع.
- تتعامل البنوك التجارية في الأصول النقدية و المالية فقط كالودائع و القروض و الأوراق المالية ولا تدخل في مجالات استثمارات مباشرة في الأصول الحقيقية بحيث أن قوانين البنوك في كثير من دول العالم تمنع البنوك من التدخل في استثمارات أصول حقيقة إلا بقدر الذي تحتمه طبيعة العمل مع البنك التجاري كامتلاك أصول ثابتة { مباني ، أثاث }.
- و أهم ما تختص به البنوك التجارية هي قدرتها على خلق و تحطيم النقود، فعندما تقوم البنوك التجارية باقتناء أية أصول مالية تدر عائدا فإن ناتج بيع أو تحويل هذه الأصول ينعكس في شكل زيادة في و دائع البنوك التجارية ، و تعتبر أهم مورد مباشر للتغيرات في عرض النقود من اجل اكبر عائد ممكن . كما أن عملية ائتمان قصير الأجل هو ما ميز البنوك التجارية دون غيرها من البنوك الأخرى في حين أنه يمكننا أن نتعرض لخصائص البنوك التجارية من خلال أهداف منها<sup>1</sup>:

1- مبدأ التدرج : المعنى من هذا أن البنوك التجارية تأتي في الدرجة الثانية في التسلسل الرئاسي للجهاز المصرفي بعد البنك المركزي بحيث يباشر هذا الأخير عليها رقابة بما له من أدوات ووسائل .

2- بينما يمثل البنك المركزي التطبيق الصحيح لمبدأ " وحدة البنك " أي بنك مركزي واحد لكل اقتصاد معين فالبنوك التجارية تتعد و تتنوع بقدر اتساع

<sup>1</sup> - سليمان بودياب، اقتصاديات النقود البنوك، المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996، ص114 .

السوق النقدي ، و النشاط الاقتصادي و حجم المدخرات و ما يترتب على ذلك من تعدد عملياتها و إدخال عنصر المنافسة بين أعضائها.

3- من أجل إبراز الاختلاف الموجود بين البنوك الأخرى نفرق بين " كل من مصدر و قيمة النقد بحيث نجد أن هناك تماثل في مصدر وحدات النقد القانونية و هو " البنك المركزي " في حين تتعدد المصادر بالنسبة للنقود الودائع " اختلاف البنوك التجارية . " أما من ناحية قيمة النقد فنجد انه بينما تعتبر النقود القانونية متماثلة في قيمتها " المطلقة " بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان . فإن نقود الودائع التي تخلقها البنوك التجارية متباينة و تخضع القروض التي تمنحها البنوك التجارية لأسعار فائدة تختلف بالزمان والمكان .

4- البنوك التجارية هي مشروعات رأس مالية هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح بأقل نفقة ممكنة. كما تعدد البنوك التجارية و تنوعها تبعاً لحاجة السوق النقدية وتركزها عن طريق الاندماج مع بعضها البعض لمواجهة العمليات الكبيرة و السيطرة شبه الاحتكارية على الأسواق.

### المبحث الثالث: ادوار البنوك التجارية

البنوك التجارية تعد عموداً أساسياً في النظام المالي لأي دولة. يتمثل دورها في توفير مجموعة واسعة من الخدمات المالية للأفراد والشركات، بدءاً من تقديم القروض والتسهيلات المالية للشركات والأفراد، وصولاً إلى توفير خدمات الادخار والاستثمار وإدارة الثروات. يتنوع دور البنوك التجارية ليشمل أيضاً توفير الحسابات الجارية والخدمات البنكية عبر الإنترنت، مما يجعلها شركاء ماليين مهمين للأفراد والشركات على حد سواء.

تعمل البنوك التجارية على تحقيق أهداف متعددة، بما في ذلك تحقيق الربحية وتعظيم القيمة للمساهمين، وتوفير التمويل اللازم للقطاع الاقتصادي، وتشجيع الاستثمار والنمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، تلعب البنوك التجارية دورًا حيويًا في توفير الخدمات المالية للمجتمع، وبالتالي تسهم في تحقيق الشمول المالي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي للدولة.

من الواضح أن البنوك التجارية تمثل جزءًا أساسيًا من البنية المالية للدولة، حيث تقدم الدعم المالي الضروري للأفراد والشركات لتحقيق أهدافهم وتلبية احتياجاتهم المالية بشكل فعال وفي الوقت المناسب.

### المطلب الأول : دور البنوك التجارية

يظهر دور البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الموفورات المحققة من الحجم الكبير وذلك كما يلي<sup>1</sup>:

✓ بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال إن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة للاتنين.

✓ بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد .

✓ نظرا لتنوع استثمارات المصارف فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في المشاريع ذات المخاطرة العالية.

✓ يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.

✓ إن وساطة البنوك تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود.

✓ تقديم أصول مالية متنوعة المخاطر، وعائد مختلف، وشروط مختلفة للمستثمرين، فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها.

✓ تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

ويتمثل دور النشاط المصرفي عن غيره من القطاعات الأخرى بأنه<sup>2</sup>:

1- إن البنوك التجارية تعتمد في الأساس في مزاولة نشاطها على ما يودعه لديها العملاء من أموال، وليس على موادها الذاتية، كرأس المال أو غيره .. كما هو الحال في بقية الوحدات الاقتصادية العاملة في مجالات الإنتاج السلعي أو تقديم الخدمات

1 - محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عسان ،الأردن، 2006 ، ص19

2 - د. عبد الإله نعمة جعفر محاسبة المنشآت المالية دار حنين د . عبد الإله نعمة جعفر محاسبة المنشآت المالية دار حنين عام 1996 ، ص 98.

2- أساس عمل البنك التجاري هو المتاجرة بالنقد حيث أنها تقبل الودائع من الناس لديها بفائدة معينة ثم تعيد استثمارها على شكل قروض أو تسهيلات للغير بفائدة أعلى من الأولى، وبذلك فهي تحقق منفعة أو إيراد من الفرق بين الفائدتين .

3- يتم تقسيم العمليات المصرفية في العادة إلى نوعين هما :

**أ/ التسهيلات المصرفية :** وهي التي يترتب على البنك بموجبها التزامات، كالتزام البنك بتقديم قروض أو سلف أو ضمان لعملائه، ومن الأمثلة : خصم الأوراق التجارية، السحب على المكشوف ( الحسابات الجارية المدينة ) الاعتمادات المستندية إصدار خطابات الضمان.

**ب/ الخدمات المصرفية :** لا يترتب على البنك بموجبها التزاماً معيناً وهي خدمات يقدمها البنك مقابل أجر أو فائدة يتقاضاها، أو يقبل ودائع من المدخرين، ومن الأمثلة : حسابات الودائع الجارية، الحسابات الجارية الدائنة، الحوالات المصرفية، تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء

4- . يقوم البنك المركزي بالإشراف والرقابة على البنك التجاري من خلال البيانات والقوائم المالية التي يستطيع البنك المركزي من خلالها مزاولة نشاطه في الإشراف والرقابة والتوجيه.

### المطلب الثاني : اهداف البنوك التجارية

سواء كانت بنوك (مملوكة لأفراد) أو عامة (مملوكة بواسطة (الدولة فإن هدفها الرئيسي و العام هو أكبر ما يمكن من أرباح لدائنها وأصحابها (حامل اسمها) بالإضافة للأهداف الوظيفية مثل المساهمة والمشاركة في العملية التنموية في البلاد، السعي لتقديم خدمات أفضل لزبائنها.<sup>1</sup>

#### 1- أهداف عامة :

هي تلك الأهداف التي تتعلق بالسياسة المصرفية للبنك مثل تحقيق نمو في حجم ربحية البنك بمعدلات أكبر من المنافسين في السوق المصرفية.<sup>2</sup>

#### 2. أهداف وظيفية

1 - عبد الوهاب يوسف أحمد، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية ط، 2008 ، ص 151.

2 - عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012/2013، ص12

وهي تلك الأهداف التي تتعلق بالنواحي التنفيذية مثل الأهداف التي تتعلق بعلاقات البنك مع العملاء واختيار العمالة كغيرهما.<sup>1</sup>

كما أشار البعض الآخر أن أهداف البنك التجاري تتضمن ما يلي:

- أهداف عامة :

وهي التي تتركز على تعظيم القيمة السوقية وتعظيم الربحية في الأجل الطويل.

- أهداف فرعية:

وهي مجموعة الأهداف التي تتمثل فيما يلي:

تحقيق الأمان: أي العمل على عدم تعرض البنك للمخاطر المختلفة مثل تدهور معدلات الربحية والسيولة وعدم كفاية رأس المال والانخفاض الملحوظ في كفاءة الإدارة في النشاط أو أكثر من أنشطة البنك التجاري.

الخدمة: يقصد به التركيز على تنمية الخدمات التي يقدمها البنك في حدود السعر والربحية في الأجل الطويل مع مراعاة ظروف المنافسة.

النمو: وهو يرتكز على نمو أرباح البنك في الأجل الطويل مما يؤدي إلى زيادة سعر السهم وزيادة الحصة السوقية.

### المطلب الثالث : أهمية البنوك التجارية

تظهر أهمية البنوك التجارية من خلال الدور الذي تقوم به من جمع الأموال وضخها في الاستثمارات المختلفة التي تسهم في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، وتبرز أهمية البنوك التجارية من خلال النقاط التالية:

- ما يقارب ثلث الأصول المالية موجودة لدى البنوك التجارية من مجموع جميع الأصول المالية الموجودة لدى المؤسسات المالية.

- تعد البنوك التجارية الوسيلة الرئيسية للدفع. قدرة البنوك على توليد الأموال من خلال الاحتياطات الناتجة عن إيداعات العملاء.

- لا يستطيع البنك المركزي تمرير السياسة النقدية إلا من خلال البنوك التجارية فهي تعد القناة الأساسية.

<sup>1</sup> - محمد سمير احمد الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009 ،ص 120 .

- لدى البنك المقدرة على تقديم الخدمات المالية بشكل أفضل من باقي المؤسسات المالية، كما يستطيع على تلبية الاحتياجات الائتمانية والتوفير والدفع للأفراد والشركات والحكومات المحققة.
- كما تتجلى أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفورات من الحجم الكبير و ذلك كما يلي<sup>1</sup>:
- بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب و العكس بالشروط و المدة الملائمة .
- بدون البنوك تكون المخاطرة أكبر لاقتصار المشاركة على مشروع واحد.
- نظرا لتنوع استثمارات البنوك فإنها توزع المخاطر مما يجعل في الإمكان الدخول في مشاريع ذات مخاطرة عالية .
- يمكن للبنوك نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل.
- إن وساطتها تزيد من سيولة الاقتصاد بتقديم أصول قريبة من النقود تدر عائدا مما يقلل الطلب على النقود .
- بتقديم أصول مالية متنوعة المخاطر مختلفة، و عائد مختلف، و شروط مختلفة للمستثمرين فإنها تستوعب جميع الرغبات و تستجيب لها. تشجيع الأسواق الأولية التي تستثمر و تصدر الأصول المالية التي يحجم عنها الأفراد خوفا من المخاطرة.

<sup>1</sup> - رياض محمد الشحان .سعيد ،فرحات حمية، الإدارة المالية و البيئة المعاصرة , المكتبة العصرية: مصر . 2000.ص143.

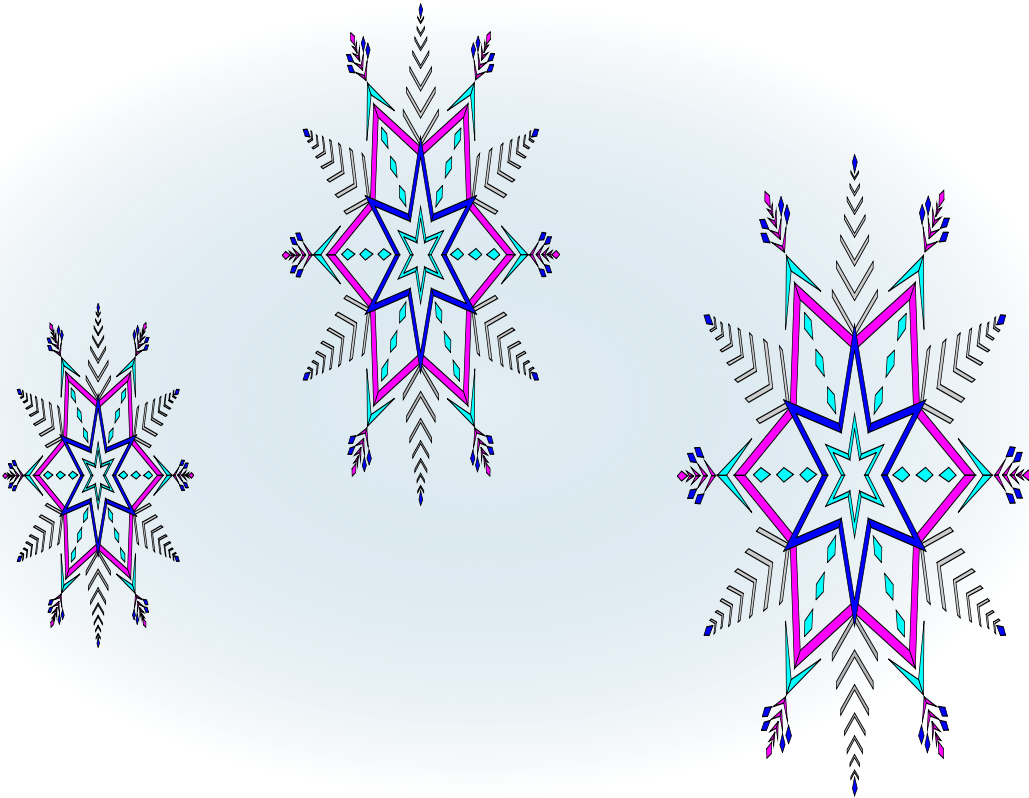
## خلاصة الفصل

تقبل البنوك الودائع وتقوم بتقديم قروض وتحقق ربحاً من الفرق في أسعار الفائدة المدفوعة وتحمل على المودعين والمقترضين على التوالي. وتعرف العملية التي تقوم بها البنوك بأخذ أموال من المودع ومن ثم إقراضها إلى المقترض باسم الوساطة المالية.

من خلال عملية الوساطة المالية ، يتم تحويل بعض الأصول إلى أصول أو مطلوبات مختلفة. وعلى هذا النحو، يقوم الوسطاء الماليون بتوجيه الأموال من الأشخاص الذين لديهم أموال إضافية أو فائض في المدخرات (المدخرين) إلى أولئك الذين لا يملكون ما يكفي من المال لتنفيذ النشاط المطلوب (المقترضين).

تزدهر الخدمات المصرفية على قدرات الوساطة المالية للمؤسسات المالية التي تسمح لهم بإقراض المال وتلقي الأموال على الودائع. لذا يمكننا القول أن البنك هو الوسيط المالي الأهم في الاقتصاد لأنه يربط بين العوامل الاقتصادية الفائضة والعجز.

# الاصلاحات المصرفية للبنوك التجارية



## الفصل الثاني : الإصلاحات المصرفية للبنوك التجارية

### تمهيد

الجهاز المصرفي في الجزائر خلال فترة الإستعمار، يحتوي على شبكة ضخمة من البنوك التجارية، بنوك الأعمال و مؤسسات مالية. و ما يمكن الإشارة إليه هنا، أن الجهاز المصرفي في الجزائر هو امتداد للنظام المصرفي الفرنسي، حيث تجسدت وظيفته الأساسية في خدمة المستعمر و مصالحه، أما بالنسبة للسياسة الائتمانية، فكانت انعكاسا لمثيلاتها في فرنسا خدمة لمصالح الإستعمار. و قد خصصت جل المصارف لتمويل نشاطات التنقيب و مناجم الفحم و تشجيع الزراعة الإستعمارية و التجارة الخارجية، يقابله اهمال القطاع الزراعي التقليدي المملوك من قبل الفلاحين الجزائريين. و ما يؤكد هذا هو تركيز أغلبية المصارف في المناطق المؤهلة بالسكان الأوروبيين و بعض مناطق استغلال الثروات الطبيعية. لقد كان هذا الجهاز نقمة على الجزائريين جراء ارتفاع معدلات الفوائد المفروضة عليهم و عجزهم عن سداد الأقساط و فوائدها.

**المبحث الاول : تطور البنوك التجارية و النظام المصرفي الجزائري**

على مر السنين، شهد النظام المصرفي الجزائري تطورات ملحوظة في قطاع البنوك التجارية. بدأت هذه البنوك بالتطور والتحول لتلبية احتياجات وتطلعات الاقتصاد المتغير والمتنامي. ففي السابق، كانت البنوك التجارية تقدم خدماتها بشكل تقليدي، مع التركيز الرئيسي على القروض التجارية والحسابات الجارية.

مع تقدم التكنولوجيا وتطور الاقتصاد، شهدت البنوك التجارية في الجزائر تحولات هامة نحو التحول الرقمي. بدأت هذه البنوك في تقديم خدمات مصرفية عبر الإنترنت وتطبيقات الموبايل، مما ساهم في تحسين تجربة العملاء وتيسير الوصول إلى الخدمات المالية.

بالإضافة إلى ذلك، شهد النظام المصرفي الجزائري جهوداً متواصلة لتعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية لتشمل فئات أوسع من المجتمع. من خلال تطوير البنية التحتية المصرفية وتعزيز الوعي المالي، تسعى البنوك التجارية في الجزائر إلى زيادة الوصول إلى الخدمات المالية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

تحدثت هذه التطورات والتحولات في البنوك التجارية والنظام المصرفي الجزائري بما يعكس التطور العام في القطاع المصرفي واستجابته لمتطلبات العصر وتحديات السوق المالية المعاصرة.

**المطلب الاول : لمحة عامة عن النظام المصرفي التجاري الجزائري**

ورثت الجزائر بعد الاستقلال نظاماً مصرفياً تجارياً تابعاً للاقتصاد الفرنسي وقائماً على النظام الحر الليبرالي، وبالرغم من إنشاء مؤسسات مالية وطنية بعد الاستقلال مثل البنك المركزي الجزائري والخزينة العمومية والبنك الجزائري للتنمية BAD؛ إلا أنه كان هناك نظام مصرفي مزدوج قائم في شقّه الأول على النظام الرأسمالي وفي شقّه الثاني على النظام الاشتراكي وتحت سيطرة الدولة، لذلك قررت الجزائر تأميم البنوك سنة 1966م.

وبداية من تلك السنة تأسست مجموعة من البنوك التجارية العمومية، وبعضها قام على أنقاض البنوك الفرنسية المؤممة، فظهرت البنوك الآتية<sup>1</sup>:

- البنك الوطني الجزائري BNA سنة 1966م.
- القرض الشعبي الجزائري CPA سنة 1967م.
- بنك الجزائر الخارجي BEA سنة 1967م.
- بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR سنة 1982م.

<sup>1</sup> - المصدر : موقع بنك الجزائر على شبكة الإنترنت [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz) بتاريخ : 2006/01/14.

- بنك التنمية المحلية BDL سنة 1985م.

أدخلت على النظام المصرفي الجزائري العديد من الإصلاحات أهمها : إصلاحات 1986 وإصلاحات 1988 ، لكن أهمها كانت إصلاحات 1990 وذلك بصور قانون النقد والائتمان (القانون رقم 90-10) والذي حاول تكييف وضع النظام المصرفي الجزائري مع متطلبات اقتصاد السوق الحر، تماشياً مع الإصلاحات الاقتصادية العامة التي باشرت الجزائر بعد تخليها عن النظام الاشتراكي منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي.

وبموجب هذا القانون الأخير أصبحت للبنوك العاملة بالجزائر حرية تمويل مختلف القطاعات الاقتصادية، وتقديم الائتمان لمختلف الآجال طبقاً لظاهرة الشمولية في العمل المصرفي، كما فتحت السوق المصرفية الجزائرية -بموجب هذا القانون- أمام القطاع الخاص والأجنبي، إضافة إلى تعزيز رقابة البنك المركزي (بنك الجزائر) على البنوك، وتمكينه من أداء عمله في إطار واسع من الاستقلالية، وقد تعززت هذه الصلاحيات أكثر بموجب التعديلات التي أدخلت على هذا القانون، والتي تمثلت في الأمر رقم 01-01 لسنة 2001م ثم الأمر رقم 03-11 لسنة 2003م.

وكنتيجة لهذا الانفتاح كان لازماً على النظام المصرفي الجزائري أن يساير التنظيمات الحديثة والمعايير العالمية للعمل المصرفي وأهمها مقررات لجنة بازل، فكان صدور التنظيم رقم 91-09 بتاريخ 14/08/1991م المحدد لقواعد الحيلة والحذر Les règles prudentielles في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، ثم التعليم رقم 74-94 في 29/11/1994م والتي جاءت لتفصيل وتوضيح كيفية تطبيق التنظيم السابق.

يبلغ مجموع البنوك التجارية المعتمدة بالجزائر 19 بنكاً، إضافة إلى 6 مؤسسات مالية ما بين بنوك أعمال واستثمار وشركات تأجير مالي .

و لقد كانت أغلبية البنوك التجارية عبارة عن فروع من البنوك الرئيسية بفرنسا و هي: القرض العقاري للجزائري و التونسي (CFAT) Le Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie ، القرض الصناعي و التجاري (CIC) Le Crédit Industriel et Commercial ، البنك الوطني للتجارة و الصناعة Banque Nationale du Commerce et de l'Industrie (BNCIA) ، القرض الليوني (CL) Crédit Lyonnais ، الصندوق الجزائري للقرض و البنك (CACB) Caisse Algérienne de Crédit et Banque ، الشركة العامة الجزائرية (SG) Société Générale ، شركة مرسيليا للقرض Société Marseillaise de Crédit (SMC) ، بنك بريكلز المحدود (BBL) Banque Barclays Limitée ، قرض الشمال (CN) Crédit du Nord .

**بنوك الأعمال:** البنك الصناعي لإفريقيا الشمالية Banque Industrielle de l'Afrique du Nord (BIAN) و بنك وورمز (BW) Banque Worms ليتم دمجها فيما بعد ليصبح البنك الصناعي الجزائري و بنك البحر الأبيض المتوسط

**المؤسسات التعاونية Les coopératives ou les mutuelles :** صناديق و مؤسسات متخصصة في تمويل القطاع الفلاحي و التجارة الصغيرة  
مؤسسات عامة و شبه عامة: تخضع للخزينة العامة و تتكون من:

✓ مؤسسات فرعية تابعة مباشرة للخزينة بفرنسا: القرض الوطني، القرض العقاري، صندوق الودائع و الأمانات، البنك الفرنسي للتجارة الخارجية و الصندوق الوطني للمناقصات العامة.

✓ مؤسسات محلية و هي تابعة للخزينة العامة بالجزائر، متكونة من: مؤسسة صندوق التجهيزات و التنمية بالجزائر Caisse d'Equipement pour le Développement de l'Algérie (CEDA)، و الذي أصبح فيما بعد صندوق التنمية الجزائري (CAD) Caisse Algérienne de Développement ، ثم تحول إلى البنك الجزائري للتنمية Banque Algérienne de Développement (BAD) سنة 1939 مهمته تعبئة الأموال العامة للقروض الخاصة ببرامج التنمية.

**الشبكة التقليدية:** كالقرض الفلاحي (CA) Crédit Agricole ، الشركات الفلاحية للإحتياط Société Agricole de Prévoyance (SAP) على شكل تعاونيات، تتمثل وظيفتها في منح القروض القصيرة و المتوسطة الأجل و كذا بعض الخدمات المتعلقة بالمجال الفلاحي ككراء المعدات، لوازم البذور. القرض البلدي (CM) Crédit Municipal: هدفه تقديم القروض الإستهلاكية و القروض الخاصة بالقطاع الحرفي و الخدمات البسيطة.

### المطلب الثاني : النظام المصرفي الجزائري خلال الفترة 66/62

أول إجراء شهدته هذه الحقبة الزمنية في مجال النقد و المال، هو إنشاء الخزينة الجزائرية ثم تجديد البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62/144 الصادر بتاريخ 13 / 12 / 1962 ليحل هذا البنك ابتداء من 01 / 01 / 1963 محل البنك الجزائري الذي سبق وأنشأته فرنسا بمقتضى قانون أوت 1851، وقد كُلف هذا البنك بمقتضى قانونه الأساسي بمهمة احتكار الإصدار النقدي وتسيير احتياطات الدولة من العملة وكذا متابعة السيولة النقدية لدى البنوك، وقد كان انشغال المؤسسين لهذا البنك يهدف إلى تقنين العمليات البنكية التي يقوم بها البنك وكذا منح الحكومة الوسائل التي تسمح لها ببسط رقابتها وأيضاً استقرار إدارة البنك حتى يتمكن من ممارسة صلاحياته، وقد ركز المؤسسون على إيجاد علاقة تعاون دائمة بين البنك والسلطة العمومية وقد تجلّى ذلك في تشكيلة مجلس إدارة هذا البنك إذ أن البنك يرأسه محافظ يُعيّنه رئيس الجمهورية باقتراح من وزير الاقتصاد طبقاً للمادة 9، ويُعامله مدير عام يُعيّن من طرف رئيس الدولة باقتراح

من المحافظ وبعد موافقة وزير المالية طبقا للمادة 15، كما يتألف مجلس الإدارة من 4 إلى 10 مستشارين يتم اختيارهم من بين الكفاءات المتخصصة في مجال القرض، ومن 2 إلى 5 مستشارين يتم اختيارهم من بين الكفاءات المتخصصة في الميادين الفلاحية والتجارية والصناعية، ومن 2 إلى 3 أعضاء أو مستشارين يمثلون المنظمات العالمية من بينهم ممثل عن عمال البنك المركزي نفسه، ويتم تعيين جميع هؤلاء بموجب مرسوم رئاسي لمدة 3 سنوات وتنتهي مهامهم بنفس الطريقة، وهكذا يظهر من طبيعة هذه التشكيلة وطريقة تعيينها أن الحكومة يمكنها أن تقوم بوظيفة الرقابة عن التداول النقدي الذي يُعد مهمة أساسية للبنك المركزي، كما شهدت هذه المرحلة أيضاً إنشاء العملة الوطنية أو استحداثها وهي الدينار الجزائري، وهذا يُمثل بوضوح مظاهر سيادة الدولة الجزائرية والتخلي عن أي موروث استعماري . الذي ظهر إلى الوجود منذ سنة 1964 حيث حددت قيمته ب 18 غرام من الذهب و هي قيمة مساوية للفرنك الفرنسي آنذاك. و قد تولى البنك المركزي الجزائري إدارة و إصدار النقود الوطنية منذ إنشائها. و من أجل التخلص من تقاعس البنوك الأجنبية القائمة في الجزائر في مجال مد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بما تحتاجه من تمويلات لأنشطتها المختلفة، فقد عملت السلطة الجزائرية على إنشاء مؤسسة مؤهلة لذلك و هي الصندوق الجزائري للتنمية وذلك بتاريخ 07/05/1963 ولذلك يبدو الهدف من إنشاء هذين البنكين ( البنك المركزي، بنك التنمية.) هو محاولة وضع نظام مصرفي مشابه لنظام الاتحاد السوفيتي في حينها الذي تميز بوجود بنك تمويلي مُهيمن. - وقد كان من بين الأسباب المُساهمة في اتخاذ هذه الإجراءات هو أن البنوك الأجنبية التي كانت مُتواجدة بالجزائر حينها كانت ترفض تمويل الاستثمارات الوطنية وكان أداؤها مُقتصرأ على تمويل عمليات التجارة الخارجية وتمويل المؤسسات التي تتمتع بوضع مالي مُلائم، ومع ذلك فقد سجلت هذه المرحلة عجز البنك المركزي الجزائري في التحكم في البنوك التي تركها الاستعمار الفرنسي، إذ لم يكن بيد البنك المركزي أية وسيلة قانونية مُتاحة تسمح له بإجبار تلك البنوك على تمويل الاقتصاد والتنمية الوطنية. و لعل أولى تلك الإجراءات تأسيس البنك الوطني الجزائري سنة 1966 من جراء تأميم جميع البنوك الأجنبية التي خلفها الاستعمار منها القرض العقاري الجزائري، وكذا القرض الشعبي الجزائري ، هذه الخطوة كانت مُبررة بضرورة التحكم في الموارد المالية الوطنية وتوظيفها من أجل الدولة والتأسيس لتنمية وطنية سريعة لاسيما أن الدولة الجزائرية فتية لا يتجاوز عمرها 3 سنوات، كما عرفت نفس المرحلة إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، فضلا عن ذلك تم إنشاء 3 بنوك أساسية وهي: البنك الوطني الجزائري / القرض الشعبي الجزائري / البنك الخارجي الجزائري. وحوصلة لما ذكر أعلاه، يُمكن حصر المؤسسات المصرفية خلال هذه الحقبة فيما يلي:

**1 – البنك المركزي الجزائري : La Banque Centrale d'Algérie B C A**

أنشئ بمقتضى القانون 62 / 144 المؤرخ في 13 / 12 / 1962 وقد كُلف بمهام أساسية منها على وجه الخصوص :

- إصدار النقود وتدميغها<sup>1</sup>.

- تجديد مُعدل الخصم وإعادة الخصم<sup>2</sup> وكيفيات استعمالها.

ورغم أن هذا البنك يُعتبر بنك البنوك بالنظر إلى صلاحيته، غير أن الواقع العملي أثبت أنه لم تكن لديه أية سلطة فعلية لتجسيد ما أحيط به من مهام لأن البنوك الأخرى كانت موضوعة تحت وصاية وزير المالية وليس تحت سلطة البنك المركزي، كما أن الخزينة العمومية لم تخضع يوما واحدا لسلطة البنك، بل بالعكس من ذلك، أثبت الواقع أن الخزينة كانت هي العنصر الرئيسي في رسم سياسة الإقرار وتنفيذها، وأنها ساهمت بشكل كبير فيما عُرف بالتوسع النقدي<sup>3</sup> ومن ثمة ظهر أن الأهداف التي خولها القانون للبنك المركزي قد تم تحويلها لغيره من المؤسسات.

## 2- البنك الجزائري للتنمية: La Banque Algérienne de Développement

### B D L

أسس بموجب القانون 63 / 165 المؤرخ في 07-05-1963 وقد ورد عند تأسيسه خمس مؤسسات للإئتمان، أربع منها للإئتمان متوسط الأجل والخامس للإئتمان الطويل الأجل، وهذه المؤسسات هي:

- القرض العقاري. -/ القرض الوطني. -/ صندوق الودائع والارتهان. -/ صندوق صفقات الدولة. -/ صندوق تجهيز وتنمية الجزائر.

لقد كُلف هذا البنك نظريا بمنح قروض طويلة أو متوسطة الأجل من أجل تمويل الاستثمار، ومن هذه الزاوية القانونية المجردة يمكن وصفه بأنه بنك متخصص حقيقي، لكن الواقع أثبت خلاف ذلك لأن موارده المالية كانت تأتي من الخزينة العمومية وبالتالي فهذا البنك لم يتمكن من تعبئة الادخار .

## 3- الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط: La Caisse Nationale d'Epargne et de

### Prévoyance C N E P

تأسس بمقتضى القانون 64 / 227 المؤرخ في 10-08-1964 وقد كُلف بجمع الإدخارات الصغيرة للعائلات والأفراد، وقد

1 الدمغة: علامة تضعها الإدارة الحكومية المختصة، للتتبع من وزن المعادن و عيارها. و هناك من عرف الدمغة بالبصمة. و دمع الشيء أي طبعه بطابع خاص. دمع العملة هو سكهها. و الدمغ يشمل العديد من عمليات التشكيل الصناعية المختلفة.

22 المقصود بـ "سعر الخصم" هو سعر الفائدة على الأموال التي يقرضها البنك المركزي إلى البنوك التجارية لتغطية احتياجاتها من السيولة. ويمكننا الإشارة إليه على أنه تكلفة الاقتراض من البنك المركزي. كما يسمى أيضًا بـ "سعر إعادة الخصم" أو "سعر البنك". سعر إعادة الخصم وهو سعر الفائدة التي يتقاضها البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم بعض الأوراق التجارية والمالية لصالحها والتي سبق وتم خصمها من قبل البنوك التجارية لصالح عملائها كما يسمى بسعر الخصم إذا كانت الأوراق التجارية والمالية المقدمة من البنوك التجارية لخصمها لدى البنك المركزي لم تخصم من قبل

3 السياسة النقدية التوسعية وهي السياسة التي يتم اتباعها من قبل البنك المركزي في حالة الركود الاقتصادي. تتلخص خطوات البنك المركزي المتبعة في هذه السياسة بقيامه بخفض أسعار الفائدة من أجل زيادة الاقتراض والمعرض النقدي في السوق. إن زيادة المعارض النقدي في السوق يعني ارتفاع الطلب على السلع والخدمات وبالتالي ارتفاع الطلب على القروض بهدف الاستثمار. وبدوره إن زيادة الاستثمار في بلد معين تملّي ارتفاع النمو الاقتصادي لهذا البلد وتعرف هذه السياسة على أنها السياسة التوسعية أيضًا.

تخصص في تمويل البناء والجماعات المحلية، وبعض العمليات ذات المنفعة العمومية، وكان بإمكانه كذلك شراء سندات التجهيز التي تصدرها الخزينة العمومية، وابتداء من 1971 قرر وزير المالية تخصيص هذا البنك كبنك للسكن، وفي إطار هذه السياسة صارت توجهات هذا الصندوق من حيث الإقراض تمحور في منح قروض لبناء السكن أو شراء مسكن جديد أو تمويل المقترضين لإنشاء تعاونيات عقارية.

4- **البنك الوطني الجزائري: la Banque Nationale d'Algérie B N A**  
يُعتبر أول بنك تجاري بالجزائر، أُسس بتاريخ 13-06-1966 وقد تكفل بمنح قروض للقطاع الفلاحي وتجمعات الاستيراد وكذا المؤسسات العمومية والخاصة.

### المطلب الثالث : النظام المصرفي الجزائري بين الفترة 1970 إلى 1986

ابتداء من الإصلاح المالي لسنة 1971 أصبح القطاع المالي الجزائري يتميز بـ:

- التمرکز،

- هيمنة دور الخزينة،

- التخصص الوهمي للبنوك التجارية.

ضمن هذا الإطار تم إرساء القواعد الأساسية لتمويل قطاع الإنتاج ، حيث أصبحت الخزينة تلعب دورا أساسيا في هذا المجال، و أصبح هناك اعتماد كلي على الخزينة في مجال التمويل، التي تتكفل بتحديد مصادر تمويل مختلف الاستثمارات المخططة.

و من الناحية العملية نجد نتائج هذا الإصلاح متعددة، حيث أدت إلى الانتقال التدريجي للمنظومة المالية إلى وصاية وزارة المالية، و انكمش معها دور البنك المركزي بصفته بنك البنوك و وضع السياسة النقدية بما ينسجم و متطلبات الإقتصاد، و انحصر دوره في عمليات السوق النقدية، بل الأمر أكثر من هذا حيث أصبح عرض النقد يقرر في الخطط المركزية بما يخدم خزينة الدولة باعتبارها الوسيط الأساسي للدولة.

في عامي 1978 و 1979 تقرر مراجعة المخططات الإنمائية للفترة السابقة ، مما انبثق عن ذلك فكرة إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الوطنية بهدف إعطائها نوعا من الاختصاص في نشاطها.

#### 1. إنشاء البنوك في بداية الثمانينات:

مع بداية الثمانينات شعرت السلطة الجزائرية بضرورة إعادة هيكلة القطاع الفلاحي نتيجة لضعف مستوى الإنتاج، نتيجة لذلك قامت الدولة بإنشاء:

2.1. **بنك الفلاحة و التنمية الريفية:** الذي أنشئ بتاريخ 13 مارس 1982 خصيصا لتمويل الأنشطة الفلاحية و التقليدية عامة و يمكن بيانها فيما يلي:

- تمويل هياكل و أنشطة الإنتاج الفلاحي و كل ما تعلق بهذا القطاع،

- تمويل هياكل و أنشطة الصناعات الفلاحية،

- تمويل هياكل و أنشطة الصناعات التقليدية و الحرفية.

و في نفس الإطار، ارتأت السلطات تزويد الجماعات المحلية و المؤسسات العمومية التابعة لها بهيئات دعم متخصصة و بالتالي تم انشاء:

2.2. **بنك التنمية المحلية:** أنشئ بتاريخ 30 أبريل 1985 تم إنشاء بنك محلي سمي بنك التنمية المحلية، يهتم بشكل خاص بتمويل الأنشطة المحلية منها:

- عمليات الاستثمار الانتاجي المخططة من طرف الجماعات المحلية،
- عمليات الرهن ، كما يقوم بجميع العمليات المصرفية التقليدية خاصة الإيداع.
- بناء على العرض السابق ، يتضح ضمنا أن الآليات التقليدية للسياسة النقدية خلال الفترة (62-85) كانت تستعمل في مجالات ضيقة جدا إن لم نقل كانت معطلة، و ذلك تبعا لمتطلبات تلك المرحلة وبما ينسجم و التوجه الإقتصادي المنتهج.

فتكلفة القرض كانت تحدد إداريا، حيث تحدد وزارة المالية كل من سعر الفائدة و العمولات المستحقة للبنوك و المرتبطة بالقروض، كما أن سعر إعادة الخصم عرف استقرارا كبيرا أو بالأحرى ثباتا طيلة الفترة الواقعة بين سنة 1972 و سنة 1986 و هو ما يقدر بـ 2.75% ، و لم يرتفع هذا المعدل إلا في شهر أكتوبر من سنة 1986 أين إنتقل إلى 5% ثم إلى 7% عام 1989 ، الأمر الذي لم يشجع معه النشاط المصرف خاصة في مجال حشد المدخرات الخاصة.

كما تم تسجيل نوع من تداخل الصلاحيات فيما يتعلق بالرقابة على نشاط البنوك التجارية المعروفة بأنها من اختصاص البنك المركزي، إلا أنه نجد في الواقع هذه الوظيفة تقاسمها البنك المركزي مع البنك الجزائري للتنمية التي أنيط لها مهمة مراقبة مدى تطابق التمويل المتوسط الأجل للإستثمارات المخططة، باعتباره مطالب بإعادة خصمه للبنوك التجارية. نتيجة لكل ذلك، بالإضافة إلى بروز بعض المؤشرات التي توحى بحدوث اختلال على مستوى الجهاز المالي ككل، مما دفع بالسلطات العمومية للدولة إدخال بعض التعديلات في المجال المالي و المصرفي، منها:

- إيقاف القرض المتوسط الأجل كآلية لتمويل بعض القطاعات كالسياحة بناء على تعليمة من وزارة المالية،

- إدخال مفهوم الإستثمار العام اللامركزي ، بناء على تعليمة صادرة من المجلس الوطني للتخطيط،

- إلغاء تعيين المحل الوحيد للمؤسسات من طرف المجلس الوطني للتخطيط و العمل بقاعدة تجسد لامركزية كل مشروع استثماري عام يمول ذاتيا.

بالرغم من كل ذلك كانت هذه الإصلاحات قاصرة، و نجاعتها محدودة للغاية، الأمر الذي بات معه إجراء إصلاحا عميقا مطلبا أساسيا للمنظومة البنكية الجزائرية، و قد بدأ في تجسيد ذلك منذ سنة 1986 بصدر قانون البنوك و القرض و كذا القانون المتعلق بتوجيه المؤسسات العمومية، ليأتي بعد ذلك القانون المتعلق بالنقد و القرض سنة 1990

**المطلب الرابع : النظام المصرفي الجزائري في فترة الثمانينات 88/86**

شهدت الفترة الممتدة من 1986 إلى 1988 محاولات لإصلاح المنظومة المصرفية، و ما يعكس ذلك هو صدور القانون المتعلق بنظام البنوك و القرض الصادر في 19 أوت 1986 و الذي وضع حدا للقوانين المبعثرة التي كانت تسيّر النشاط المصرفي.

**1. المخطط الوطني للقرض لسنة 1986:**

بموجب القانون 86-12 استعاد البنك المركزي دوره كبنك للبنوك و أصبح يتكفل بالمهام التقليدية للبنوك المركزية. و تم انشاء هيئات رقابة على النظام البنكي و هيئات استشارية أخرى و تم كذلك التقليل من دور الخزينة في نظام التمويل. و من أهم بنود هذا الإصلاح

✓ تقليل دور الخزينة العمومية في نظام التمويل؛

✓ استعادة البنوك دورها من خلال تعبئة الإدخار و توزيع القروض في إطار المخطط الوطني للقرض؛

✓ استرجاع البنك المركزي لدوره كبنك للبنوك يقوم بمهام البنوك التقليدية.

و ما يمكن أن يلاحظ سلبيا في هذا الإصلاح هو ضعف معدلات الفائدة التي لم تشجع عملية الإدخار حيث كان معدل الفائدة يقدر ب 2.75% من سنة 1972 إلى غاية 1986 و ارتفع نسبيا سنة 1986 إلى 5%.

**2. النظام المصرفي لسنة 1988:**

شرعت الجزائر منذ 1988 في تطبيق برنامج إصلاحى واسع و في هذا الإطار جاء القانون 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المعدل و المتمم للقانون 86-12. نص هذا القانون على أن مؤسسات القرض هي مؤسسات عمومية إقتصادية مستقلة، و بالتالي أصبحت البنوك العمومية بدورها مؤسسات مستقلة، و بالتالي وضع حد لتدخل الخزينة العمومية في تمويل النشاط الاقتصادي، كما لم تصبح المؤسسات العمومية ملزمة بتركيز حساباتها في بنوك محددة.

**3. مميزات الفترة ما بين 1986-1989 : تميزت هذه الفترة عموما ب:**

✓ ضعف الجهاز البنكي من خلال عدم إمكانية تعبئة الإدخار و الموارد اللازمة لتمويل الاقتصاد الوطني و قد بلغ مستوى حجم النقود خارج الجهاز المصرفي سنة 1990 49.7% و أدى هذا إلى الإعتماد على البنك المركزي في تمويل القروض؛

✓ نقص السيولة لدى البنوك للقيام بعمليات التمويل؛

✓ الإنخفاض المتواصل لقيمة الدينار الجزائري؛

✓ الغاء التوطين الإجباري الوحيد، كما تخلت الخزينة العمومية عن تمويل استثمارات المؤسسات العمومية الاقتصادية و أوكل ذلك إلى النظام المصرفي.

### المبحث الثالث : الإصلاحات والتحديات المصرفية الجزائرية على البنوك التجارية

#### المطلب الاول : الإصلاحات المصرفية على البنوك التجارية

أدى تدهور أداء الإقتصاد الكلى في الجزائر إلى تطبيق برامج تصحيحية شاملة و تم في إطار هذه البرامج تطبيق إصلاحات مالية و مصرفية على مرحلتين، تم التركيز في المرحلة الأولى منها على إقامة إدارة نقدية تعمل وفق قواعد و آليات السوق بغية تدعيم أهداف التثبيت و الإستقرار الإقتصادي، أما المرحلة الثانية من هذه الإصلاحات ، فقد خصت هيكل و عمليات الجهاز المصرفي و توفير الظروف المواتية لخلق مؤسسات الوساطة المصرفية من القطاع الخاص على وجه الخصوص .و تجدر الإشارة إلى أن القطاع المصرفي في الجزائر قد عرف جملة من "الإصلاحات المؤسساتية و التشريعية"(1) ص ص 57- 59 (قبل البدء في تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل لسنة 1994. و منه يمكن إستعراض ذلك فيما يلي<sup>1</sup>:

1- إصلاحات ما قبل سنة 1994 : يمكن تلخيص أهم الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي قبل سنة 1994 على النحو التالي:

- تم في سنة 1987 إتخاذ قرار من قبل السلطات بإنسحاب الخزينة من تمويل الإقتصاد .-  
إتخاذ قرار إلغاء تخصص البنوك على أساس قطاعي (88/87).

- إنشاء سوق للنقد مابين البنوك التجارية (ماي 1989) .

- إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990 و الذي تضمن أساسا ما يلي<sup>2</sup>:

- منح البنك المركزى إستقلالية عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية،
- إنشاء مجلس للنقد و القرض يمثل السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة السياسة النقدية بشكل عام.
- إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات المالية و المصرفية من جهة و المؤسسات الاقتصادية من جهة ثانية فيما يتعلق بمنح الإئتمان.

- في عام 1991 أدخل البنك المركزى نظام البرمجة المالية(1) ص 58 ( و لكن السياسة النقدية ظلت تعتمد على أدوات مباشرة لا تخرج عن فرض قيود على الإئتمان ، كوضع حدود قصوى للإئتمان المصرفي الموجه للمؤسسات الاقتصادية و لحجم عمليات إعادة

1 - الدكتور بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري ، قسنطينة ص64.

2 - الدكتور بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري ، قسنطينة ص65.

الخصم من قبل البنوك و كذلك شمل تقييد تدخلات البنك المركزي في سوق المعاملات النقدية بين البنوك

- في سنة 1992 توقف البنك المركز عن فرض حدود قصوى إئتمانية على إقراض البنوك التجارية و بدأ في الإعتماد على إعادة تمويل الإقتصاد.

- تم توسيع السوق النقدي خلال سنتي 93/92 ليشمل المؤسسات المالية غير المصرفية (شركات التأمين) و التي يسمح لها بإقراض الأموال الفائضة عن حاجاتها أما عن الإصلاح المصرفي الذي تضمنه برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل لسنة 1994 و المدعم من قبل صندوق النقد الدولي فقد تم على مرحلتين يمكن إبرازها فيما يلي:

المرحلة الأولى من الإصلاحات<sup>1</sup> :

تميزت بالتحول صوب إستخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة ، وقد شمل برنامج الإصلاح الإقتصادي الشامل في هذا المجال أهم أدوات السياسة النقدية المتحكمة في النشاط المصرفي عامة ، وهي :

• تحرير أسعار الفائدة : شكل تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض المحور الأساسي للإصلاحات المصرفية ، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة الإسمية لديها و تحريرها تدريجيا لكي تعكس قوى السوق المصرفي .

• الابتعاد عن الإئتمان الموجه : في هذا الإطار تضمن إصلاح القطاع المصرفي إلغاء السقوف الإئتمانية و إزالة الضوابط المفروضة على تخصيص الإئتمان الممنوح من البنوك ، و كذا إزالة القيود المفروضة على البنوك في مجال المعايير و المبادئ التي يحتكم إليها نشاط البنوك بما ينسجم و التوجهات الجديدة.

• التوجه نحو عوامل السوق في تمويل الخزانة

و يتمثل في إلغاء التمويل الإجباري للخزينة من خلال إلغاء إلزام البنوك شراء أدونات الخزينة وذلك بفتح المجال للقطاع الخاص و للوساطة المالية لكي تلعب دورها في تعبئة و حشد الموارد المالية عن طريق المزاد العلني ، بهدف تمكين الخزينة من تدبير إحتياجاتها المالية .

الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية :

تضمن الإصلاح تحولا نوعيا في السياسة النقدية من تلك المعتمدة على الأدوات التقليدية المباشرة إلى أدوات نقدية معاصرة و غير مباشرة ، منها أدونات الخزينة ، شهادات الإيداع و المزايدات الإئتمانية ... الخ.

<sup>1</sup> - المرجع السابق ، ص 66.

تحرير سعر الصرف:

يمثل تصحيح سعر الصرف حجر الزاوية ضمن الإصلاح المالي و المصرفي و ذلك من خلال ما تضمنه من سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري المبالغ فيها، و كل ذلك صوب تحقيق سعر الصرف الذي يعكس قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية في سوق الصرف.

المرحلة الثانية من الإصلاحات<sup>1</sup>:

و التي تمثلت أساسا في إعادة تأهيل المؤسسات المصرفية و المالية نظرا لدورها المتعاضم في تعبئة و حشد الموارد المالية ،حيث تضمنت الإصلاحات إدخال تعديلات على الأطر القانونية و التنظيمية ،و سن تشريعات تنسجم و التوجهات الجديدة للإقتصاد، كفتح هذا القطاع و إعادة رسملته و تحرير النشاط المصرفي و فتح المجال أمام مساهمة القطاع الخاص الوطني و الأجنبي سواء ،و لايزال العمل جارى لإستكمال برنامج الإصلاح المصرفي و المالي الشامل.

- إصلاح الأطر القانونية و التنظيمية بما يمكن من ترقية النشاط المصرفي و المالي عموما عن طريق توفير بيئة قانونية و تنظيمية تمتاز بالشفافية التامة التي يتطلبها القطاع.

- إعادة هيكلة المصارف العامة و ذلك لتوفير متطلبات عملية الخصخصة و لتوفير بيئة تنافسية في السوق المصرفي من شأنها أن ترتقى بالقطاع إلى مستوى النشاط المصرفي العالمي ، و لذلك أضحت عملية الإستقلالية في التسيير تحظى بتأكيد خاص ضمن جهود الإصلاح المصرفي، و كذا تقليص ملكية الحكومة فيها و إعادة هيكلتها وظيفيا.

- تطوير أسواق الأوراق المالية و ذلك بتوفير الأطر القانونية و التنظيمية التي تسمح بتطوير النشاط المالي.

### المطلب الثاني : الإنجازات المحققة في البنوك التجارية

من خلال عملية الإصلاح المالي و المصرفي على البنوك التجارية التي تضمنها على وجه التحديد برنامج الإصلاح الشامل لسنة 1994 يمكننا حصر بعض الإنجازات المحققة على أرض الواقع و ذلك على غرار النتائج المسجلة في القطاع الحقيقي من جراء تطبيق الإصلاح الإقتصادي الشامل ، وفقا لما يلي<sup>2</sup>:

- بدأ بنك الجزائر في فرض إحتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة 3 بالمائة من الودائع المصرفية غير متضمنة الودائع بالعملات الأجنبية .

1 - الدكتور بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري ، قسنطينة ص 66.

2 - الدكتور بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري ، قسنطينة ص 66.

- تحقق تحرير أسعار الفائدة على الودائع و القروض و بشكل كامل إبتداء من سنة 1996 مما أدى إلى تحقيق معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية في ظل السياسات التقيدية للطلب التي أدت إلى إنخفاض معدلات التضخم.

- تم إلغاء الضوابط التي تحكم البنوك في مجال تخصيص الائتمان و الإنتقال نحو آلية السوق في مجال تمويل الخزانة.

- تم تمويل الخزانة عبر آلية السوق ،من خلال إصدار أدونات الخزينة وبيعها للجمهور عبر المؤسسات المالية و المصرفية ،و قد تم ذلك فعلا سنة 1995 عندما أقدمت الدولة الجزائرية على إصدار سندات قابلة للتداول من أجل تمويل الخزانة وذلك ببيعها عبر مزادات علنية إلى البنوك التجارية و المستثمرين المؤسسين و كل ذلك بهدف تقليل تكلفة الاقتراض على الحكومة و ضمان قدرة الخزينة على الوصول إلى الأسواق المالية لتدبير إحتياجاتها المالية و تم تطبيق عمليات السوق المفتوحة إعتبارا من ديسمبر 1996 .

- بهدف الحد من التدخل المباشر في إدارة السياسة النقدية ،تمكنت السلطات النقدية من تحقيق تحول نوعي في مجال الأدوات المستخدمة في إدارة السياسة النقدية و ذلك بإستخدامها أدوات السياسة النقدية التي تنسجم و التوجهات الجديدة مثل : أدونات الخزينة ،شهادات الإيداع ، إتفاقيات إعادة الشراء ، وقد أعاق العمل بهذه الأدوات عدم توفر سوق نقدي و مالي متطور.

- في مجال نظام و سعر الصرف تمكنت الجزائر من تحقيق نوعا من الإستقرار في قيمة الدينار الجزائري و ذلك من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية و بنسب مرتفعة خاصة سنة 1994 حيث عرفت قيمة الدينار أعلى نسبة تخفيض بالنسبة للدولار الأمريكي ، كما سجلنا تحول نظام الصرف في الجزائر من النظام الثابت لسعر الصرف إلى نظام أكثر مرونة .

- كما تمكنت البنوك من خلق سوق لصرف الأجنبي (ديسمبر 1995) (فيما بينها، يتم من خلاله تحديد أسعار الصرف بناء على تفاعل قوى العرض و الطلب على العملات الأجنبية ،كما تم إنشاء مكاتب للصرافة للتعامل بالنقد الأجنبي (ديسمبر 1996) .

- تم إدخال تغييرات جوهرية في قوانين البنوك المركزية و على الأخص فيما يتعلق بمسؤولية البنوك المركزية في تصميم و تنفيذ سياسة نقدية تنسجم و السياسة الإقتصادية للدولة ، كما شملت هذه التغييرات متطلبات الترخيص للمصارف و تنفيذ القواعد التنظيمية و الإشرافية .

- كما شملت التعديلات، تخفيف قيود الدخول إلى القطاع المصرفي التي تواجهها مؤسسات القطاع الخاص المحلي و الأجنبي و تجدر الإشارة في هذا المقام إلى أنه مع إدخال هذه التعديلات تم إنشاء مصارف خاصة برأس مال محلي و أجنبي ، حيث كان عدد البنوك قبل الإصلاح لا يتجاوز الستة بنوك ، بينما قفز العدد إلى خمسة عشر بنكا مرخصا بعد إجراء التعديلات المنوه عنها.

- في مجال إعادة الهيكلة المصرفية، باشرت السلطات الجزائرية إعادة رسملة القطاع المصرفي و قدرت الكلفة الإجمالية لتلك العملية ب 10 مليار دولار بنهاية عام 1997، كما تم إعادة هيكلة التخصص الوظيفي للبنوك كما هو الحال بالنسبة للصندوق الوطني للتوفير و الإحتياط الذي تم تحويله إلى مصرف تجارى بآتم معنى الكلمة و كذلك الحال بالنسبة للبنك الجزائري للتنمية الذي أصبح يقوم بمختلف الأنشطة المصرفية على غرار البنوك التجارية الأخرى.

- أما عن خوصصة البنوك، فالعملية تسير في نفس الإتجاه خصوصا في السنوات الأخيرة - . أعيدت رسملة البنوك التجارية حيث تلقت هذه الأخيرة خلال الفترة (271 96/91) بليون دينار نقدا منها 80 بالمائة في صورة تعويضات عن خسائر النقد الأجنبي الناتج عن الإقتراض الخارجى و 20 بالمائة تمثل إعادة رسملة البنوك وفي هذا الشأن تمت رسملة كل من البنك الخارجى الجزائرى و القرض الشعبى سنة 1995 من خلال مساهمة من ميزانية الدولة مقدارها 10 بلايين دينار جزائرى و قد تمت عملية إعادة رسملة البنوك بتمويل حكومى إضافي على النحو التالى<sup>1</sup>:

- أصدرت الحكومة عام 1996 ما قيمته 6.24 بليون دج في شكل سندات مدتها 20 عاما لإعادة رسملة أربعة بنوك تجارية عامة .
- أنفق من ميزانية الدولة خلال سنة 1997 مبلغ 8 بلايين دج لإعادة رسملة الصندوق الوطنى للإدخار و الإحتياط بعد تحويله إلى بنك للإسكان.
- قامت الحكومة خلال الربع الأول من سنة 97 بإستبدال ما قيمته 187 بليون دج من القروض المشكوك في تحصيلها بسندات خزانة مدتها 12 سنة.

و تجدر الإشارة إلى أن تعزيز الأطر القانونية و التنظيمية للأنشطة المصرفية و المالية في الجزائر قد عزز العمل بقواعد الإحتراز و الرقابة المصرفية بما يتماشى و المعايير الدولية( الكفاية الرأسمالية وهي رأس المال إلى إجمالى الأصول مرجحة بالمخاطر) في هذا المجال . و على الرغم من هذه المنجزات ، فإن عددا من الصعوبات لاتزال تعيق تطوير النظام المالى و المصرفي في الجزائر في ظل بيئة تنافسية حادة تفرضها التغيرات السريعة في عالم المال و الأعمال مدفوعة بالتغيرات التكنولوجية الباهرة و المتطورة بإستمرار في مجال الصناعة المصرفية.

### **المطلب الثالث : التحديات المتبقية**

لقد إستهدفت السلطات النقدية الجزائرية من خلال إصلاحها للجهاز المصرفي و المالى في إطار برنامج للإصلاح الإقتصادى الشامل ، توفير المقومات الأساسية لنظام مصرفي و مالى ينسجم ومتطلبات المرحلة المقبلة المعتمدة أساسا على آلية السوق في تنظيم جميع دواليب الإقتصاد ، ولقد تمكنت من ذلك إلى حد بعيد من خلال إرسائها لقاعدة قانونية و تنظيمية من شأنها أن تؤهل

<sup>1</sup> - الدكتور بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالى و المصرفي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتورى ، قسنطينة ص68.

النشاط المصرفي في الجزائر من الرقي به إلى مستوياته السائدة في العالم الخارجى إلا أن توفير البيئة القانونية و التنظيمية لمفردتها غير كاف لإقامة نظام مصرفي متطور قادر على مواكبة الصناعة المصرفية المتطورة بإستمرار ، لذلك فإن الجهاز المصرفي الجزائري و رغم الإنجازات التي حقها لا زال يواجه الكثير من التحديات ، يمكن إجمالها في:<sup>1</sup>

- غياب التنافسية في السوق المصرفي الجزائري مما يجعل المؤسسات المصرفية الجزائرية عرضة لمنافسة حادة من قبل المؤسسات الدولية العريقة في مجال النشاط المصرفي، و يوضع الجهاز المصرفي الجزائري في مواجهة تحد صعب في مجال تحسين القدرة التنافسية في سوق الخدمات المصرفية.

- على الرغم من الإجراءات المتخذة في مجال تقليص الملكية العامة للمؤسسات المصرفية ، إلا أن هذه التوجهات لم يصاحبها تقليص مماثل في التحكم و إدارة هذه المؤسسات بل ظلت تابعة للجهات الوصية خاصة في مجال تسييرها و إتخاذ الكثير من قراراتها . و في هذا تواجه البنوك تحدى سياسي نابع عن عدم القدرة على الفصل الفعلى بين الملكية و الإدارة ( و هو ما يبرز من خلال القروض المتعثرة التي ناهزت الخمسين بالمائة من إجمالي القروض القائمة ).

و لا يمكن إزالة هذا التحدى إلا بإقامة نظام مالى و مصرفي يحتكم إلى قواعد السوق لا غير مهما كانت طبيعة الملكية.

- يواجه الجهاز المصرفي ضعف في القدرات البشرية ذات الكفاءة العالية ليس في الخدمات المصرفية التقليدية ، وإنما في مجال القدرة على مواكبة التغيرات المتسارعة و المتطورة في صناعة الخدمات المصرفية ، و ينبع ذلك عن التطور الباهر الذي شهدته صناعة الخدمات المالية و المصرفية العالمية في السنوات الأخيرة و الناتجة عن إزالة القيود التنظيمية و التقدم في تكنولوجيا المعلومات و ثورة الإتصالات و العولمة المالية.

- التحدى الآخر الذي يواجه تطوير الجهاز المصرفي الجزائري و الذي ينبغي أن لا يستخف به ، هو ذلك المتعلق بنشر و تعزيز الوعي المصرفي و المالي بشكل عام بين أوساط جمهور المتعاملين مهما كان حجم تعاملهم أو طبيعة نشاطهم و مدى قدرته على توسيع قاعدة المتعاملين و جلب إن لم نقل الإحتفاظ بالمتعاملين التقليديين في المرحلة المقبلة التي يفترض أن تحتكم إلى آلية السوق و معايير الكفاءة و الفعالية في مجال الوفاء بمتطلبات سوق الخدمات المصرفية.<sup>2</sup>

1 - الدكتور بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتورى ، قسنطينة ص.69.

2 - الدكتور بوعتروس عبد الحق ، الإصلاح المالي و المصرفي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتورى ، قسنطينة ص.70.

- إن أكبر تحدى يواجه الجهاز المصرفي الجزائري في الوقت الراهن المتجه إلى عولمة الإقتصاد و المال هو مدى قدرته على الإلتزام بقوانين منظمة التجارة العالمية و مدى قدرته على مواجهة البنوك العملاقة 5 المتولدة عن الإتجاه نحو الإندماج المستمر في قطاع صناعة الخدمات المصرفية و المالية العالمية، وكذا مدى قدرته على مواجهة " البنوك الإلكترونية التي تتميز بقدرتها على تقديم الخدمات المصرفية في أي وقت ( 24 ساعة على 24 و حتى في أيام الإجازات ) ،من أي مكان و بأية وسيلة هاتف ،كمبيوتر.

- أخيرا إن التحدي الأعظم الذي يواجه مؤسساتنا المصرفية و المالية هو مدى قدرتها على مواكبة و إستخدام منجزات العلم و التكنولوجيا في الصناعة المصرفية و مدى قدرتها على إدخال تقنية المعلومات و الإتصالات في عملية إنجاز الخدمات المالية و المصرفية وفي الوفاء بمتطلبات جمهور المتعاملين القائمين و المحتملين من الداخل و من الخارج، ويرتبط بهذا التحدي تحد آخر ألا و هو مدى قدرة جهازنا المصرفي ككل على خوض غمار التجارة الإلكترونية و هي تجارة العصر.

#### **المطلب الرابع :القوانين الجديدة لعمل البنوك التجارية في الجزائر قانون النقد والقرض (10/90)**

قانون جديد جاء بعد الإصلاحات التي تمت و باءت بالفشل، و الذي أدخل تعديلات على مستوى القطاع المصرفي سواء تعلق الأمر بهيكل البنوك أو الهيكل الداخلي للبنك المركزي. يعتبر قانون 10-90 الصادر في 04-04-1990 و المتعلق بالنقد و القرض أنه نصا تشريعي يعكس بحق اعترافا بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي. بالإضافة إلى أنه أخذ بأهم الأفكار التي جاء بها قانوني 1986 و 1988 و قد حمل أفكارا جديدة فيما يخص تنظيم النظام البنكي.

#### **1. أسباب ظهور قانون النقد و القرض 10-90:**

من بين الأسباب التي أدت إلى ظهور قانون النقد و القرض ما يلي:

- ✓ عدم صدور الإصلاحات السابقة على شكل وثيقة واحدة (وجود فراغ تشريعي في الإصلاح المصرفي)
- ✓ عدم استقلالية البنوك حيث أنها لم تكن تؤدي وظيفتها الأساسية (الوساطة المالية) فقد كانت مجرد وسيط بين الخزينة العمومية و المؤسسات الاقتصادية العمومية.
- ✓ تداول نقدي هام خارج الدائرة الرسمية، بالإضافة إلى أن النقود لم تعد تؤدي وظائفها الأساسية
- ✓ سيطرة الخزينة العمومية على الوساطة المالية و إبعاد البنك المركزي عن وظيفة تمويل و توجيه الوساطة المالية.

## 2. أهداف قانون النقد و القرض:

هدف قانون النقد و القرض إلى ما يلي:

- ✓ وضع حد لكل تدخل إداري في القطاع المصرفي و المالي
- ✓ رد الاعتبار لدور البنك المركزي في تسيير شؤون النقد و القرض
- ✓ إعادة تقييم العملة الوطنية
- ✓ ضمان تسيير مصرفي جيد للنقود
- ✓ تشجيع الإستثمارات الأجنبية و السماح بإنشاء مصارف وطنية خاصة أو أجنبية
- ✓ تنويع مصادر التمويل للمتعاملين الإقتصاديين، خصوصا بالنسبة للمؤسسات و ذلك عن طريق انشاء السوق المالي، بورصة القيم المنقولة
- ✓ إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من قبل البنوك
- ✓ تنظيم عملية الائتمان بالشكل الذي يحافظ على أموال البنك و المودعين و يضمن ألا يقدم الائتمان إلا للزبائن الذين يستحقونه

## 3. مبادئ قانون النقد و القرض:

لقد تم من خلال هذا القانون إعادة تسمية البنك المركزي باسم بنك الجزائر و هو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي. كما جاء بعدة أفكار جديدة تصب مجملها في منح النظام البنكي مكانته الحقيقية كمحرك أساسي للإقتصاد، و من أهم مبادئه ما يلي:

### 3.1 الفصل بين الدائرة النقدية و الدائرة الحقيقية: تميز النظام الاقتصادي و المالي

الذي ساد الجزائر قبل المصادقة على قانون النقد و القرض بالغموض و الخلط بين الدائرة النقدية و الحقيقية. حيث كانت هيئة التخطيط تتخذ القرارات على أساس كمي حقيقي و أصبحت بموجب هذا القانون تتخذ على أساس أهداف نقدية بحثة و التي تتخذها السلطة النقدية بناء على الوضع النقدي السائد.

### 3.2 الفصل بين الدائرة النقدية و المالية: تم الفصل بين الدائرة النقدية و دائرة ميزانية

الدولة، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز و قد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف المالية:

- ✓ استقلال البنك المركزي عن الدور المتعاضم للخزينة
- ✓ تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي و القيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها

**3.3. الفصل بين دائرة الميزانية و دائرة الإئتمان:** بموجب هذا القانون أبعثت الخزينة عن منح القروض للإقتصاد و أصبح النظام المصرفي هو المسؤول عن منح القروض في إطار مهامه التقليدية.

**3.4. إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة:** كانت السلطة النقدية في السابق مشتتة بين مستويات عديدة، حيث كانت وزارة المالية تتحرك على أساس أنها هي السلطة النقدية، و كانت الخزينة العمومية تتصرف كما لو كانت هي السلطة النقدية، حيث أنها كانت تلجأ في أي وقت إلى البنك المركزي لتمويل عجزها، و كذا الأمر بالنسبة للبنك المركزي الذي كان يمثل بطبيعة الحال سلطة نقدية و ذلك باحتكاره لامتياز اصدار النقود. و بصور قانون النقد و القرض تم الغاء هذا التعدد في مراكز السلطة النقدية، حيث تم انشاء سلطة نقدية ضمن هيئة جديدة تدعى مجلس النقد و القرض و جعلها وحيدة لضمان انسجام السياسة النقدية.

**3.5. وضع نظام بنكي على مستويين:** اعتمد قانون النقد و القرض مبدأ وضع نظام بنكي على مستويين، و يعني ذلك التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية، و نشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض. و بموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنكا للبنوك، يراقب نشاطها و عملياتها، كما أصبح بإمكانه أن يوظف مركزه كملجأ أخير للإقراض في التأثير على السياسات الإئتمانية و وفقا لما يقتضيه الوضع النقدي كذلك.:

### **تعديلات قانون النقد و القرض 10-90**

مع بداية التسعينات من القرن الماضي عرفت المنظومة البنكية الجزائرية اصلاحا جذريا و شاملا و ذلك من خلال ما يعرف بقانون النقد و القرض 10-90 بتاريخ 14 أفريل، 1990 حيث مثل صدور هذا القانون منعطفًا حاسمًا فرضه منطق التحول إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على نظام تمويل الاقتصاد الوطني القائم على المديونية و التضخم. و منذ ذلك التاريخ إلى يومنا هذا، شهدت الساحة البنكية و المالية الجزائرية عدة تطورات و تغيرات جذرية أظهرت الحاجة إلى ضرورة تعديل و تتميم قانون النقد و القرض 10-90، حيث كانت هناك عدة تعديلات أبرزها: الأمر 01-01 في سنة 2001 و الأمر 11-03 في سنة 2003.

### **1. تعديلات قانون النقد و القرض 2001:**

يعتبر الأمر 01-01 الصادر في 27 فبراير 2001 كأول تعديل للقانون 10-90 حيث مس الأمر الرئاسي الجوانب الإدارية في تسيير بنك الجزائر فقط دون المساس بمضمون القانون، كما نص على ضرورة الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض حيث أصبح تسيير بنك الجزائر و إدارته يتولاها:

- محافظ البنك المركزي (رئيسا)

- ثلاثة نواب للمحافظ (كأعضاء)
- مجلس الإدارة يتكون من ثلاثة موظفين سامين يعينون بمرسوم صادر عن رئيس الحكومة (عوضا عن مجلس النقد و القرض)
- مراقبان
- أما مجلس النقد و القرض فيتكون بموجب الأمر 01-01 من:
  - أعضاء من مجلس إدارة بنك الجزائر
  - ثلاثة أشخاص يتم اختيارهم بحكم كفاءتهم في المسائل النقدية الاقتصادية، و منه أصبح عدد أعضاء مجلس النقد و القرض (10) بعدما كانوا (7) فقط. و تتمثل صلاحياته حسب المادة 10 فيما يلي:
  - للمحافظ صلاحيات استدعاء المجلس و رئاسته، و تحديد جدول أعماله
  - تتخذ القرارات بالأغلبية البسيطة للأصوات، ففي حالة تعادل عدد الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا
  - لا يحق لأي عضو في المجلس أن يفوض من يمثله في اجتماعات المجلس.
  - يجتمع المجلس كل ثلاثة أشهر على الأقل بناء على استدعاء من رئيسه، و يمكن أن يستدعى للاجتماع كلما كانت الضرورة، من رئيسه أو أربعة من أعضائه.

## 2. تعديلات قانون النقد و القرض سنة 2003:

- كان الأمر 11-03 المتعلق بالنقد و القرض الصادر في 26 أوت 2008 بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142 قانون النقد و القرض 90-10، و جاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي و المصرفي و استجابة لتطورات المحيط المصرفي الجزائري، و اعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية و خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة و البنك التجاري الصناعي الجزائري (BCIA)، و يهدف هذا التعديل إلى:
- تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر و الحكومة و ذلك من خلال انشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الإستخدامات الخارجية و الدين الخارجي و تحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية
  - دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته و تظهر معالم الأمر 11-03 في هذا المجال من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد و القرض و صلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، و كذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد و القرض و ذلك بإضافة عضوين بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ و نوابه الثلاثة، و ثلاثة موظفين سامين لهم خبرة و دراية

بالشؤون النقدية و المالية، بالإضافة إلى تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية و تفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها و امدادها بالوسائل و الصلاحيات لممارسة مهامها

- توفير الحماية للزبائن و ذلك عن طريق:

- ✓ تدعيم شروط و معايير منح اعتماد للبنوك و مسيريتها، و إقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط و قواعد العمل المصرفي
- ✓ إنشاء صندوق التأمين على الودائع، يلزم البنوك التأمين على الودائع.
- ✓ توضيح و تدعيم شروط عمل مركزية المخاطر

### الهدف من الأمر الرئاسي 11-03:

يهدف الأمر الرئاسي 11-03 إلى تقليص صلاحيات محافظ بنك الجزائر التي كان يتمتع بها و التي كانت تمثل محل نزاع بينه و بين وزارة المالية، و منه تقليص استقلالية بنك الجزائر التي كان يتمتع بها بموجب القانون 10-90، و من جهة أخرى، يهدف هذا التعديل إلى تدعيم الإشراف و الرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة التي أحدثها افلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي التجاري الجزائري.

### المبحث الثالث : دور البنوك الاقتصادية في ضل الإصلاحات المصرفية

أن للبنوك التجارية دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الاقتصادية ومنه التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم قروض الاستغلال إذا كانت احتياجات المؤسسة قصيرة الأجل (توفير السيولة الأنية لدورة الاستغلال)، أو قروض الاستثمار إذا كانت احتياجاتها متوسطة وطويلة الأجل (تكون رأسمال ثابت). (كما أن هذين النوعين من القروض يختلف تطبيقها في البنوك الكلاسيكية والإسلامية إذا أن هذه الأخيرة رغم كونها مؤسسات تجارية فهي تمارس وظائفها وفق مبادئ

الشرعية الإسلامية . إن البنوك التجارية مهما كان نوعها فهي بدراسة دقيقة للأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أثناء قيامها بعملية الإقراض، إذا أن الأموال التي تستعملها في هذه العملية هي أموال الغير بالتالي فهي مجبرة في نفس الوقت على ضمان طلبات السحب في أي وقت وبالكميات المطلوبة.

**المطلب الاول : الائتمان المصرفي للبنوك التجارية**

لقد توسع الدور الاقتصادي الذي تلعبه البنوك التجارية ، و أدركت الحكومات أهمية هذا النشاط المصرفي في حسابا ، ودور هذه البنوك عند إعداد الخطط التنموية السنوية وغيرها . ويمكن تقسيم عمليات الائتمان المصرفي من حيث طول مدة الائتمان أو من حيث الغرض منه ، أو من حيث الضمانات المقدمة . والتقسيم الرئيسي للائتمان المصرفي هو تقسيمه من حيث المدة وحسب طبيعة العملية التي بحاجة إلى التمويل ، وينقسم إلى ائتمان قصير الأجل ، ومتوسط الأجل ، وطويل الأجل ، وأساس هذا التقسيم مرتبط بالقصد من الاقتراض.<sup>1</sup>

فإذ كان القصد هو تمويل احتياجات تسيير المنشأة وكذلك المعاملات الاستهلاكية وهي احتياجات ومعاملات قصيرة الأجل ، فالائتمان هنا يكون قصير الأجل . أما إذ كان القصد من التمويل هو تلبية احتياجات التجهيز (معدات والآلات...) وكلها مجهودات لا تنوي المنشأة بيعها بل استعمالها في الإنتاج اليومي ، وهذا يتطلب تمويلا استثماريا ولفترة أطول بكثير من الحالة السابقة ، أي تمويلا من هذا النوع لا بد له من موارد ليست مكرسة للاحتياجات الجارية ، والائتمان الطويل الأجل هو الذي يستجيب لهذا النوع من التمويل . وسنتناول هذا المطلب من خلال نقطتين ، الأولى نتعرض من خلالها للائتمان القصير الأجل على ان نتناول في النقطة الثانية الائتمان المتوسط والطويل الأجل.

**الائتمان القصير الأجل**

الائتمان المصرفي قصير الأجل ، هو من أكثر الأصول ربحا بالنسبة للبنوك التجارية وأقلها سيولة إذ ليس من حق البنك ان يطالب العميل بتسديد قيمة الائتمان قبل ان يحين تاريخ استحقاقه . والائتمان القصير الأجل تمنحه البنوك التجارية لتمويل النشاط التجاري ، ولتمويل قطاعي الأعمال والتجارة أي تغطية احتياجات الأفراد والمنشأة من راس المال ، فمن المفروض ان المنشأة والأفراد في ممارسة نشاط تجاري أو صناعي يحتاجون إلى موارد تمويلية تفوق الموارد الذاتية فتلجأ للبنوك التجارية للحصول على ائتمان يغطي الفرق بين الموارد المطلوبة والموارد المتاحة ذاتيا ، ويكون هذا الائتمان بطبيعته قصير الأجل لأنه يتحدد بدورة راس المال . ويمنح للمنشأة بغرض بناء الأصول المتداولة المؤقتة التي تشمل النقدية والاستثمارات المالية المؤقتة والمخزون السلعي والحسابات المدينة ، ومدة هذا الائتمان سنة واحدة ولا يتجاوز السنتين ، والوفاء به يتم مع نهاية العملية التي استهدف تمويلها.

1 - حسن أحمد عبيد، النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، مكتبة الشرق، القاهرة 1996، ص 243-244.

وينقسم الائتمان القصير الأجل إلى أربعة أنواع هي 1:

### أولاً: اعتمادات الاستغلال الإجمالية

#### ○ تسهيلات الصندوق:

وهي تسهيلات تقدمها البنوك التجارية لفترة لا تتعدى الشهر ، وهي تختص عادة بمساعدة المنشأة في دفع المبالغ المستحقة عليها ، والتي تفوق ما هو موجود في خزينتها وقد ، تستخدم في تسديد نفقات أجور المستخدمين أو تمويل الفترة الفاصلة بين استحقاق الديون وتحصيل الحقوق . ولا يجب استعمال هذه التسهيلات إلا لبضعة أيام من الشهر ، ويجب على العميل ان يرجع حسابه دائماً بمجرد تحصيل المقبوضات ، لان الاستعمال السيئ لهذا الاعتماد سيحوّله إلى اعتماد على المكشوف لهذا فان البنك حريص على اجتناب حدوث مثل هذا التحول

#### ○ السحب على المكشوف:

وهو نوع من القروض القصيرة الأجل المستعملة في الاستجابة للاحتياجات الخزينة ، و لا تحدث هذه الاحتياجات تفاوتاً بسيطاً فيها كما هو الحال بالنسبة لتسهيلات الصندوق بل ، هي خلل دائم بين الإيرادات ومصارف الخزينة . ويفرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي يسحب فيها مبالغ تفوق رصيده الدائن في الحساب الجاري ، ويوقف البنك فرض الفائدة بمجرد عودة الرصيد من مدين إلى الدائن.

#### ○ قرض الموسم:

هو عبارة عن تسليف تقدمه البنوك التجارية على الحساب الجاري ، وقد تصل فترته إلى تسعة اشهر ، ويتم استعمال هذا التسليف في الحالات التي تتصف فيها دورة الإنتاج أو البيع بالموسمية . ويكون الغرض من هذا التسليف تغطية التكاليف المرتفعة خلال الفترة المتعلقة بالمواد الأولية ، أو التخزين ، أو النقل،... الخ . ويشترط البنك في حالة هذا النوع من التسهيلات تقديم مخطط تمويل الموسم حتى يتمكن البنك من اتخاذ القرار على أساس معلومات دقيقة.

#### ○ الاعتماد التوصيلي:

وهو اعتماد يمنحه البنك إلى احد عملائه ، في انتظار استكمال عملية مالية مكفولة برهن وأكيدة تضمن تسديد هذا الاعتماد . والمنشأة لا تلجأ إلى الاعتماد التوصيلي إلا إذا كانت العملية المالية مؤكدة أو شبه مؤكدة ويمكن ان يأخذ هذا الاعتماد عدة أشكال:

- انتظار زيادة راس المال.

1 - دغوش العطرة، البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة، حالة الجزائر، غير منشورة رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، حالة الجزائر 2001، ص 81

- إعداد إجراءات إصدار سندات.
- الإعداد لعملية طرح أسهم جديدة.
- انتظار إتمام إجراءات بيع نهائي لعقارات أي في مرحلة التوثيق .

وهذه العملية يجب ان تتميز بضمانات كافية لتحقيقها ، و إلا فان البنك سيلجأ إلى تغيير نوع الاعتماد ، ففي حالة ما إذا قام البنك بتقديم هذا الاعتماد لمؤسسة ما على أساس طرح سندات للاكتتاب خلال الأشهر القليلة القادمة ، فان البنك يقوم بتقدير احتمالات نجاح هذا الاكتتاب وعلى ذلك فان البنك يبني قراره فيما يخص منح الاعتماد التوصيلي. فإذا أعطى موافقة ولم ينجح الاكتتاب فان الاعتماد التوصيلي سيتحول إلى وسيلة تمويل لإنشاء مصنع . وفي هذه الحالة فان الاعتماد سيمتد إلى عشرة أو خمسة عشرة سنة ، والبنك حريص على ان لا يصير الاعتماد التوصيلي إلى هذه الحالة.

### ثانيا: اعتمادات الاستغلال الخصوصية

وتتمثل في الاعتمادات المقدمة من طرف البنوك التجارية من اجل تمويل أصول متداولة ، ومن أهم هذه الاعتمادات وأكثرها استعمالا ما يلي<sup>1</sup>:

#### ○ السلفة على البضائع:

وهي تمويل يمنحه البنك على أساس رهن بضاعة مخزنة ويتم الحجز على البضاعة المرهونة كمقابل لضمان هذه السلفة ، حيث تتلخص هذه العملية في نقل حيازة البضاعة المرهونة من عند المدين إلى الدائن مباشرة أو بصفة غير مباشرة تجعلها في حيازة طرف آخر ، والذي يضمن الحفاظ عليها خلال مدة السلفة ويتعهد للدائن بعدم التصرف فيها إلا بإذنه .بالإضافة إلى هذا فان البنك يهتمه التأكد من طبيعة وجودة وقيمة البضائع المرهونة ، ولهذا فهو يترك هامشا كافيا بين السلفة التي سيمنحها وقيمة الرهن المقدم لضمان حقه.

#### ○ السلفة على الصفقات العمومية

تحقق الدولة منشأتها من طرق ومدارس ومستشفيات بواسطة تحرير عقود لصفات مع المقاولين ، وتنفيذ هذه الصفقات يتطلب من المقاول تمويلا معتبرا وعلى مدة طويلة وفي نفس الوقت تدفع الإدارات مبالغ جيدة لكنها تتأخر في أغلب الأحيان في عملية التسديد .والبنوك التجارية تساهم بشكل واسع في تمويل صفقات الأشغال العامة وذلك بقبولها التسليفات المضمونة برهن لصالح المستفيد من الصفقة الذي يصبح مدينا ذه المبالغ المقدمة إليه من طرف البنك سوءا بعد إنجاز الأشغال أو بعد توزيع البضاعة التي كانت موضوع الصفقة. وتمويل البنوك لهذا النوع من الصفقات يمثل خطورة عليها بسبب المشاكل التقنية التي يمكن ان تواجه المقاول أثناء التنفيذ ،

<sup>1</sup> - Ben Halima Ammour, pratique des techniques bancaires avec référence à l'Algérie, édition dahlab, Alger , p 25

ولكي يكون البنك محميا يجب أن يكون دين المقاول على الإدارة التي تتوى الوفاء به بواسطة رهينة الصفقة ، وتحرير عقود هذا النوع من الصفقات يتم عن طريق:

- المناقصة: وهي اقتراح أسعار من طرف الموردين والمقاولين المهتمين بالصفقة موضوع المناقصة في وثيقة تسمى "عطاء" ويتم اختيار العطاء الذي يستوفي كل الشروط و أحسنها من بين العطاءات المقدمة.
- دعوة لتقديم العروض: ويستعمل هذا النوع عندما يكون العمل موضوع الصفقة يتطلب من أصحاب العطاءات ان تتوفر لديهم كفاءات تقنية خاصة وقدرات مالية كافية والدعوة عامة للمنافسة أو محصورة إذا كانت موجهة لمجموعة معينة من مؤسسات اختيرت مسبقا من طرف الادارة ، والعرض الذي يقبل ليس بالضرورة ان يحوي اقل الأسعار ، ولكن أكثرهم أهمية مع الأخذ في الحسبان كلا من السعر والفوارق التقنية ومدة التنفيذ.
- الصفقة بالتراضي: وهذه الصفقة تتم عن طريق اتفاق ودي ومباشر بين الادارة ومقاول معين ، وهذه العملية غير مسموح إلا في حالات خاصة ، كأن تكون المنافسة مستحيلة إذا كانت الأعمال المطلوب تنفيذها ذات اختصاص عالي وتوجد مؤسسة واحدة قادرة على إنجازها.

وتتدخل البنوك التجارية لتمويل الصفقات العمومية بطريقتين .

- أ منح الكفالات: تقدم البنوك التجارية للمؤسسات التي تشارك في المناقصات كفالات متعددة حسب مراحل تنفيذ الصفقة وهي<sup>1</sup>:

○ كفالة المناقصة: المؤسسة عندما تشارك في المناقصة بصفة عمومية ، فإنها تبقى ملتزمة بالعرض الذي قدمته لمدة تسعين يوما في الغالب ، وذلك ابتداء من تاريخ آخر أجل لتقديم العرض ، فإذا أرسى عطاء المناقصة على المؤسسة ولم تقم بمتابعة عرضها تصبح ملزمة بتعويض يتوافق مع بنود سجل الأعباء ، وتقوم المؤسسة بتقديم كفالة مناقصة تسلم عن طريق البنك الذي تتعامل عن طريقه ، و بمجرد تقديم هذه الكفالة المصرفية تعفى المؤسسة المشاركة في المناقصة من الكفالة النقدية المقررة في سجل الأعباء

○ كفالة التنفيذ الكامل: تلزم الادارة المكلفة بتنفيذ الصفقة بتقديم الكفالة المقررة في سجل الأعباء لتضمن التنفيذ الجيد للصفقة. وتقوم البنوك التجارية بتعويض الدفع الفوري بمنح توقيعاتها ، وهذا تجنباً للانخفاض المعتبر في السيولة.

<sup>1</sup> - Ben Halima Ammour, op, cit, p 69

○ كفالة لحفظ الضمان: في إطار تنفيذ الصفقات العمومية يتم استلام الأعمال من طرف الإدارة على مرحلتين :

**الاستلام المؤقت:** وهو استلام يثبت ان الصفقة التي أرسى عطاؤها على المؤسسة قد تم إنجازها كلياً بما يتوافق وبنود سجل الأعمال والإمضاء على وثيقة الاستلام المؤقت يسمح بدفع المبالغ المتفق عليها. وتحفظ الإدارة بالنسبة 5 % من قيمة الصفقة لمدة سنة كضمان للعيوب التي يمكن ان تظهر على الأشغال المنجزة.

**الاستلام النهائي:** ويكون بعد انقضاء مهلة الضمان ، ليسمح للإدارة بالتأكد من الجودة العالية للأعمال المنجزة ، بعد تحضير قرار الاستلام النهائي والإمضاء عليه ، و في حالة عدم وجود عيوب في الأشغال المنجزة، تقوم الإدارة بدفع المبالغ التي احتفظت بها كضمان 1- **كفالة الخصم:**

في إطار تنفيذ الصفقات العمومية يمكن للمؤسسة الوصية على الصفقات ان تستفيد من التسبيقات على الحساب من الإدارة في القيد الحسابي للصفقة ، لكن الإدارة لا تسلم هذا النوع من التسبيقات أو الدفعات إلا إذا كانت مكفولة من طرف البنك.

### • منح الاعتمادات :

وهناك ثلاثة أنواع من الاعتمادات التي تقدمها البنوك التجارية لتمويل الصفقات:

#### اعتماد التمويل الأولي:

هذا الاعتماد يتناسب ومرحلة الانطلاق في الأشغال ، فالمؤسسة التي تحصلت على الصفقة ولا تمتلك الوسائل اللازمة لتمويل مرحلة الانطلاق تلتزم المساعدة من البنك والمتمثلة في اعتماد التمويل الأولي.

**اعتماد المرافقة:** عندما تكون الصفقة في المرحلة الثانية من الإنجاز ، حيث تكون المؤسسة صاحبة المناقصة قد أنجزت جزءاً من الأشغال ، فان الإدارة لا تستطيع إقرار حق التسديد لهذه المؤسسة ، وتبقى مستمرة في متابعة الأعمال وتتأكد من درجة تقدمها ، وفي انتظار التحقق الرسمي من الأشغال التي أنجزت ، تستطيع المؤسسة المتحصلة على المناقصة ان تلتزم من البنك الذي تتعامل معه على أساس تقدير حالة الأعمال المنفذة ، الاعتماد المعبأ للديون المتولدة التي لم تؤكد الإدارة بعد ، وهذا هو اعتماد المرافقة.

**الاعتماد المعبأ للديون المؤكدة :** حيث تكون الصفقة في المرحلة النهائية والأشغال تم إنجازها والإدارة قامت باستلامها ، لكن مع ذلك لا يتم تسديد المؤسسة مباشرة ، وإنما الانتظار لمدة معينة أمر ضروري بين لحظة تحديد الحقوق ولحظة التسديد النهائي ، وفي انتظار انقضاء هذه المدة تلجأ المؤسسة إلى البنك عن طريق الاعتماد المعبأ للديون المؤكدة .**الخصم التجاري:** كلمة خصم معناها حرفياً تخفيض وإنقاص من المبلغ ، ومعناها تجارياً هو الخصم نظير الدفع قبل موعد الاستحقاق أو مقابل الدفع الفوري للكمبيالة\* ، ويوصف عادة بأنه شراء وبيع للأوراق التجارية

، وعندما يقوم البنك بخضم كمبيالة لها قيمة نقدية فهو يشتريها فوراً بمبلغ أقل من قيمتها الاسمية ، والخضم في الواقع هو الفرق بين القيمة الاسمية للكمبيالة وقيمتها الحالية ، والخضم التجاري هو تفاوض بين البنك والمؤسسة على حقوق هذه الأخيرة لدى الغير ، للحصول على تمويل لنشاطاتها بعد التنازل عن سنداتها و أوراقها.

وعملية خضم الأوراق التجارية هي من أهم العمليات التي تقوم بها البنوك التجارية ، حيث تسمح باستثمار أموالها لفترات قصيرة الأجل باعتبار أن مدة الأوراق التجارية هي في العادة ثلاثة أشهر ، ولا تزيد عن ستة أشهر ، ومن وجهة نظر البنوك فإن الاستثمار في الأوراق التجارية هو استثمار يتسم بالسيولة التامة لأنها عبارة عن قروض قصيرة الأجل تتحول إلى سيولة تلقائياً ، إذ من الملاحظ أن البنوك ترتب محفظة أوراقها التجارية بحيث أن البعض منها يستحق كل أسبوع وربما كل يوم ، كما ترجع سيولة الأوراق التجارية أيضاً إلى إمكانية إعادة خصمها لدى البنك المركزي وعادة يشترط أن تحصل الأوراق التجارية على توقيعين لشخصين على درجة عالية من الثقة<sup>1</sup>.

وعملية الخضم هامة للعميل إذ تمكنه من الحصول على القيمة الحالية لما يملكه من أوراق تجارية وبدلاً من الانتظار لحين ميعاد استحقاق الورقة فإنه يلجأ إلى البنك وينقل إليه ملكيتها بمقابل حصوله على قيمتها الحالية ، وهي تقل عن القيمة الاسمية للورقة ، والفرق بين القيمتين يمثل ريع الصرف ويتكون من العناصر التالية<sup>2</sup>:

- الفائدة أو سعر الخضم: ويحسب على القيمة الاسمية للورقة التجارية عن الفترة من تاريخ الخضم حتى تاريخ استحقاق الورقة.
- المصروفات التي يتحملها البنك نتيجة عملية الخضم مثل أعباء التحصيل ، والكتابة
- المخاطر التي يتحملها البنك نتيجة الخضم.

ويشترط في الأوراق التجارية المقدمة للخضم والممثلة للحقوق على الزبائن أن تكون ناتجة عن صفقة تجارية أو تحمل ثلاث توقيعات معروفة وذات مصداقية.

والخضم التجاري يمكن المؤسسة التي تقدم الأوراق التجارية للبنك الممول لها من تمويل خزينته قبل تاريخ الاستحقاق تلك الأوراق في حالة استحالة انتظار تاريخ استحقاقها ، على أن تدفع عمولات للبنك الذي يعوضها في الدائنة . ويحتفظ البنك بتلك الأوراق كضمان لتحصيل المبالغ المقدمة وفي حالة عدم تسديد المسحوب عليه في تاريخ الاستحقاق يكون الرجوع لمختلف الموقعين على الورق بما فيهم المظهرين ، كما تجدر الإشارة إلى أنه عند تقديم الأوراق التجارية للخضم لدى البنك التجاري يقوم هذا الأخير بدراسة الوضعية المالية لمقدم الورق كضمان أخير

1 - صبحي تادريس قريصة، النقود و البنوك، الدار الجامعية المصرية الإسكندرية 1980، ص 158

2 - جهاد عبد الله حسين أبو عويمر ، الترشيد الشرعي للبنوك القائمة، مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة 1986، ص 237

لتفادي حالة استحالة الدفع في تاريخ الاستحقاق من المسحوب عليه ، حيث يتم الأخذ بعين الاعتبار رقم أعمال المؤسسة المقدمة للأوراق وكذا مدة الاستحقاق ، وأسلوب تسديد زبائنها.

### ثالثاً: الاعتمادات بالتوقيع

التعهد بالتوقيع هو تعهد يمنح من طرف البنك تحت شكل كفالة أو ضمان احتياطي يدفع لحساب المدين ، إذا كان هذا الأخير عاجزاً عن الدفع ، وتوجد أنواع مختلفة للاعتماد بالتوقيع وهي : القبول المصرفي والضمان الاحتياطي المصرفي والكفالة المصرفية.

#### ○ القبول المصرفي :

القبول وهو تعهد المسحوب عليه بدفع قيمة السفتجة عند حلول استحقاقها ، هذا القبول تيم بإمضاء المسحوب عليه على ظهر السفتجة مسبقاً بعبارة " Acceptation Pour Bon " لذا فإن إمضاء المسحوب عليه كافٍ لإجراء القبول ، أما القبول المصرفي فهو تعهد البنك بدفع قيمة السفتجة المسحوب عليه .

عند أجل استحقاقها ، ويظهر البنك في هذا النوع من العمليات مسحوب عليه . وعلى أثر القبول المصرفي تكتسب السفتجة قوة ائتمانية تسهل تداولها وخصمها لدى بنك آخر ، وبذلك يهيئ البنك للعميل فرصة الحصول على المبالغ النقدية التي يحتاج إليها ، ومن جهة أخرى يستطيع العميل أن يرسل السفتجة المقبولة من البنك إلى مورده الذي يطمئن إلى التعامل معه ، لأنه يصبح دائماً لمدينين العميل المشتري على أساس عقد البيع ، و البنك القابض للسفتجة على أساس قبوله لها ، ومقابل الائتمان الذي يحققه القبول المصرفي يتقاضى البنك عمولة على أساس نسبة معينة من قيمة السفتجة المقبولة ، وعلى أساس الخطر الذي يتعرض له التزامه بالقبول البنك من جر والقبول المصرفي يتم من أجل تمويل عمليات تجارية ومن أجل تحقيق عملية الائتمان الجماعي .

#### أ - تمويل العمليات التجارية:

يتم اللجوء إلى القبول المصرفي من أجل تمويل العمليات التجارية الدولية ، إذ يلجئ المستورد إلى البنك ويحصل منه على قبول سند سحب يرسله إلى بائعه الأجنبي ، كما قد يلجأ المصدر إلى البنك عندما يكون قد أمهل مدينه في الإفاء ويطلب الحصول منه فوراً على مبلغ نقدي مقابل تقديم مسندات الصفقة وحصوله على قبول تسديد يخصمه لدى بنك آخر ، ولا يقتصر استعمال القبول المصرفي على عمليات التجارة الدولية بل يتعدى ذلك لتشمل عمليات التجارة الداخلية

#### ب - تحقيق عملية الائتمان الجماعي :

يقصد بعملية الائتمان الجماعي اشتراك عدة بنوك في عملية واحدة ، ويتم ذلك عندما يرى أحد البنوك أن يشرك بنك واحد أو عدة بنوك معه في إحدى العمليات خوفاً من مخاطرها أو لضخامة قيمتها أو الاثنين معاً ، فيتفق البنكان على ائتمان مشروع ، وهذا الاتفاق يمكن صاحب المشروع

من أن يسحب سندات على احد البنوك فيقبلها هذا البنك ثم يقدمها صاحب المشروع للخصم في بنك آخر من البنوك المشتركة في العملية ،كما قد يسحب سند سحب على هذا البنك الأخير ، ويخصمه في البنك الأول ولهذا تتحقق مصلحة البنكين بتوزيع المخاطر بينهما إذا وقعت،وبعدم تجميد المبالغ التي يحصل عليها المشروع بالإضافة إلى ان سندات السحب تصبح متمتعة بقوة ائتمانية كبيرة لأنها تحمل ثلاث توقيعات ، الساحب وكل من البنكين.

### ◦ الضمان الاحتياطي المصرفي :

وهو الضمان المصرفي الذي يقدمه البنك التجاري لصالح زبونه حيث يسحب عليه أوراق تجارية ،فبصفقتها مدينة في عمليات تجارية محلية سابقة لا تقبل الأوراق التجارية المسحوبة عليها إلا بضمان احتياطي من طرف البنك التجاري الممول لها ،وعليه تسهل عملية خصم الأوراق المضمونة ، وتختلف أهمية الضمان الاحتياطي اتجاه الدائنين باختلاف التعهدات التي يلتزم بها البنك في هذا الاعتماد لذا لا يمثل ضمان قويا ، إذ يتضمن التزاما نهائيا ومستقلا عن جميع العلاقات السابقة بين العميل ودائنة أو المصرف وعميله ،كما هو الأمر في التزام المصرف اتجاه البائع والمستفيد من عملية منح الاعتماد المستندي .

### ◦ الكفالة المصرفية :

الكفالة هي تعهد الكفيل بواسطة عقد التكفل بتسديد دين المدين الأصلي في حالة عجزه عن ذلك ،والتكفل يجب ان يتم كتابيا ،والكفالة بلغة القانون هي ضم ذمة مالية إلى ذمة أخرى في المطالبة بتنفيذ الالتزام ،و الكفالة بصفة عامة تمثل اعتمادا بتوقيع إذا كانت ممنوحة من قبل البنك ، وهذه الكفالات تكون محررة بالأخص لمصلحة الإدارة وأساسا من اجل نوعين من العمليات ، إما لجعل عميل البنك يستفيد من آجال تسوية ممنوحة من طرف الإدارة الضريبية أو الجمركية ،وإما للسماح لعميل البنك بالحصول على سلفيات أو إعفاءات في إطار الصفقات العمومية

### رابعا : تمويل التجارة الخارجية

#### تمويل الاستيراد :

من أهم العمليات المستعملة في هذا المجال<sup>1</sup> :

#### الاعتماد المستندي:

#### أ تعريف الاعتماد المستندي :

1 - عبد المعطي رضا أرشيد ,محفوظ أحمد جودة, إدارة الائتمان , دار وائل للنشر عمان 1999, ص 125-126

هو تعهد يصدر عن البنك ( فاتح الاعتماد) بناء على طلب العميل الذي يدفع مبلغا معيناً مقابل استلام مستندات شحن البضاعة وفقاً للشروط المتفق عليها ، والاعتماد المستندي يهدف إلى تشجيع التجارة الخارجية من خلال ضمان حق كل طرف من أطراف التعاقد ، وقد نشأ نظام الاعتماد المستندي من خلال الحاجة إلى إجراء المعاملات التجارية عن طريق وسيط محل ثقة من المصدر و المستورد حتى يطمئن المصدر إلى أن بضاعته بيعت بالسعر المتفق عليه وأنه استلم ثمنها حالة شحنها ، وحتى يطمئن المستورد كذلك إلى أنه لا يدفع ثمن البضاعة إلا بعد التأكد من شحنها واستلامه لمستندات شحن البضاعة وملكيته ، وقد أطلقت صفة المستندي على هذا النوع من الاعتمادات وذلك بسبب أنه يستوجب تقديم مستندات معينة ووثائق محددة كمستندات الشحن و الفواتير المتعلقة بالبضاعة وغير ذلك من المستندات المطلوبة .

### ب أنواع الاعتماد المستندي:

يمكن تقسيم الاعتماد المستندي إلى تصنيفين رئيسيين:

أ تصنيف إداري: و بموجب هذا التصنيف تنقسم الاعتمادات المستندية إلى قسمين:

اعتمادات صادرة : وهي الاعتمادات التي تصدر من البنك و تمول الواردات

اعتمادات واردة: و هي الاعتمادات التي ترد إلى البنك لتمويل الصادرات

ب - التصنيف الفني : و بموجبه تنقسم الاعتمادات المستندية إلى :

1. الاعتماد القابل للإلغاء: و هو الاعتماد الذي يحتفظ فيه البنك المشتري بحق إلغاء

الاعتماد دون أن يترتب عليه أية مسؤولية اتجاه المشتري و اتجاه البائع المصدر.

2. الاعتماد الغير قابل للإلغاء و هذا النوع من الاعتماد مرتبط بالمدة ، فهو يفتح لمدة

محددة مبدئياً بتاريخ كأن يذكر في خطاب الاعتماد " وهذا الاعتماد يبقى ساري

المفعول من 20 مارس 2000 " مثلا و هو غير قابل للإلغاء إلا بعد تجاوز هذا

التاريخ.

3. الاعتماد غير قابل للإلغاء و المؤكد: و هو الاعتماد الذي لا يجوز تعديله أو إلغاء

من قبل أي طرف من الأطراف ، وبالتالي يترتب عليه التزاما أصليا في ذمة البنك

وليس التزاما تبعيا كالالتزام الكفيل ، وهذا الاعتماد هو الأكثر استخداما في التعامل

لأنه لا يشكل إجحافا بحق أي طرف من أطراف التعاقد، وهنا يكون دور البنك

متعهدا بشراء مستندات البضاعة أي متعهدا بدفع الاعتماد حال تقديم هذه

المستندات.

4. الاعتماد المعزز : وهو أكثر أنواع الاعتمادات ضمانا للمستفيد ، حيث يتضمن

تعهد من البنك المراسل في الخارج بسداد قيمة الاعتماد للمستفيد ، و بالتالي فهو

يشكل ضمانا أكبر له و خاصة في ظل وجود البنك المعزز الاعتماد في بلده و ، في تعزيز الاعتماد فإن البنك المراسل يصبح متضامنا مع البنك فاتح الاعتماد على دفع الاعتماد بعد النظر فيما إذا قام المستورد بدفع قيمة الاعتماد المستندي بعد إرسال المستندات.

5. الاعتماد المؤوني: وهو الاعتماد الذي يقوم فيه البنك المشتري ، بإيداع المبلغ المخصص للاعتماد الممنوح لدى البنك البائع في حساب خاص بناء على هذا الأخير.

6. الاعتماد القابل للتحويل: المقصود من هذا الاعتماد أن المشتري موافق على شراء بضاعة ينتجها طرف ثالث غير البائع الأصلي ، و يذكر عبارة " قابل للتحويل " يعطي للمصدر البائع حق تظهير الاعتماد إلى طرف ثالث تنتقل المسؤولية من المصدر أساسي إلى المصدر الجديد.

7. الاعتماد المقابل للاعتماد - الآخر : قد لا تتوفر البضاعة لدى المستفيد أو المصدر بالتالي فانه يقوم بفتح اعتماد جديد بضمانة الاعتماد المفتوح لصالحه لاستيراد البضاعة والتي غالبا ما تشحن مباشرة إلى بلد التاجر فاتح الاعتماد الأصلي ، وتكون شروط الاعتماد المستندي والتي ينبغي ان تكون اقل من قيمة الاعتماد السابق ، وذلك حتى يبقى هناك هامش لربح المستفيد الوسيط في هذه الحالة.

8. اعتماد الشرط الأحمر : وبمقتضى هذا النوع من الاعتماد فانه يسمح للبنك المراسل بدفع جزء من قيمة الاعتماد كدفعة مقدمة إلى المستفيد بناء على طلبه قبل ان يقوم بشحن البضاعة وتقديم المستندات المطلوبة وقد سمي اعتماد الشرط الأحمر لهذه التسمية بسبب كتابة هذا الشرط باللون الأحمر عند إضافته إلى عقد الاعتماد المستندي وذلك حتى يتم لفت نظر البنك إليه بسهولة وتتم إضافة هذا الشرط حسب الاتفاق بين المصدر والمستورد.

### ج - مستندات الشحن المستعملة في الاعتمادات المستندية

إن التعامل التجاري وخاصة في حقل التجارة البحرية يعتمد على عدة مستندات من اجل حسن وضمان تنفيذ الغاية التي فتح من اجلها الاعتماد وهذه المستندات هي:

- وثيقة الشحن
- وثيقة التأمين
- وثائق الجمارك
- شهادة اصل البضاعة

➤ شهادة البلد المصدر

➤ الشهادة الصحية البيطرية والوقائية

➤ شهادة الوزن

➤ الفاتورة .

## 2- تمويل التصدير

أ - اعتماد للمورد:

يقدم البنك للمصدر اعتماد تمويل أولي يمكنه من تجميع بضاعته للتصدير أو اعتمادات تمكنه من تعبئة دينه على المشتري الأجنبي، بعد تسلمه لسند الدين، وهذه الاعتمادات لا تتجاوز 18 شهرا في الأجل القصير.

ب - اعتماد المشتري:

وهو اعتماد يمنح للمشتري الأجنبي من طرف بنك بلد المصدر حتى يقوم بتسديد المصدر ، وقد بدا العمل [ذه الطريقة في الستينيات مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية ، وهذه الطريقة تحمي المصدر من بعض المخاطر التجارية ، والبنك الذي يمنح اعتماد للمشتري غالبا ما يحبذ الحصول على كفالة بنك المستورد أي بنك المشتري..

## 2- الائتمان المتوسط والطويل الأجل:

### أولا :الائتمان المتوسط الأجل

سبق و أن عرفنا الائتمان المتوسط الأجل بأنه ذلك النوع من القروض التي يتم سدادها في فترة تزيد عن سنة و تقل عن عشرين سنة ، وللبنوك التجارية دور مهم في هذا النوع من أنواع القروض فبعد أن كانت تقتصر في التعامل المالي على التمويل القصير الأجل ، اتجهت البنوك التجارية إلى تمويل المشروعات و المنشآت بقروض متوسطة الأجل تصل إلى خمس سنوات ، و غالبا ما يتم هذا النوع من القروض على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد استحقاقها و قيمتها في شروط عقد الإقراض ، و يكون سعر الفائدة فيها متوسط الأجل أعلى من سعر الفائدة للقروض القصيرة الأجل.

وتضع البنوك التجارية جملة من الشروط للإقراض المتوسطة الأجل ، الهدف منها هو ضمان قدرة المنشآت المقترضة على رد القرض ، منها ما يسمى بالشروط العامة التي تتعلق بحجم رأس المال العامل أي أنها تطلب أن لا يقل رأس المال العامل للمشروع عن مبلغ معين ، كذلك منع المنشآت المقترضة من الاقتراض سواء كان لغرض متوسط الأجل أو لغرض طويل الأجل ، كما تضع البنوك التجارية شروطا إجرائية متمثلة بتقديم المنشأة المقترضة ميزانيتها الختامية

وحساب الأرباح و الخسائر للبنك المقرض لتحليلها و الوقوف على المركز المالي للمنشأة ، إلى جانب وضع قيود عدم رهن أو إستأجار موجودات المنشأة أو خصم أوراقها التجارية لدى بنوك أخرى.

كما قد تلجأ البنوك التجارية إلى وضع شروط خاصة الهدف منها هو التأكد و التأمين التام لسداد القرض من قبل المقترض ، كأن يتم مثلا تحديد وجهة صرف القرض و كيفية التصرف به ، و غيرها من الشروط الخاصة التي يرتتبها المقرض ، و تتوقف الموافقة على هذه الشروط من المقترض و المقرض على مدى حاجة المقترض للأموال ، وتوفر البدائل إضافة إلى مركزه المالي و سمعته في دنيا الأعمال.

و هنا يجب أن نفرق بين ائتمان متوسط الأجل قابل للتعبئة و الائتمان المتوسط الأجل الغير قابل للتعبئة ، فالأول يمكن البنك من عملية إعادة التمويل لدى مؤسسة التعبئة لكن الثاني لا تمكن إعادة تمويله ، و التعبئة هي عملية تجعل باستطاعة الدائن أن يحصل على المبالغ التي أقرضها لمدينه و ذلك عبر مؤسسة لتعبئة الديون ، و هي تستوجب في كثير من الأحيان الحصول على موافقة مسبقة من المؤسسة الخاصة بتعبئة الديون و ذلك قبل كل عملية تحصيل ، و بصفة عامة فإن الائتمان المتوسط الأجل معرض أكثر لخطر التجميد و الضياع مقارنة بالائتمان قصير الأجل . فخطر التجميد يمكن تفاديه بأخذ تعهد إعادة خصم من طرف البنك المركزي أو مؤسسة لتعبئة الديون ، لكن هذا الخطر يمكن أن يظهر مرة أخرى في آجال الاستحقاق ، إذا كان أحد المستفيدين من هذا الائتمانات عاجز عن الدفع و يلتبس تأخير أجل الاستحقاق ، ففي هذه الحالة يكون التفاهم مع مؤسسة تعبئة الديون صعبا ، والتجميد يبقى دائما على مسؤولية البنك.

أما خطر ضياع الائتمان المتوسط الأجل فيكون أكبر نتيجة تعرض أعمال المقرض إلى خطر لسبب أو لآخر لذا على المصرفي أن يتحرى الدقة في دراسته لبرنامج السداد المقترح من قبل العميل ، و أن يبحث عن ضمانات.

اما الائتمان الطويل الأجل فهو ائتمان لمدة أكثر من سبع سنوات ، و هو موجه لتمويل الأصول الثابتة أي الاستثمارات الثقيلة كالمباني ، المعامل ، التجهيزات الضخمة... الخ ، أي أن تكون فترة إهلاكها تتجاوز سبع سنوات و هذا الائتمان يمكن أن يصل إلى 20 سنة في بعض الأحيان.

و قد أصبحت البنوك التجارية تمارس هذا النوع من الائتمان-الذي كان في الماضي حكرا على البنوك المتخصصة - لقدرتها على ذلك بفضل السماح لها بقبول ودائع طويلة الأجل. أما الضمانات المقدمة لهذا النوع من الائتمان فهي الرهن الرسمي بالدرجة الأولى ، الرهن العقاري ، الرهن الحيازي أما الفائدة فتحددها السلطات المعنية.

**المطلب الثاني : دور البنوك المصرفية في تمويل التنمية المحلية****1 - مكونات الجهاز المصرفي :**

الجهاز المصرفي لاقتصاد ما بالمعنى الواسع يتكون من البنك المركزي، البنوك التجارية، بنوك الأعمال، بنوك التنمية، البنوك الاجتماعية، البنوك الزراعية والعقارية، صناديق التوفير وشركات التأمين وغيرها من المؤسسات النقدية والمالية، ويحتل البنك المركزي بحكم وظائفه وعلاقاته قمة هذا الجهاز، أما البنوك التجارية فهي مؤسسات متعددة الأغراض والوظائف، تحتل مرتبة أدنى من حيث المركز القانوني ومرتبة عظمى من حيث المركز الفعلي بالنسبة للنشاط النقدي والتمويلي وخاصة كونها تنشط كثيرا في تحقيق الودائع والائتمان المصرفي، يقابل ذلك بقية المؤسسات المتخصصة والتي تقدم نوعيات متميزة من الائتمان والتمويل المخصص لقطاعات أو أنشطة اقتصادية محددة. وبصفة عامة فإن خصائص ووظائف الجهاز المصرفي في مجموعه يختلف من بلد لآخر تبعا لاختلاف الظروف التي أحاطت بنشأته والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها مستقبلا<sup>1</sup>.

**2- دور المؤسسات المصرفية في تمويل التنمية المحلية:**

يمكن القول أنه كلما اتسعت حدود التنمية كلما زادت الحاجة إلى جهاز مصرفي أكثر تطورا وأوسع خدمات، وهذا يعني أن هناك ترابط بين الجهاز المصرفي وعملية التنمية ذاتها، وهذا استعراض لدور كل من مؤسسات النظام المصرفي في عملية التنمية، إذ أنه لم يكن هناك مجال للشك حول أهمية هذا النظام في عملية التنمية وقد تأكد هذا الدور من خلال ما قدمه النظام المصرفي من خدمات أصبحت واحدة من أهم دعائم التنمية المحلية.

**أ- دور البنك المركزي في عملية التنمية ii:**

يبرز هذا الدور من خلال تمويله المباشر وغير المباشر لعملية التنمية، ومن خلال عمله على إقامة الهيكل المالي الأساسي للعملية التنموية، وقد اقتصر الحديث في أغلبية الدراسات عن دوره في رسم السياسة النقدية والرقابة المصرفية والإصدار النقدي، رغم أن دوره في تطوير النظام المالي سبق دوره في الرقابة. ومن هذا المنطلق ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للبنك المركزي في الاقتصاد النامي، هو أخذ المبادرة في إقامة هيكل مالي سليم ( مؤسسات مالية ، أوراق مالية... إلخ ) يتمثل في إقامة سوق نقدية وسوق رأس المال تفي بطلبات التنمية المحلية وإشراف رقابي فعال على النظام المصرفي، وخاصة فيما يخص تصريف الائتمان حتى لا تقع البنوك في انزلاقات خطيرة مثل ما هو واقع الآن حول الأزمة المالية التي كان أحد أسبابها توجيه القروض للرهن العقاري بكثافة، ثم الإصدار المفرط لبطاقات الائتمان المصرفي، مما أدى إلى إحداث خلل في التوازن المالي وبالتالي حدوث الأزمة.

**ب- دور المصارف التجارية في عملية التنمية المحلية:**

تلعب المصارف التجارية دوراً هاماً في عملية التنمية، وهي تسعى للنهوض بها من أجل زيادة معدلاتها، وتقرض هذا الوضع على المصارف التجارية أن تمتلك نوعين من الموجودات ممثلة في الاستثمارات والقروض، وتعتبر البنوك التجارية الركيزة الأساسية في عملية التنمية المحلية فهي تقوم بتجميع الودائع ثم إعادة توجيهها مما يخدم الاقتصاديات المحلية سواء في شكل قروض أو في شكل استثمارات، كما أن للبنوك التجارية دور استشاري فيما يخص التنمية المحلية من حيث خلق فرص استثمارية جديدة وتقديم خبرات واستشارات كلها تخدم التنمية المحلية.

### **ج- دور البنوك المتخصصة في عملية التنمية المحلية:**

نظراً لأهمية المصارف المتخصصة في عملية التنمية، أنشأت الكثير من الدول العديد منها تطلعا لتقديم المزيد من التمويل المتوسط والطويل الأجل، وبما يخدم احتياجات التنمية المحلية، وتكمن أهميتها في عملية التنمية من خلال ارتباطها المباشر بتمويل الحاجات الاستثمارية طويلة الأجل للقطاعات الاقتصادية المختلفة، أكثر من التمويل الجاري لرأس المال، ونظراً لأهميتها سميت كذلك بمصارف التنمية .

وتعتمد هذه المصارف على ما تقتضيه من السوق المالية، ومن أهم المشاكل التي تواجهها هو ارتباط مستقبل المصرف بمستقبل النشاط الذي تخصص فيه.

### **المطلب الثالث : منظومة البنوك التجارية بنك الجزائر و علاقتها بالبنوك الخارجية**

منظومة البنوك التجارية في الجزائر وعلاقتها بالبنوك الخارجية تلعب دوراً حيوياً في تمويل التجارة الخارجية، حيث تهدف إلى تيسير وتنشيط حركة مبادلات التجارة الدولية، سواء لعمليات الاستيراد أو التصدير، وتمكين المتعاملين من اختيار الطرق الأمثل التي تعزز هذا النشاط الذي يسهم في تطور الاقتصاد في أي دولة. وتبرز أهمية البنوك التجارية أيضاً في تقديم القروض بأنواعها المختلفة، سواء كانت قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأمد، عبر آليات وأساليب تمويل متعددة، مثل الاعتماد المستندي الذي يعتبر أحد الآليات المستخدمة لتمويل هذا النوع من الأنشطة التجارية. وتلعب البنوك دوراً مهماً في خدمة التجارة الدولية وتسهيل عملية التبادل بين المصدر والمستورد، حيث يضمن المصدر استلام قيمة البضائع المصدرة عند التسليم، ويضمن المستورد أن البنك لا يدفع المبلغ إلا بعد تسليم وثائق الشحن المتفق عليها. وتسعى البنوك التجارية من خلال هذه التقنيات إلى تقريب وجهات النظر بين المتعاملين وتوفير الضمانات اللازمة لخلق جو من الثقة والأمان لدى الأطراف. فالتجارة الخارجية تحتاج إلى دعم وتمويل مالي من البنوك التجارية التي توفر الضمانات اللازمة لسلامة العمليات، وتحفز البنوك الخارجية هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية من خلال منح الائتمانات والتمويل وتوفير آليات لضمان السيولة والساد. ويترتب على ذلك تعزيز الثقة وتقليل المخاطر التي قد تواجه العمليات، مما يستدعي دخول البنك كوسيط لحماية مصالح الطرفين وتوسيع نطاق التعامل في هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية التجارية، وبالتالي، تلعب البنوك التجارية دوراً إيجابياً في التنمية وتطوير الاقتصاد. وتؤثر التجارة

الخارجية بشكل كبير على البنوك التجارية من خلال تنشيط الأسواق المالية بوسائل وأدوات تمويل حديثة، مما يساهم في اكتساب سمعة محمية ودولية للبنوك<sup>1</sup>.

### خلاصة الفصل

أن الجزائر بذلت مجهودات معتبرة في مجال توفير البيئة الملائمة للنشاط المصرفي المعتمد على آلية عمل البنوك التجارية و بهذا تكون قد أحدثت نقلة نوعية في البيئة المصرفية على البنوك التجارية من خلال توفيرها للأطر المؤسسية و القانونية التي تنسجم و متطلبات إقتصاد السوق ، و عملها بأدوات السياسة النقدية غير المباشرة و محاولة إحكامها للمعايير الدولية في مجال نشاطها ، إلا أن نجاح القطاع المصرفي في البنوك التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على حسن التسويق و عرض الخدمات بالشكل المميز من خلال إستخدام منجزات العلم و التكنولوجيا في

<sup>1</sup> - شهادة الماجستير الأكاديمي في علوم الإدارة، تخصص مالية وبنوك، جامعة الدكتور مولاي الطاهر، صيرفة - قسم عبد الرزاق قامسي. دور البنوك في تمويل التجارة الخارجية: دراسة حالة بنك خليج الجزائر، وكالة سعيده" ص89.

مجال صناعة الخدمات المصرفية، و عدم الإكتفاء بالعمل اليدوى أو الآلى في ظل بيئة مصرفية يغلب عليها الطابع الإلكتروني خاصة و أن المنافسة الحالية و المستقبلية في النشاط المصرفي.

# الفصل الثالث :

## الدراسة الميدانية

### الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

#### تمهيد

بعدما تم التطرق إلى أهم المفاهيم حول الخدمات البنكية الإلكترونية ، سنقوم في هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك من خلال الدراسة التي أجريناها على مستوى الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP Banque وكالة الاغواط ، بحيث يتميز هذا البنك بتقديم خدمات بنكية إلكترونية مميزة لمعرفة أهم هذه الخدمات تم تقسيم هذا الفصل إلى قسمين كما يلي:

❖ **المبحث الأول:** تقديم المؤسسة محل الدراسة.

❖ **المبحث الثاني:** تطور الخدمات البنكية الإلكترونية في CNEP Banque وكالة ولاية الاغواط

**المبحث الأول: تقديم بطاقة فنية عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط CNEP وكالة الاغواط**

سيتم من خلال هذا المبحث التطرق إلى التعريف بالصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وكذا وكالة الاغواط مبرزين الهيكل التنظيمي للوكالة بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها البنك.

**المطلب الأول: لمحة عن الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط ودراسة الهيكل التنظيمي لوكالة CNEP الاغواط**

تأسس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط في 10 أوت 1964، بموجب القانون 64/227، تمثلت مهمته في البداية في جمع الادخارات الصغيرة للأفراد والعائلات، وابتداء من 1971، تم تكريس الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط كبنك وطني للسكن، وفي 06 أفريل 1997، عدل النظام الأساسي للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بعد حصوله على الاعتماد الممنوح من بنك الجزائر وتم تغيير اسمه إلى الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط بنك، إذ أصبح بإمكانه القيام بكل العمليات البنكية باستثناء عمليات التجارة الخارجية، كما رفع سنة 2016 من رأسماله إلى 46.000.000.000 دج بموجب القانون 2016/131 الصادر في 25 ماي 2016، في إطار إعادة رسملة رأس مال البنوك الناشطة في الجزائر.

**المطلب الثاني : تعريف ونشأة وكالة الاغواط**

تم تأسيسها في 29 نوفمبر 1992<sup>1</sup>، يتواجد مقرها على مستوى حي 250 بجانب وكالة التأمينات الفلاحية وولاية الاغواط، وتصنف ضمن التصنيف "أ" للبنك من مهامها الأساسية جمع الودائع، ومنح الائتمان، مساحة النشاط تقدر ب 237م2، يتنوع تعدد الموظفين بالوكالة إلى مدير، نائب مدير، 05 إدارات، 11 موظفين تنفيذيين أي ما مجموعه 18 موظف، و يبلغ عدد العملاء بالوكالة 25.400 عميل.

ينقسم الهيكل العقاري للوكالة إلى ثلاث مستويات يتم فيها مزاولة النشاط البنكي.

**المطلب الثالث : دراسة الهيكل التنظيمي لوكالة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة الاغواط**

**مدير الوكالة:** يمثل رأس هرم الوكالة من خلال الإشراف الإداري والوظيفي، المراقبة، والتوجيه من مهامه الأساسية:

- وضع استراتيجية تجارية (تنافسية) للبنك على المستوى المحلي؛

- قيادة فريق العمل لتحقيق أهداف البنك؛

معلومات من مقابلة مع نائب المدير، يوم 20/03/2024، على ساعة 10:15<sup>1</sup>

- تنفيذ الإجراءات، والقوانين واللوائح؛
  - مسؤول على العلاقات الخارجية للبنك (بنك الجزائر، والبنوك الأخرى وكل الهيئات ومؤسسات الدولة المالية والإدارية)؛
  - السهر على تحقيق الأهداف السنوية المسطرة من المركزية؛
  - الحرص على إعداد الميزانية التقديرية السنوية للوكالة وإعداد ميزانية للتجهيز والتسيير السنوية للوكالة؛
  - اقتراح الترقيات وتأهيل الموظفين؛
  - التأشير على العمليات البنكية اليومية التي تفوق عتبة 100 000 دج.
- نائب المدير:** يعتبر ثاني رتبة على مستوى الهيكل السلمي للوكالة من مهامه:
- ينوب على المدير في حالات الغياب (مهمة خارجية، عطلة سنوية أو مرضية)؛
  - مشرف وظيفي أولي على كل مصالح الوكالة؛
  - يقوم بالتنسيق بين مصالح الوكالة؛
  - حل المشاكل الإدارية (عند التداخل في المهام، عند النزاعات بين الموظفين)؛
  - يكلف من المدير في النيابة عنه في بعض المهام ( لجنة القرض وبعض الاجتماعات).
- الأمانة العامة:** إضافة إلى المهام الكلاسيكية تقوم بالوظائف التالية:
- تسجيل المراسلات الواردة والصادرة؛
  - تسجيل اللوائح والقوانين في السجلات الخاصة؛
  - مساعدة المدير في ضبط الرزنامة الشهرية للمواعيد؛
  - تسجيل الأمر بالمهمة في السجل الخاص؛
  - أرشفة الوثائق والمراسلات؛

### المكلف بالاستقبال والتوجيه:

يهتم المكلفون بهذه الوظيفة في البنك باستقبال وتوجيه العملاء العاديين، المهنيين وأصحاب المؤسسات من مودعين ومقرضين سواء منهم الجدد أو المعروفين لدى البنك وذلك من خلال التعريف بمنتجات البنك والخدمات المتوفرة لديه ومرافقة ملفاتهم إلى المصالح المعنية بالبنك.

مصلحة الودائع ووسائل الدفع: تنقسم إلى الصندوق والشباك.

تقوم بالمهام التالية:

- العمل على تحقيق الأهداف المسطرة؛
- جلب أكبر قدر ممكن من الودائع؛
- فتح أكبر قدر من الحسابات الجديدة للعملاء؛
- توفير الخدمات المصرفية التقليدية والالكترونية؛
- التسيير المحكم للسيولة من خلال التسيير السليم للصندوق (حجم النقدية المتداول)؛
- التنسيق بين مصلحة الصندوق والشباك؛
- القيام بالمراقبة الأولية على عمليات الصندوق وعمليات الشباك؛
- المساهمة في معالجة العمليات البنكية التقنية المحاسبية والإدارية.

**أمين الصندوق:** من مهامه ضمان الحد الأدنى من السيولة التي تغطي الطلب اليومي، التخلص من السيولة الزائدة عن الحد الأقصى المأمون وذلك من خلال صبتها في الحساب الخاص بالوكالة في بنك الجزائر بالإضافة إلى التنسيق المستمر مع الشباك.

**الشباك وعمليات الادخار:** من مهامه:

- مراجعة طلبات فتح الحسابات البنكية المختلفة والتأكد من الوثائق المكونة للملف؛
- التنسيق مع مركزية الدفع فيما يخص حسابات الشيكات والحسابات الجارية؛
- حفظ الاتفاقيات الخاصة بالعملاء وكذلك بطاقات الإمضاء؛
- الإجابة على اهتمام طلبات العملاء من وسائل الدفع مثل: الشيك، الدفتر، البطاقات الالكترونية؛
- ضمان التسيير اليومي لحسابات الادخار؛
- حساب الفوائد على الودائع؛
- تغيير وتجديد الدفاتر والبطاقات التالفة والمنتھية الصلاحية؛
- تحويل الحسابات بين مختلف وكالات البنك؛

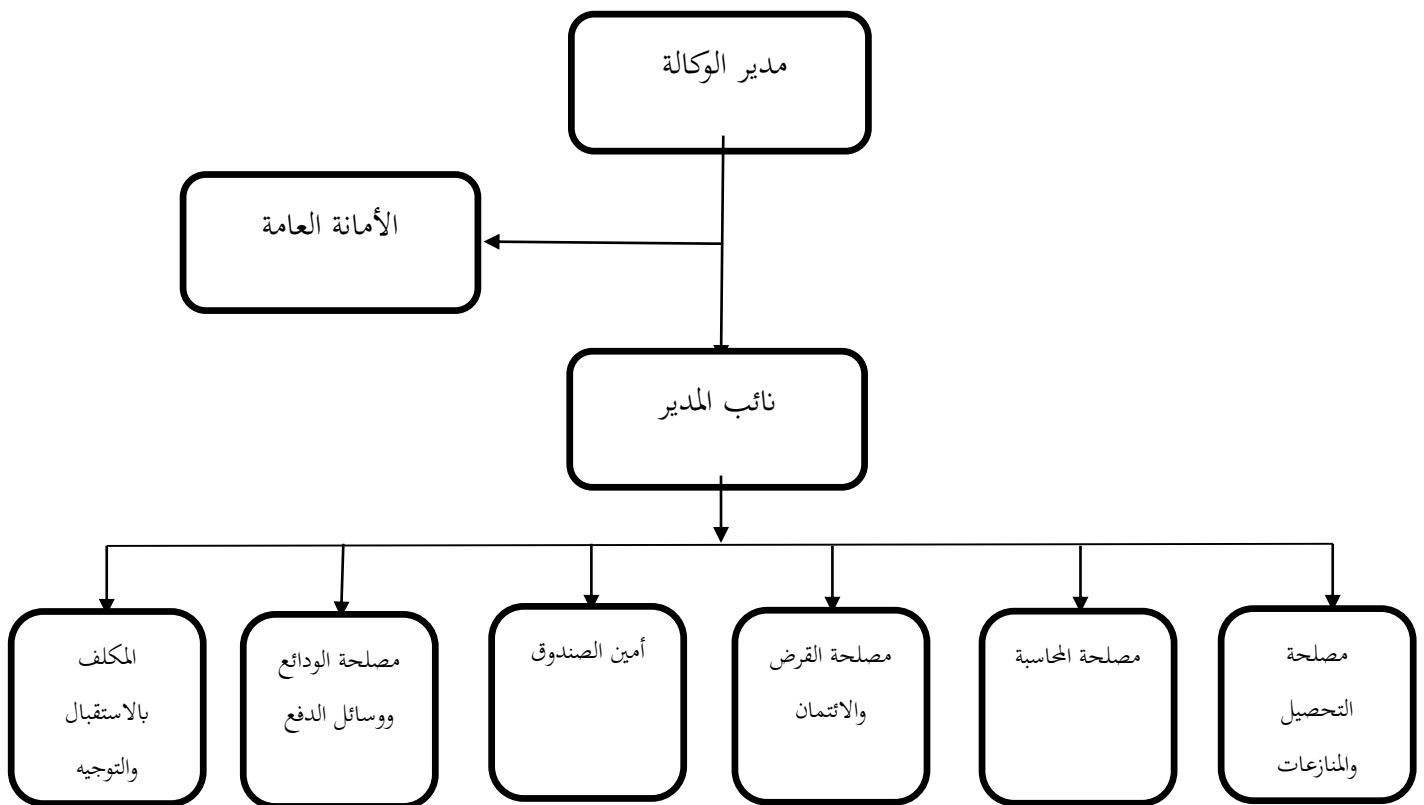
- الاستجابة إلى طلبات غلق الحسابات.

**مصلحة القرض والائتمان:** من مهامها الأساسية استقبال طلبات الائتمان بمختلف أنواعه ودراسته والعمل بجد لبلوغ الأهداف السنوية المسطرة من المديرية المركزية للقرض والائتمان بالبنك.

**مصلحة المحاسبة:** تهتم بمراجعة ومراقبة العمليات اليومية البنكية وحفظ الوثائق المحاسبية كما تهتم بالمعالجة الفوتريية لنفقات تسيير الوكالة (أجور العمال، تسديد فواتير مختلف الخدمات والتصرّيات الضريبية...).

**مصلحة التحصيل والمنازعات:** من مهامها متابعة التحصيل الشهري أو من خلال فترات الأقساط القروض، تقوم بتطبيق إجراءات المتابعة عند تعثر سداد القروض من العملاء باتخاذ الأساليب القانونية كاللجوء إلى حجز وتعطيل كل حسابات العميل لدى البنوك والمؤسسات المالية إلى غاية سداد الدين المستحق حتى يتم رفع اليد عن ذلك أو حجز الضمان كحل نهائي وفسخ العقد.

الشكل رقم (2-1) الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وكالة الاغواط



**المصدر:** من إعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من وكالة بنك CNEP الاغواط

**المطلب الرابع: الخدمات البنكية التي يقدمها البنك CNEP الاغواط**  
سنتطرق في هذا المطلب إلى الخدمات البنكية العادية، والخدمات البنكية الإلكترونية التي يوفرها الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط وكالة الاغواط، وهي كالتالي:

### الخدمات البنكية العادية

وهي كالآتي:

1- **دفتر التوفير "سكن" (LEL):** هو حساب لدى الطلب استعمل لأول مرة في شهر مارس 1992، موجه للأشخاص الطبيعيين، وتسجل فيه عمليات السحب والإيداع، الفائدة، والتحويلات من وإلى الحساب، يستحق عليه فائدة، ويتيح لصاحبه إمكانية الاستفادة من قرض عقاري بشروط تفضيلية.

2- **دفتر التوفير "شعبي" (LEP):** هو حساب لدى الطلب بدأ العمل به في شهر أكتوبر 1992، موجه للأشخاص الطبيعيين، تسجل فيه عمليات السحب والإيداع، الفائدة، والتحويلات من وإلى الحساب، ويستحق عليه فائدة.

3- **دفتر التوفير ذو المسار المغناطيسي (LPM):** هذا الدفتر تم طرحه بنمطين (سكن شعبي) في عام 2005 لتعويض دفتر التوفير الخطي، حيث أصبحت عملية السحب والإيداع تتم بطريقة آلية إلكترونية، حيث يوضع الدفتر في طابعة خاصة به موصولة بجهاز الكمبيوتر التسجيل العمليات.

4- **حساب الشيك:** هو حساب لدى الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين، تسجل فيه عمليات الإيداع والسحب، والتحويلات من وإلى الحساب، حيث لا يستحق فائدة على هذا النوع من الإيداع، ويتم السحب عليها باستعمال دفتر الشيكات والبطاقة البنكية.

5- **الحساب الجاري التجاري:** هو حساب لدى الطلب موجه للأشخاص الطبيعيين والمعنويين الذين يمارسون نشاط تجارية، تسجل فيها عمليات الإيداع والسحب، والتحويلات من وإلى الحساب، ولا يستفيد صاحب هذا الحساب من فائدة على الإيداع، ويتم السحب عليها باستعمال دفتر الشيكات.

### الخدمات البنكية الإلكترونية

تتمثل في:

### البطاقات البنكية المستخدمة في CNEP وكالة الاغواط

1. بطاقة ما بين البنوك « Carte inter bancaire » CIB: هي بطاقة مصرفية مستقلة

عن الشركة المصنعة لها مخصصة للبنك المصدر. وتعني CIB بطاقة ما بين البنوك وتتألف من أجهزة الصراف الآلي ومحطات الدفع الالكترونية وشبكة الانترنت التي يمكن استخدامها من قبل حاملي بطاقات الدفع بموافقة البنك.

يصدرها البنك بنوعيتها الذهبية والعادية فالأولى تتميز بكونها تمنح للعملاء الذين يفوق دخلهم 90.000 دج، أما الثانية فتمنح للعملاء الأقل دخل من الأولى.

الشكل رقم (2-2): يوضح صورة لبطاقة الدفع الإلكتروني العامة CIB



المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط

جدول رقم 1-2: شروط ومكونات بطاقة CIB

| شروط منح البطاقة CIB | مكونات البطاقة CIB |
|----------------------|--------------------|
|----------------------|--------------------|

|                                                                                                                                                                   |                                                                  |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|------------------------------------------------------------------|
| ليستفيد العميل من البطاقة يجب توفر الشروط التالية:                                                                                                                | تتكون البطاقة من:                                                |
| - طلب الحصول على البطاقة. ملحق رقم (1)                                                                                                                            | - شريحة لتخزين المعلومات.                                        |
| - أن يكون لدى العميل حساب جاري لدى البنك.                                                                                                                         | - شريط ممغنط . اسم حامل البطاقة.                                 |
| - أن يكون للعميل راتب يلتزم بتوطينه لدى الوكالة.                                                                                                                  | - رقم البطاقة.                                                   |
| - التوقيع على اتفاقية يلتزم من خلالها باحترام شروط استعمال بطاقة الدفع حيث بنود هذه الاتفاقية توضح التزامات وواجبات الزبون والبنك اتجاه بعضهم البعض. ملحق رقم (2) | - اسم البنك.                                                     |
|                                                                                                                                                                   | - تاريخ نهاية الصلاحية.                                          |
|                                                                                                                                                                   | - اسم الشركة المصنعة بالإضافة للرقم التسلسلي للبطاقة لدى المصنع. |
|                                                                                                                                                                   | - نص لإرسال البطاقة في حالة ضياعها.                              |

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معلومات مقدمة من البنك CNEP وكالة الاغواط

2. بطاقة التوفير « CE » Carte épargne: هي وسيلة سحب وإيداع المدخرات في حسابات الودائع للعملاء لدى البنك، أستخدمت مكان دفاتر التوفير، ويتم فيها حفظ العمليات على الحساب الكترونيا.

الشكل رقم (2-3) يوضح نموذج لبطاقة التوفير CE



المصدر: الموقع الرسمي للصندوق الوطني للتوفير والإحتياط.

3. نظام تحويل الأموال الإلكتروني « E-PAIEMENT »: هو عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى حساب آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للأمر والجانب

الدائن للمستفيد سواء أتم هذا التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أو بنكين مختلفين.

4. **خدمة مقاصة إلكترونية:** المقاصة الإلكترونية هو إجراء تقاص الشيكات بين البنوك عن طريق البنك المركزي بموجب صورة إلكترونية للشيكات وبدون أن يجرى التبادل الفعلي للشيكات بين البنوك.

5. **الانترنت المصرفي:** هو وسيلة من وسائل الدفع أتيحت لعملاء البنك يتم من خلالها التعامل مع موقع من مواقع مقدم الخدمات عبر الإنترنت مثل شركات التأمين، شركات الكهرباء.

بالإضافة إلى الخدمات عبر الإنترنت المتمثلة في البنك عبر موقعه بحيث يمكن للعملاء من الإطلاع على الرصيد، كشف حساب، طلب دفتر الشيكات.

6. **أجهزة الصراف الآلي ATM:** لدى الوكالة جهازين من الموزع الآلي للنقود (DAB) يتواجد جهاز بمقر الوكالة والموزع الثاني يوجد بمقر المديرية الجهوية بالاغواط على بعد حوالي 4 كلم من مقر الوكالة يسمح هذا الجهاز بالسحب لكل حائز على بطاقة السحب، يعمل دون انقطاع جهاز موصول بوحدة مراقبة إلكترونية تقرأ المدارات المغناطيسية للبطاقة، هذه الأخيرة تسجل عليها المبالغ المالية الممكن سحبها يوميا، وهذا النوع من الأجهزة ساهم بشكل كبير في تخفيض نشاط السحب في الفروع.

7. **نهائي الدفع الإلكتروني (نقاط البيع) TPE:** هي عبارة عن جهاز يتواجد بالمحلات التجارية ومقدمي الخدمات المتعاقدين مع البنوك، والتي سوضح كيفية استخدام الدفع الإلكتروني في هذه النقاط، لتسهيل عمليات دفع الفواتير بواسطة البطاقات البنكية.

**المبحث الثاني: تطور الخدمات البنكية الإلكترونية في CNEP Banque وكالة الاغواط**  
سنتطرق في هذا المبحث إلى تحليل تطور الخدمات البنكية الإلكترونية في CNEP Banque وكالة الاغواط

المطلب الأول: تطور بطاقة التوفير CE

الجدول رقم (2-2): عدد بطاقات التوفير CE الممنوحة من قبل البنك خلال فترة 2017-2021

| السنوات      | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|--------------|------|------|------|------|------|
| عدد البطاقات | 801  | 914  | 1040 | 960  | 1010 |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة الاغواط

التحليل

من خلال الجدول رقم (2-2) اتضح لنا أن هناك زيادة في عدد بطاقة التوفير CE بحيث في سنة 2018 ارتفع عدد البطاقات من 801 الى 914 بطاقة، كما سجلت سنة 2019 ارتفاع ملحوظ حيث اصبح عدد البطاقات 1040 بطاقة ثم تذبذب سنة 2020 وتراجع قليلا إلى 960 بطاقة وفي سنة 2021 بلغ عدد البطاقات 1010 بطاقة.

• التفسير:

يرجع ارتفاع عدد البطاقات بين فترة 2019 و2021 إلى زيادة الطلب عليها بسبب تفشي فيروس كورونا مع بداية عام 2019، حيث أصبحت الخدمات الإلكترونية الملجأ الوحيد لتفادي إنتقال العدوى بين الأفراد بسبب التجمعات والاحتكاكات فيما بينهم، فأصبح الدفع الإلكتروني هو الحل الأنسب لتقليل من انتشار فيروس كورونا، فلهذا زاد الطلب على بطاقات الدفع الإلكتروني في هذه الفترة.

المطلب الثاني: تطور بطاقة الدفع الإلكتروني العامة CIB

الجدول رقم (3-2): يوضح عدد بطاقات الدفع الإلكتروني العامة CIB الممنوحة من قبل البنك خلال فترة 2017-2021

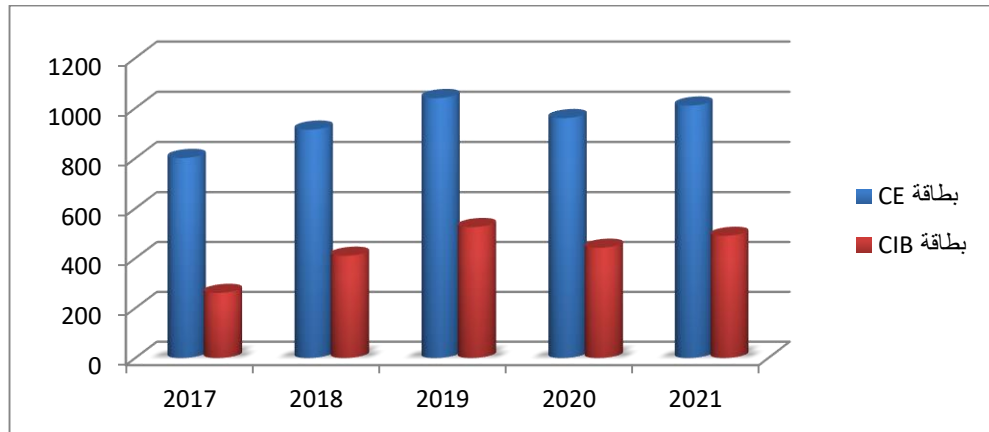
| السنوات      | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
|--------------|------|------|------|------|------|
| عدد البطاقات | 261  | 410  | 525  | 442  | 490  |

**المصدر:** من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة الاغواط

### • التحليل:

أظهر الجدول رقم (2-3) أن عدد بطاقة الدفع الإلكتروني العامة CIB في سنة 2017 كان 261 بطاقة، ثم شهد إرتفاع ملحوظ في سنة 2018 حيث أصبح عدد البطاقات 410 بطاقة ثم وصل إلى أعلى قيمة سنة 2019 حيث بلغ عدد البطاقات 525 بطاقة، وهذا راجع إلى انتشار الوباء حيث أصبح الزبائن يفضلون استخدام البطاقات لتجنب الإختلاط وانتقال العدوى، بعدها إنخفض العدد إلى 442 بطاقة سنة 2020 وكانت هناك زيادة قليلة في سنة 2021 حيث أصبح عددها 490 بطاقة،

**المطلب الثالث: المقارنة بين بطاقة التوفير CE وبطاقة الدفع الإلكتروني العامة CIB**  
**الشكل رقم (2-4):** مقارنة بين بطاقة التوفير CE وبطاقة الدفع الإلكتروني العامة CIB



**المصدر:** من إعداد الطالبين إعتمادا على الجدول رقم (2-2) والجدول رقم (2-3) وبرنامج Excel

### • التحليل:

أظهر الجدول رقم (2-2) والجدول رقم (2-3) أن الطلب على بطاقة التوفير CB أعلى من بطاقة الدفع الإلكتروني العامة CIB، وكانت أعلى مستوى للبطاقات سنة 2019 ثم إنخفض بنسبة قليلة سنة 2020، ثم زادا الطلب على البطاقات سنة 2021.

### • التفسير:

يرجع سبب تطور بطاقات التوفير CE بأنها جاءت كبديل للدفاتر التقليدية بحيث تسلم أليا للعملاء الجدد عند فتح الحساب، وشرع البنك مؤخرا بإستبدال الدفاتر بالبطاقات، وهذا سبب تطور بطاقة CE مقارنة ببطاقات CIB.

### المطلب الرابع: تطور منافذ توزيع الخدمات البنكية CNEP وكالة الاغواط خدمة الصراف الآلي ATM

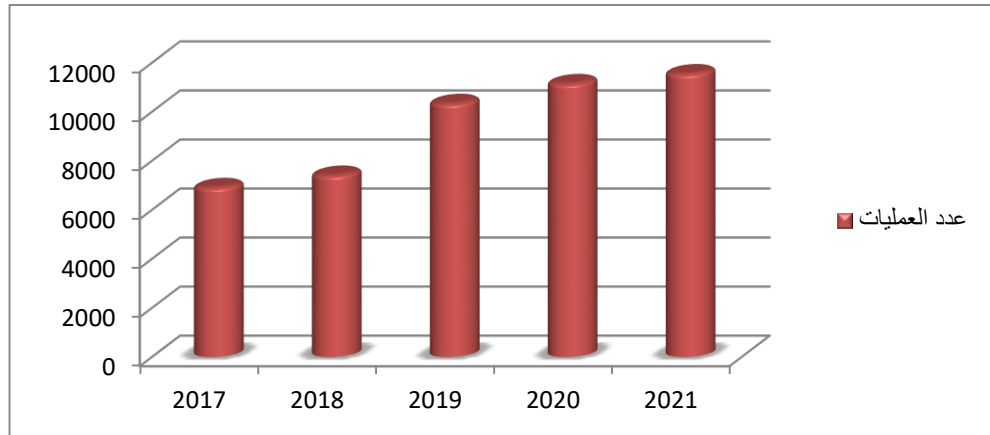
الجدول رقم (2-4) : عدد عمليات خدمة الصراف الآلي خلال فترة 2017-2021

| خدمة الصراف الآلي |      |      |       |       |       |
|-------------------|------|------|-------|-------|-------|
| السنوات           | 2017 | 2018 | 2019  | 2020  | 2021  |
| عدد العمليات      | 6902 | 7404 | 10331 | 11140 | 11543 |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة الاغواط

- ولتوضيح بيانات الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (2-5): عدد عمليات خدمة الصراف الآلي خلال فترة 2017-2021



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الجدول رقم (2-4) وبرنامج Excel

#### • التحليل:

من خلال الجدول رقم (2-4) والشكل رقم (2-7) يظهر أن عدد العمليات لخدمة الصراف الآلي عرف إرتفاعا منذ سنة 2017، حيث بلغ عدد العمليات 6902 عملية في تلك السنة، ليستمر هذا العدد في الإرتفاع خلال السنوات التي تليها ويبلغ عددها 10331 عملية في سنة 2019، حتى بلغ لأعلى مستوى سنة 2021 بقيمة 11543 عملية، ونلاحظ أن عدد العمليات

شهد إرتفاعا ملحوظا خلال سنة 2019 مقارنة بسنة 2018 بنسبة 40%، وهذا نظرا لزيادة إستعمال هذه الخدمة في ظل إنتشار فيروس كورونا والإجراءات الإحترازية التي قامت بها البنوك.

### خدمة المقاصة الإلكترونية على حساب العميل

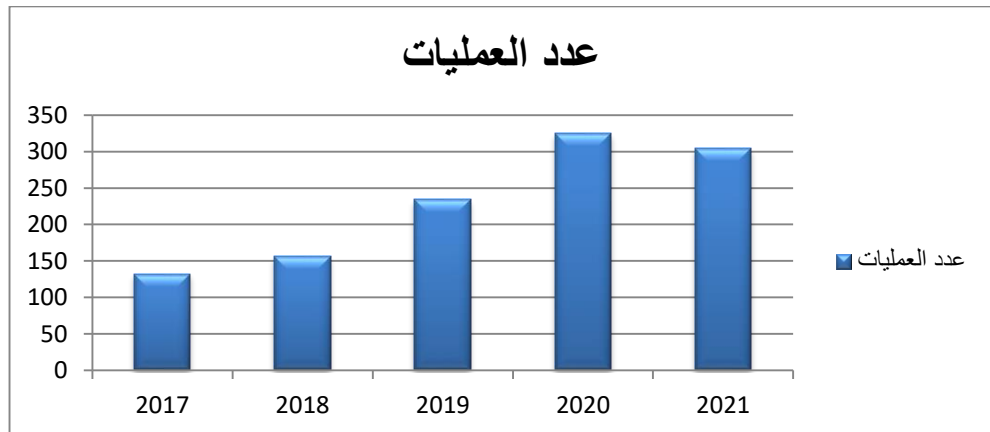
الجدول رقم (2-5): عدد عمليات خدمة المقاصة الإلكترونية على حساب العميل خلال فترة 2021-2017

| خدمة المقاصة الإلكترونية على حساب العميل |      |      |      |      |      |
|------------------------------------------|------|------|------|------|------|
| السنوات                                  | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| عدد العمليات                             | 132  | 156  | 234  | 325  | 304  |

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة الاغواط

- ولتوضيح بيانات الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل (2-6) : عدد عمليات خدمة المقاصة الإلكترونية على حساب العميل خلال فترة 2021-2017



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الجدول رقم (2-5) وبرنامج Excel

### • التحليل:

أظهر لنا الجدول رقم (2-6) والشكل رقم (2-8) أن عدد العمليات المتعلقة بخدمة المقاصة الإلكترونية على حسب العميل في سنة 2017 كان 132 عملية ثم 156 عملية سنة 2018، بعدها عرفت ارتفاعا معتبر سنة 2019 حيث بلغ عدد العمليات 234 عملية قبل أن يرتفع

لأعلى مستوى خلال سنة 2020 حيث بلغ 325 عملية، إلا أنها شهدت تناقص بسيط سنة 2021 حيث أصبح 304 عملية، ويرجع سبب تطور خدمة المقاصة الإلكترونية إلى سرعتها في تقديم الخدمة وبأقل تكلفة.

### 3- خدمة نظام تحويل الأموال الإلكتروني

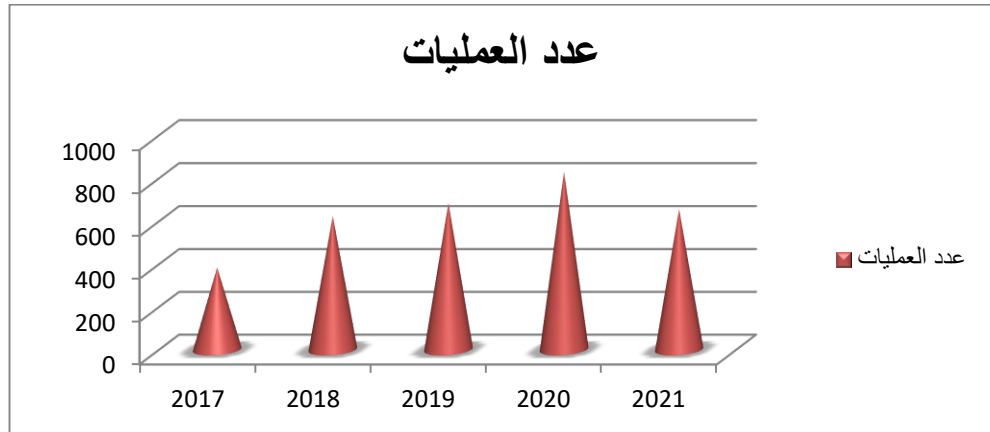
الجدول رقم (2-6): عدد عمليات خدمة نظام تحويل الأموال الإلكتروني خلال فترة 2017-2021

| خدمة نظام تحويل الأموال الإلكتروني |      |      |      |      |      |
|------------------------------------|------|------|------|------|------|
| السنوات                            | 2017 | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 |
| عدد العمليات                       | 384  | 624  | 684  | 830  | 656  |

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وكالة الاغواط

- ولتوضيح بيانات الجدول أكثر قمنا بإعداد الشكل التالي:

الشكل رقم (2-7): عدد عمليات خدمة نظام تحويل الأموال الإلكتروني خلال فترة 2017-2021



المصدر: من إعداد الطالبين بإعتماد على الجدول رقم (2-6) وبرنامج Excel

### • التحليل:

أظهر لنا الجدول رقم (2-6) والشكل (2-9) أن عدد عمليات تحويل الأموال الإلكتروني في سنة 2017 كان 384 عملية ثم إرتفع إرتفاعا ملحوظ إلى 624 عملية سنة 2018، ثم واصل سنة 2019 حيث بلغ عدد العمليات 684 عملية قبل أن يرتفع لأعلى قيمة خلال سنة 2020

حيث بلغ 830 عملية، إلا أنها شهدت تناقص واضح سنة 2021 حيث أصبح عددها 656 عملية، وهذا راجع إلى نقص من استخدام الخدمة بسبب التعافي من فيروس كورونا والعودة تدريجياً للخدمات العادية.

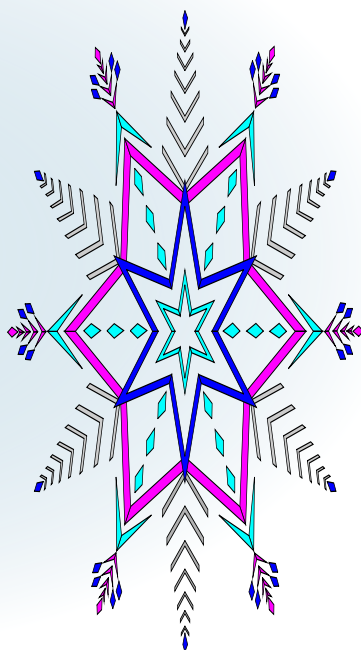
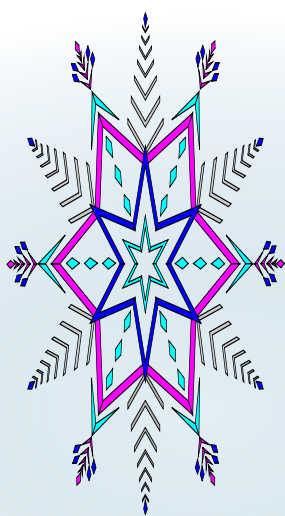
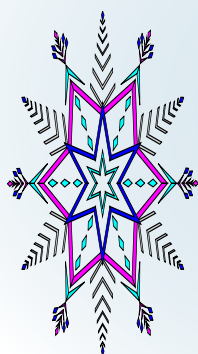
### خلاصة:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل بتقييم واقع الخدمات الإلكترونية في مؤسسة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP Banque وكالة الاغواط، حيث تناولنا في المبحث الأول تقديم عام حول مؤسسة الصندوق الوطني للتوفير والإحتياط CNEP Banque وهيكلها ومختلف الخدمات الإلكترونية، أما المبحث الثاني تطرقنا لدراسة تحليلية لتطور الخدمات الإلكترونية لمؤسسة CNEP Banque وكالة الاغواط، حيث تعرفنا على واقع إستخدام الخدمات البنكية الإلكترونية، فبرغم من التطور الكبير الحاصل في المجال الخدمات الإلكترونية والدفع الإلكتروني، خاصة البطاقات البنكية الإلكترونية التي تتميز بالسرعة والسرية والأمان، فمن خلال الإحصائيات التي تم التطرق لها نلاحظ أن الوكالة في وضعية تطور مستمر الأمر الذي يؤدي تحسين في الخدمات الإلكترونية، غير أن هذا المستوى من التحسين لم يرقى للمستوى المرغوب من طرف العملاء.



# الخاتمة

## الخاتمة



### الخاتمة

ان البنوك التجارية هي البنوك التي تمارس الأعمال المصرفية، من قبولها للودائع و تقديم القروض و خصم الأوراق التجارية أو تحصيلها ، فتح الاعتمادات المستندية. و قد تمارس هذه البنوك أعمالاً أخرى غير مصرفية مثل المشاركة في المشاريع الإقتصادية و بيع و شراء الأسهم و السندات.

ولقد لعبت البنوك التجارية دوراً هاماً في التعامل مع الإصلاحات المصرفية الجديدة يتضمن عدة جوانب مهمة تؤثر على عملياتها واستراتيجيتها التشغيلية. و من أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك التجارية في هذا السياق:

1. **تبني الإصلاحات:** تكون البنوك التجارية أحد الجهات الرئيسية التي تقوم بتبني الإصلاحات المصرفية الجديدة وتطبيقها في أنشطتها المصرفية اليومية. يتطلب ذلك تحليل السياسات واللوائح الجديدة وتحديث العمليات والأنظمة لتلبية المتطلبات الجديدة.

2. **تطوير الخدمات المالية:** تحفز الإصلاحات المصرفية الجديدة البنوك التجارية على تطوير وتحسين الخدمات المالية التي تقدمها للعملاء. يمكن أن تشمل هذه التحسينات تحسين التكنولوجيا المالية، وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومخصصة لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل.

3. **التكيف مع التغييرات القانونية والتنظيمية:** تحمل الإصلاحات المصرفية الجديدة تغييرات في القوانين واللوائح المصرفية، وتتطلب من البنوك التجارية الالتزام بالتشريعات والتعليمات الجديدة. يتعين على البنوك ضمان التوافق مع هذه التغييرات وتحديث سياساتها وإجراءاتها وأنظمتها لتلبية المتطلبات القانونية والتنظيمية الجديدة.

4. **تعزيز الشفافية والمساءلة:** تشجع الإصلاحات المصرفية الجديدة على تعزيز مستوى الشفافية والمساءلة داخل البنوك التجارية. يجب على هذه البنوك تعزيز الإفصاح والشفافية في عملياتها المالية والتجارية، وتبني معايير وممارسات جديدة لضمان المساءلة والتحقق من الامتثال.

5. **التوجيه والتحسين المستمر:** تُعتبر البنوك التجارية عادة محركاً رئيسياً للتحسين المستمر والابتكار في القطاع المصرفي. تقوم هذه البنوك بدور رئيسي في توجيه وتطوير الممارسات المصرفية الجديدة وتبني أفضل الممارسات في الصناعة.

بشكل عام، تتطلب الإصلاحات المصرفية الجديدة من البنوك التجارية أن تكون مرنة ومستعدة للتكيف مع التغييرات القائمة في البيئة المصرفية وتلبية تطلعات العملاء والتشريعات الحكومية.

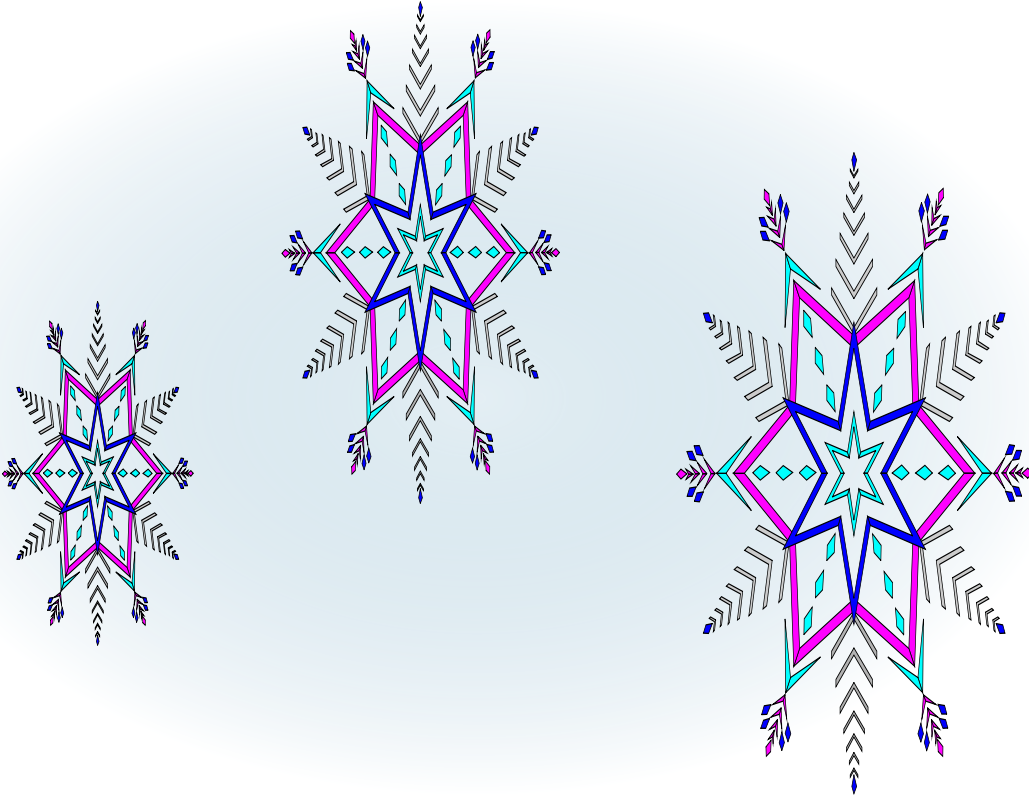
لذلك نوصي بمايلي:

- يجب الإستثمار بالعدة و الآلات و الأجهزة لتصبح عملية المكننة للنظام كاملة و قوية و هو أمر لايمكن تحقيقه إلا بإتباع نفس الخطوات التي سارت عليها المؤسسات المصرفية الكبرى.

- العمل على إزالة الفارق بين المصارف الأجنبية و المصارف المحلية الناتج عن إستخدام التكنولوجيا في توفير الخدمات المصرفية ، الأمر الذي يمكنها من تقديم منتجات لا تقل في جودتها عن تلك المقدمة من قبل مصارف أجنبية متطورة إذا ما عملت بنفس المستوى التكنولوجي.
- ينبغي البدء فوراً بالعمل الإلكتروني و معلوماتية المصارف و العمل على معالجة كافة الثغرات التي قد تنجم عن هذا الإنتقال.
- العمل على تحقيق نوع من الاندماج فيما بين البنوك الوطنية أو الشراكة المصرفية لمواجهة البنوك العملاقة في السوق المصرفية .
- إن كل ماسبق يتطلب تحضير بنية تحتية لشبكة الإتصالات لأستعاب الضغط المتوقع على أعمالها و كذا تدريب العنصر البشري على إستخدامها بشكل واسع الأمر الذي يفرض التعاون مع موردي تقنية المعلومات.



# قائمة المصادر و المراجع



## قائمة المصادر و المراجع الكتب

- إسماعيل محمد هاشم، مذكرات في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1996 ، ط 1 .
- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل و الإدارة المالي. دار الجامعة الجديدة: جامعة الإسكندرية. 2002.
- محمد الصيرفي "إدارة" المصارف دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر الطبعة الأولى الإسكندرية مصر 2006 .
- عزة محمد غزلان ، اقتصاديات النقود و المصرف , 2002.
- فلاح حسن الحسيني، و مؤيد عبد الرحمن الدوري, إدارة البنوك مدخل كمي و استراتيجي معاص، 2008.
- أنس البكري، و وليد صافي , الأسواق المالية و الدولية , 2010.
- محمد صالح الحناوي ، المؤسسات المالية ،البورصة و البنوك العامة ،الدار الجامعية ،مصر 1998.
- حمد سويلم ،إدارة البنوك و صناديق الاستثمار و بورصة الوراق المالية ،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،2008.
- خالد أمين بن عبد ربه ، العمليات المصرفية -طرق المحاسبة الحديثة ، دار وائل للنشر ، عمان ،2000.
- زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات في النظام النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت. 2003.
- ابو عتروس عبد الحق . الوجيز " في البنوك التجارية " . جامعة منتوري قسنطينة . الجزائر . 2000.
- أحمد زهير شامية، النقود والمصارف دار زهران للنشر، عمان، 1993 .
- محمد سعيد أنور سلطان إدارة البنوك كلية التجارة جامعة الإسكندرية ،الدار الجامعية.
- حمزة محمود الزبيدي إدارة المصارف , استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان , مؤسسة الوراق عام 2000 .
- أكرم حداد، و مشهور هذلول, النقود و المصارف: مدخل تحليلي و نظري , 2008 .
- أكرم حداد، و مشهور هذلول, النقود و المصارف: مدخل تحليلي و نظري , 2008 .
- سليمان بودياب، اقتصاديات النقود البنوك , المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1996.

- محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك ، دار المناهج للنشر والتوزيع، عسان ،الأردن، 2006 .
- د. عبد الإله نعمة جعفر محاسبة المنشآت المالية دار حنين د . عبد الإله نعمة جعفر محاسبة المنشآت المالية دار حنين عام 1996.
- عبد الوهاب يوسف أحمد،،التمويل وإدارة المؤسسات المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع،المملكة الأردنية الهاشمية ط، 2008 .
- عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2012/2013.
- محمد سمير احمد الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2009 .
- رياض محمد الشحان .سعيد ،فرحات حمية، الإدارة المالية و البيئة المعاصرة , المكتبة العصرية: مصر. 2000.
- الدكتور بوعتروس عبد الحق , الاصلاح المالي و المصرفي في الجزائر , كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري , قسنطينة .
- حسن أحمد عبيد، النقود والبنوك والتوازن الاقتصادي، مكتبة الشرق، القاهرة 1996، ص
- عبد المعطي رضا أرشيد ,محفوظ أحمد جودة, إدارة الائتمان , دار وائل للنشر عمان 1999.
- جهاد عبد الله حسين أبو عويمر ، الترشيح الشرعي للبنوك القائمة, مطبوعات الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية القاهرة 1986.
- صبحي تادريس قريصة, النقود و البنوك, الدار الجامعية المصرية الإسكندرية 1980.
- دغوش العطرة, البنوك التجارية ودورها في تمويل المؤسسة, حالة الجزائر, غير منشورة رسالة ماجستير, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, حالة الجزائر 2001 .
- مصطفى رشدي شيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ،الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1985.
- حمزة محمود الزبيدي ، إدارة المصارف ، ط1، مؤسسة الوراق، عمان، 2000.
- محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق ،الدار الجامعية ، الاسكندرية،

## المصادر الالكترونية

- المصدر : موقع بنك الجزائر على شبكة الإنترنت [www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz)  
بتاريخ : 2006/01/14..

## المصادر باللغة الفرنسية

Ben Halima Ammour, pratique des techniques bancaires avec  
référence à l'Algérie, édition dahlab, Alger , p 25

---